الجزء السادس

الوحدة مع مصر

الفصل الأول
مقدمة عامة

عادت العروبة تدغدغ الاذهان وتملأ الافكار وتشغل الدول الاوروبية بعد ان اندثرت على اثر غلبة الترك واستيلائهم على البلاد العربية وتضائهم على الدويلات التي بقيت من الامبراطورية العربية العظيمة . وكانت هذه العودة في مطلع العصر العشرين الحالي ، ترافقها في اولى خطواتها نزعة دينية اسلامية قام بحمل لوائها الشيخ جمال الدين الافغاني والاستاذ محمد عبده واتباعهما . الا ان هذه الرفاقة لم تدم طويلا ، فتأخر القائلون بالتدين واستمر اللاييك (العلمانيون) في طريقهم .

نشوء فكرة العروبة

اما العوامل التي دفعت فكرة العروبة الى النشاط والتحرر من ربقة الاتراك ، فاهمها بنظري تطور حالة العلم في البلاد العربية وانتشاره في المدارس ، وخاصة منها الافرنجية ، حيث كان الشباب يقرأون التاريخ فيطلعون على مفاخر اجدادهم العرب وفتوحاتهم واخبار دولهم التي رفعت لواء المدنية الاسلامية القريبة من سواحل المحيط الاطلسي حتى سهول الهند والصين . وكانوا في الوقت نفسه يتصفحون كتب التاريخ فيطلعون على حوادث واخبار الاقوام الاخرى التي نفضت عن كاهلها نير العبودية فاصبحت مستقلة حرة . اضف الى ذلك انباء الجمعيات السرية التي اسست في اوروبا ، كالماسونية والكاربونارية وغيرهما من المنظمات التي جاهدت في سبيل تخليص الشعب من ظلم الحكام المستبدين ، سواء كانوا مواطنين او غرباء .

وهكذا عمل هذا كله على انتشار فكرة التجمعات السياسية للسعي الى تخليص ابناء البلاد من الظلم والاستبداد .

ويدعي البعض بان بعض الدول الاجنبية وخاصة منها بريطانيا وفرنسا لعبت دورا ذا شأن في خلق هذه الروح . وهم يذهبون الى اكثر من ذلك ، فيزعمون ان جهودا واموالا صرفت

لحمل بعض القادة العرب على القيام بتلك التشبثات . وينقصنا الدليل الساطع لتصديق هذه الادعاءات بمجموعها ، سوى ما تواتر من عطف الافرنسيين على الشبان السوريين واللبنانيين الذين كانوا يعقدون الاجتماعات في باريز ويتصلون برجالات الافرنسيين السياسيين لنيل دعمهم للحصول على استقلال سورية ولبنان ، وسوى الجمعيات العربية التي قامت في مصر بنشاط ملموس ضد تركيا لنيل اللامركزية ، فلم يقابلها البريطانيون بالمعارضة او عدم الرضى .

ولنكتف ، اذن ، بالقول بان مصلحة بريطانيا ومصلحة فرانسا كانتا في جانب المطالب القومية العربية ، اذ كان تحقيقها يؤدي الى انهيار الكيان العثماني وتفتت تلك الصخرة الى كتل صغيرة يسهل على الطامعين فيها اقتسامها في ما بينهم . وهذا ما يفسر الدعم والمساندة اللتين كان يتلقاهما بعض الشباب العرب في مساعيهم وجهودهم . واذا عدنا بالتاريخ الى مطلع القرن العشرين وجدنا ان الجهود المبذولة لهدم الكيان العثماني لم تكن مقتصرة على تلك الدولتين ، تحقيقا لمطامعهما الاستعمارية في سورية ولبنان ، وفي العراق ومصر ، بل كانت ثمة منظمات اخرى تعمل في نفس السبيل وفي مقدمتها الصهيونية التي لم تنل من السلطان عبد الحميد الثاني ما كانت تطمع اليه من « وعد بلفور عثماني » بالسماح لها بشراء الاراضي في فلسطين وادخال المهاجرين اليهود اليها . ولا شك في ان للصهيونية ضلعا كبيرا في الثورة التي نشبت في بلاد الروم (مكدونيا) وقادها نحو النصر بعض رجال الجيش التركي والشباب الاتراك المثقفون . ولا ريب في ان نجاح جمعية الاتحاد والترقي التركية في الانقلاب الذي خلص تركيا من نير استبداد السلطان عبد الحميد كان في جملة العوامل التي دفعت بالشباب العرب الى سلوك السبيل المماثل لتخليص بلادهم من حكم الاتراك .

ويقال ان بعض الزعماء العرب كان على اتفاق مع بعض زعماء الانقلاب العثماني على توحيد الجهود لقلب نظام الحكم السائد في الامبراطورية العثمانية ومنح الشعوب الرازحة تحت حكمها لامركزية واسعة تجعل من تركيا دولة اتحادية مؤلفة من الاجزاء العربية والارمنية والبلقانية . ويؤيد هذا القول ان احدى المنظمات العربية الكبرى العاملة في الحقل العربي ، اعني « جمعية اللامركزية العثمانية » ، لم يكن في برنامجها الاساسي اي تلميح

الى استقلال البلاد العربية ، وانما اقتصر على اللامركزية الادارية .

ولا يسعنا ان نؤاخذ اولئك المجاهدين على قصر آمالهم على استجداء نوع من الحكم الذاتي لا يشبه مطلقا الاستقلال ، ولا ان نحمل على اولئك الزعماء الذين كانوا يكتفون بالمناصب الوزارية ، والمقاعد في مجالس الاعيان او النواب ، والوظائف من الدرجة الثانية في دوائر الدولة . فمن يعرف ما كانت عليه قوة العرب في ذلك الحين وقلة استعدادهم لحمل اعباء استقلال بلادهم والدفاع عنه ، يدرك ان ذلك التواضع في المطالب والتنفيذ لم يكن سوى مرحلة من مراحل الجهاد في السعي الى قطف ثمراته النهائية ، بعد ان تكون اللغة العربية عادت للانتشار في المدارس والدوائر الحكومية ، وبعد ان يتغلغل الشباب في المناصب الحساسة . اذ بهذا يتاح القبض على الوسائل العملية لتحقيق الاهداف العليا .

ويجب ان لا يسهى عن بالنا ان نذكر ان في جملة العوامل الهامة في دفع العرب الى المطالبة بحقوقهم والمناداة بعروبتهم هو طور الظلم والاستبداد الذي عاشت فيه الدولة العثمانية طوال فترة ارتقاء السلطان عبد الحميد الثاني عرش الامبراطورية العثمانية . اذ ان الفكر لا تشحذه الا الحاجة الى الحرية التي لا يعرف لذتها الا من ذاق الظلم والاستبداد . وفضل عبد الحميد في ذلك كله انه سام ابناء شعبه انواع العذاب ، فحملهم على الثورة . ولو كان ساس بلاده بروح طيبة خيرة ، فارضى الناس واسعدهم ، لما كانوا قاموا في وجهه ولظل العرب ، ربما حتى الان ، ضمن الحدود التركية .

العروبة من المطالبة باللامركزية العثمانية الى المناداة بالوحدة

رغبنا في الرجوع الى الافق الذي بزغت فيه شمس العروبة بعد ليل طويل ، لنحلل الظروف والملابسات التي رافقت ذلك الاشراق ، دون ان نسعى الى تعداد الاحزاب والجمعيات التي كان لكل منها النصيب الخير في ذلك ، وما قامت به كل واحدة منها . فهذا شأن الذين اسهموا في ذلك العمل ، اذ انهم ادرى بذلك واعلم من سواهم .

على انه لم يكن لنا بد من هذه العودة الى مطلع العصر الحاضر لنذكر كيف تطورت فكرة العروبة من المطالبة باللامركزية ، الى المطالبة بالوطن العربي ، الى المناداة بالوحدة العربية بعد ان تفرقت البلاد دولا وامارات،ثم الى تحقيق الوحدة بين مصر وسورية.

فبعد ان دب اليأس في نفوس الشبان العرب من امكان التفاهم مع سادة الامر في استانبول على منح البلاد العربية حكما ذاتيا ، وبعد ان انفجرت الحرب العالمية الاولى ، وشنق الاتراك من شنقوا من الزعماء العرب وشردوا عائلاتهم الى بلاد الاناضول ، بدأت البقية الباقية تعمل على استقلال البلاد العربية . وكان ذلك على الاخص ، بعد ان قام الشريف حسين ، صاحب الحجاز ، بثورته المعروفة في ١٩١٥ واعلن نفسه ملكا على العرب وتبادل مع « ماكماهون » البريطاني تلك الكتب التي اعتبرها الملك وثيقة الاعتراف بملكه وباستقلال العرب حتى كليكيا . وجرى ذلك بينما كان سايكس وبيكو يعقدان المعاهدة المعروفة باسميهما ، القاضية بتقسيم البلاد العربية الى مناطق نفوذ لكل من بريطانيا وفرانسا .

وانتشرت فكرة الاستقلال في البلاد العربية انتشارا ساعد في انتصار الحلفاء على الاتراك ودخول الامير فيصل الى سورية واستلامه زمام الامر فيها . الا ان الافرنسيين لم يقبلوا التسليم بما كان يطالب به الامير وتحججوا بمعاهدة سايكس — بيكو ، مطالبين بلبنان كمنطقة نفوذ مباشر وبسورية كمنطقة انتداب . وساند الانكليز الحسين ووعدوه بما وعدوا ، ثم اهملوه بعد ان قضوا وطرهم منه ، فلم يعد ذا فائدة لهم . وهكذا فعلوا بالامير فيصل . اذ ظلوا يحمسونه على المطالبة باستقلال سورية حتى حصلوا من كليمانصو على التنازل لهم عن الموصل . فبرد حماسهم نحو فيصل ، واوصوه بالتفاهم مع كليمانصو ، واضطروه الى قبول اتفاق يتضمن انتداب فرانسا على سورية .

الا ان الامير فيصل لم يتمكن من الحصول على موافقة الساسة السوريين على اتفاقيته مع كليمانصو ، فعدل عنها وبدأ بمناوشات عقيمة مع الجنود الافرنسيين ، الى ان تلقى ذلك الانذار المشؤوم الذي وجهه اليه الجنرال غورو في الرابع عشر من تموز ١٩٢٠ . وسعى فيصل لحمل الناس على الرضوخ ، الا ان الحماس الشعبي المتأجج منعه للمرة الثانية من سلوك سبيل اهون الشرين ، فاضطر الى حشد الجنود على الحدود السورية — اللبنانية ، بشكل جماهير غير منظمة ينقصها السلاح والقيادة ، فكانت كارثة ميسلون التي قضت على فكرة الاستقلال طوال خمس وعشرين سنة .

وهكذا انتهت الحرب العالمية الاولى بانهيار الامبراطورية العثمانية وتقسيم البلاد العربية الى اجزاء عديدة . فكان نصيب

البريطانيين مصر وفلسطين وشرق الاردن والعراق ، حيث بسطوا نفوذهم مباشرة ، الى جانب عمان والمحميات والكويت التي تمركز نفوذهم فيها اكثر من ذي قبل . اما الافرنسيون فاكتفوا بسورية ولبنان ، بعد ان تنازلوا عـــن الموصل وكليكيــا ارضاء للانكليز والاتراك . وظل الحجاز ونجد تحت سيطرة الهاشميين والسعوديين في ظل النفوذ البريطاني ايضا ، الى ان ابتلع القوي الضعيــف فزال عرش الهاشميين في الحجاز . وبعد ان افاق العرب من الغيبوبــة التي اصابتهم على اثر كارثة استيلاء الدول المستعمرة على بلادهم واقامة نظام الانتداب ، اصبح شغلهم الشاغل وهدفهم القريب اعادة توحيد هذا الكيـــان ، ظنا منهم ان في الاتحاد قوة ، وان العرب لا يقدرون علـــى الوقوف تجاه الاجنبي الا عن هذا السبيل . وهكذا قامت فكرة الوحدة العربية .

اختلاف الراي في تحقيق الوحدة

ثمة رجال من كبار مفكري العرب لا ينظرون الى الوحدة الا كسلاح يحاربون بـــه المستعمر والاجنبي . وهم يظنون ان الظرف الحاضر خلو مـــن النزعات الاقليمية الضيقة التي تجعل السوري ، مثلا ، يعالج ايـــة قضية عامة من حيث الوجهة السورية فحسب ، بينما يعالجها العراقي او المصري او اللبنانـــي من زاوية خاصـــة لا تماثل غيرها . وهم بذلـــك ينسون ان ربع قرن من السنين التي قضتها البلاد العربية تحـــت نير الانتداب والنفوذ الاجنبي ، خلقت في كل بقعة عربيـــة شخصية خاصة يختلف طابعها وطراز تفكيرها وصالحها الاقتصادي ورقيها وعلمها عن مثيلتها في كل مـــن الاقطار العربية الاخرى . فجمع هذه المتناقضات والاختلافات علـــى صعيد واحد ، يطبق فيه علـــى كل فرد نظام واحد في الحقوق والاقتصاد والتربية ، لا يؤدي الى نتيجة سارة . ومثل ذلك كمثل قيادة جيش اوصت لافراده بلباس ذي قياس واحد ، بحيث ان الجندي البدين لا يسعه اللباس الصغير ، واما الجندي النحيل فيلبسه فضفاضا مضحكا .

لكن من يعارضون هذا الراي لا يستهدفون الوحدة نفسها. فهم يرون ان الاحوال ليست مهياة لها بعد، بحيث يخشى على الوحدة من ان تصاب بصدمة تزعزع اركانها وتفقد ثقة الناس بها . لذلك فهم يفضلون الانتظار، ريثما يتقارب ابناء الاقطار العربية في ما ذكرناه من الفوارق ، الى حد لا يعود الخطر كبيرا . حتى اذا ما وصل شعبان عربيان الـــى نقطـــة التلاقي ، عمـــدا الى الاتحـــاد فورا . وهكذا

تتحقق الوحدة الكاملة على التوالي ، دون هزات ومخاطر .

اما اصحاب الرأي الآخر ، فيؤثرون الاسراع في التنفيذ . وهم يعتقدون ان الانتظار يؤلف خطرا اكبر ، وان الافضل ان تتحد الدول العربية ، رغم تلك الفوارق . ذلك ان الزمن كفيل بازالتها وبتأمين الاستقرار على نحو ما ، وكيفما كان الحال .

ولكل من الرايين وجاهته وحججه الصحيحة . الا انني شخصيا من القائلين بالرأي المتئد ، على ان يكون الاتجاه العام في كل دولة عربية يرمي الى ازالة الفوارق وتقريب التباعد ، حتى تصل المجموعة العربية في اسرع ما يمكن الى الوحدة الصحيحة الكاملة .

غير ان هنالك ، الى جانب اصحاب هذين الرايين ، من يرون ان في تحقيق الوحدة بين بلدين عربيين تخلصا من حكم يشكون من شدته عليهم . فهم يفضلون الاندماج بالبلد الآخر ، ولو زالت معالم سيادة بلدهم وانضوت تحت سيادة البلد الآخر . وهنالك آخرون يتسلحون بفكرة العروبة تحقيقا لمطامع ذاتية في السيادة والسلطان ، سواء ساءت حالة البلاد ام تحسنت . ولا يعدم الامر فريقا من الخونة خدام الاجنبي لا راي لهم خاص ، غير ما يوحى به اليهم او يؤمرون بتبنيه . وهؤلاء اشد خطرا على البلاد من سواهم .

ثم ان في العرب من يقول بأن الافضل للبلاد العربية ان يكون اجتماعها عن طريق الاتحاد الفدرالي الذي يحفظ لكل قطر شيئا من شخصيته وطابعه وسيادته ، الا في الاجزاء التي لا يمكن فصلها كالسياسة الخارجية والجيش .

اما انا فأرى ان تترك الحرية الصحيحة لكل شعب عربي في اختيار الوحدة او الاتحاد ، الى ان يكفل الزمن تطورْ العلاقات بين شعوب الامة العربية على النحو الذي ينسجم اكثر من سواه مع مصلحتها وسؤددها .

ومهما كان الامر ، وسواء اتحدت الامة العربية في وحدة كاملة او اتحاد فيدرالى ، او في مزيج من النوعين معا ، فالمهم هو ان يكون الحكم فيها ديموقراطيا يضمن الحريات العامة ، ويستنبط الحلول من واقع الحال ومصلحة البلاد ، بعيدا عن الاستبداد والظلم ، وان يدعمه مجلس نيابي ومجلس اتحادي لا يسود انتخابهما تزوير او اكراه .

المؤامرات الاجنبية ضد قيام الوحدة

وعلى اي حال ، لا يجوز لنا ان ننسى الاصابع الاجنبية التي تلعب . فالدول الكبرى لا تنظر بعين الارتياح الى قيام دولة عربية كبرى في ادق مركز استراتيجي في الشرق ، تملك منابع النفط الغنية وتسيطر على طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية . ومصيبة العرب مع اولئك الاقوام ، هي انهم مقيمون في هذه المنطقة ، فلو انهم كانوا ساكنين في مجاهل افريقيا او آسيـا او استراليا ، لهان الامر على حكام الدول الكبرى ولتركوهم وشأنهم . لكن كيف يطيقون ان يأتي رجل كعبد الناصر ، فيستولي على شريان التجارة الرئيسي في اوروبا وآسيا واستراليا ، وهو قناة السويس ، وكيف يتقبلون ان يجرؤ سوري على منع تدفق النفط من العراق الى الساحل السوري ، فتعاني اوروبا ازمة محروقات خانقة ؟ وكيف يسكتون عن استمرار الدول العربية على مساندة الثورة الجزائرية التي تهدد فرنسا بحرمانها من النفط الذي اكتشفته فيها ؟ وكيف لا يعارضون حكومات عربية اختطت لنفسها سياسة الحياد وعدم الدخول في احلاف عسكرية وتحرم الدول الغربية من حق استخدام بلاد الشرق الاوسط كقاعدة عسكرية في حربها مع الاتحاد السوفييتي ؟

فتلك الدول لا تكف عن خلق المؤامرات ضد كل حكومة لا تقع فريسة احابيلها . فهل يعقل ان لا تقاوم تلك الدول فكرة الوحدة العربية التي اذا ما تحققت كانت اكبر خطر على نفوذها وسياستها ، باعتبار ان الدولة العربية الكبري لا يمكن ان تنحاز الى احد الفريقين العالميين المتنازعين ، بل هي تهدد الفريق الذي يعاديها بالعمل ضده .

صحيح ان مستر ايدن شجع ، في الحرب العالمية الثانية ، تأسيس وحدة عربية ودفع النحاس باشا الى عقد سلسلة من الاجتماعات مع اعضاء الحكومات العربية لجس نبضهم والاطلاع على آرائهم ، فولدت جامعة الدول العربية الكسيحة المشوهة التي كانت عالة على العرب ، واحد اسباب فشلهم المتصلة الحلقات .

اما ان يكون ايدن مخلصا للعرب في نصحه ، فهذا امر تنقصه البراهين . فبريطانيا لم تخلص يوما لدولة او لقوم . فهي تنظر الى الامور بحسب ما يتفق مع مصلحتها . وكان ايـدن يعلم ضعف العرب ويعلم ان جمع الضعفاء لا يجعـل منهم قوة (نظرية جمع الاصفار) . لكنه اراد ان يبدو في موقف المؤيـد لاهداف العرب القومية ، المدافع عن حقوقهم ومصلحتهم . فاذا تحققت فكـرة الوحدة ، اشرف عليها وسيطر عليها ، بعد ان يكون ابعد النفوذ

الافرنسي عن سورية ولبنان . وبذلك يستتب الامر لبريطانيا على مجموع البلاد العربية ، من مصر الى السعودية واليمن وفلسطين والاردن وسورية والعراق ولبنان .

واكتفت السياسة البريطانية ، حينئذ ، بتاليف جامعة الدول العربية ، مقتنعة بان حكام الدول العربية ، ملوكا وامراء ورؤساء جمهوريات ، هم جميعا تحت نفوذها : فاروق ، وعبد العزيز السعود ، وامام اليمن يحيى ، والامير عبد الله ، والوصي عبد الاله ، وشكري القوتلي ، والشيخ بشارة الخوري ، ناهيك بامراء الامارات العربية الصغرى كالكويت والبحرين وغيرهما .

ولم تطلب بريطانيا ، في ذلك الوقت ، من الحكومات العربية توقيع معاهدة دفاع مشترك ، لا خوفا من الرفض — فالحكام الذين عددناهم كانوا كلهم في قبضة يدها — وانما اكتفاء منها بولائهم المعروف ، الذي كان يعززه خوفهم على عروشهم وكراسيهم . اضف الى ذلك ان خطر الاتحاد السوفييتي لم يكن ظاهرا كما هو الآن . وهكذا قنعت بريطانيا وارتضت ببقاء جنودها وقواعدها الحربية في مصر والاردن وفلسطين والعراق والامارات العربية الصغرى ، وبخيالة سان جورج في سائر الدول العربية .

وكان اطمئنانها يزداد قوة بما كانت تدسه بين الرؤساء العرب من الفساد ، وما تقيمه بينهم من اسباب الكراهية المتبادلة ، وما تبذره من بذور الشقاق كالخلاف العائلي الهاشمي — السعودي ، وفكرتي سورية الكبرى والهلال الخصيب . فهذه الانشقاقات كانت كفيلة بعدم جمع كلمة الزعماء العرب ضدها ، ومؤدية الى ارتمائهم على اعتابها ، ناشدين السند والمعونة .

مصيبة الامة حكامها

وقد اضاع العرب في ١٩٤٣ فرصة لا تعوض لتحقيق فكرة الوحدة العربية . ولم يكن سبب ذلك سوى الكره المتبادل بين القوتلي ونوري السعيد وعبد الاله ، وبين عبد العزيز السعود وآل هاشم ، وطمع فاروق بالخلافة والسيطرة على زعامة العرب ، وحلم عبد الله بالعودة الى مكة لاستعادة ملك ابيه الذي اغتصبه السعوديون ، ومناورات رياض الصلح وعبد الحميد كرامي وممالأتهما المسيحيين للحفاظ على مركزيهما في لبنان .

وكان القوتلي يخشى فكرة سورية الكبرى لانها تسلبه رئاسة الجمهورية السورية ، كما كان يقاوم فكرة الهلال الخصيب للسبب نفسه . وهكذا قس على سائر الملوك والرؤساء .

والآن ، في ١٩٥٨ ، لم يبق على سدة الحكم احد من الذين ذكرناهم . فقد حل محلهم عبد الناصر والملك سعود والامام احمد وعبد الكريم قاسم والملك حسين والرئيس فؤاد شهاب . وهكذا تبدلت الوجوه كلها ، باستثناء امراء العرب الثانويين كأمير الكويت ، فهل تبدلت العقلية عند هؤلاء الجدد ؟ اللهم لا ، بل ساءت النوايا وظهرت الخلافات علانية وتبدل الصراع السلمي الى صراع حربي بين الدول العربية . فارتاحت الدول الاجنبية واطمأنت اسرائيل الى ان اعداءها في شغل شاغل عنها ، ياكلون بعضهم بعضا كسباع الغاب . وهل تبشر هذه الاحوال بقرب تحقيق الوحدة المنشودة ؟

اما الامة ، فوالله ان طينتها طيبـــة وقلوب ابنائها عامرة بالوطنية . فقد قابلت نداء الزعماء في السنين الاربعين الماضية بكل اندفاع وتفان . وهي كذلك حتى الآن ، غير انها اصيبت مرات عديدة بصدمات نفسية وبخيبة آمال ناجمة عن انحراف الزعماء الذين اسلست لهم قيادها ، وسوء سياستهم وادارتهم ونزعاتهم الخاصة واسترسالهم وراء اهوائهم . فلم يعد عجيبا ان ترى عند القوم ثقة مقيدة وانكماشا وحيرة .

ومن عاشر الاندفاعات الشعبية منذ ١٩١٨ حتى اليوم ، يجد فرقا ملموسا بالحماس الذي كان تلقائيا آنــذاك ، فاصبح اكثره منظما ومدفوعا الآن . واذا كان لا يزال ثمة حناجر تصيح هاتفة باسم زيد او بكر ، في اثناء خطاب يلقيه ، فانك لا ريب تلحظ ان تلك الهتــافات تستمر بدون توقف ، فــلا تكترث بسماع محوى الخطاب وادراكَ مراميه !

وكثيرا ما نسمع في الاذاعة صوت الزعيم يسترسل في خطابه ، والقوم غير واعين ، يرسلون الهتاف تلو الهتاف ، والصيحة تلو الصيحة ، كأن الزعيم ساكت متوقف عن الكلام . ويدلنا ذلك على ان الناس مدفوعون بقوة متحركة سابقا لم تفقد بعد قوة دفعها . والحقيقة ان الشعب زادت فيه الناحية العلمية وتناقصت الامية قــدرا محسوسا . اما من حيث الخــلق الحميد ، فلم يسمح له الانتداب ، او عدم الاستقرار السياسي بعد الاستقلال ، بأن تزداد متانته . وعلى كل حال ، فان الشعب العربي افضل من حكامه .

ولم يكتف الاستعمار بتقسيم البلاد العربية الى دول وامارات ، فقامت فرنسا بتجزئة سورية الى دول ومقاطعات . فباستثناء لبنان الذي شطرته عن سورية وضمت اليه اربعة اقضية كانت تابعة

لولاية الشام ، اوجدت في دمشق دولـة لها علم خاص وحاكم سوري . وكذلك الامر في حلب . اما في جبـل الدروز وفي جبل العلويين ، فاسسـت في كل منهما ادارة مستقلة يراسها حاكم افرنسي . وبعد ان كان العرب ينشدون وحدتهم الكبرى ، اصبحوا يجهدون لاعادة وحدة الجزء الواحد . وقد استمر هذا الجهد لاعادة الوحدة السورية منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٤٥ ، حينما زالت المعالم الاخيرة لهـذه التجزئة .

ولئن ظهرت في ١٩٣٢ حركة لتوحيد العرشين ، اي عرش الاردن وعرش العراق ، برئاسة الملك فيصل ، فلم تكن تلك الحركة الا ومضة برق لم تلبث ان انطفأت .

فكرة الهلال الخصيب والاتحاد السوري العراقي

وفي ١٩٤٨ ، بدأت فكرة الهلال الخصيب تنتشر بفضل دعم البريطانيين . فابرز المشروع نوري السعيد ونادى به ، ثم اخذ يعمل له بالاتفاق مع جماعة حزب الشعب في سورية ، على اساس ضم سورية والعراق في اتحاد فيدرالي . وبعث رشدي كيخيا وناظم القدسي نائبا حلب ورفاقهما مذكرة الى شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية يطلبون منه فيه العمل على تحقيق فكرة الاتحاد . وعندما عـدت من باريس في كانون الاول ١٩٤٨ ، مكلفا بتاليف الوزارة ، اعتذر ناظم القدسي وعدنان الاتاسي عن الاشتراك فيها باسم حزبهما ، لاني رفضت ان ادمج هذه المذكرة ببرنامج الوزارة . وفي ١٩٤٩ ، قدم القدسي ، بصفته وزيرا للخارجية ، مذكرة الى الجامعة العربية دعا فيها الى اقامة اتحاد فدرالي بين سائر الدول العربية .

واستمر ابرز رجالات حزب الشعب ، بالاتفاق مع اركان الحزب الوطني الذي عـدل دستوره وجعله ملكيا ، يعملون على تحقيق الوحدة او الاتحاد بين العراق وسورية حتى ١٩٥٦ ، حيثما سيق اكثرهم الى المحاكمة وحكم عليهم بالاعدام . وقد خفضت هذا الحكم ، شفقة مني على المحكومين وعائلاتهم .

وقد كشفت المحاكمات التي جرت في بغداد في ١٩٥٨ المؤامرات التي كادت تقع سورية فريسة لها ، على يد نوري السعيد واتباعه ، وبعض النواب السوريين وكبار رجال السياسة فيها .

ولم ناخذ على هؤلاء الا انهم كانوا اجراء للاستعمار ، وانهم كانوا سيؤدون بسورية الى الانضـواء مع العراق تحت نفوذ بريطانيا ولولا ذلك لما كان لنا اعتراض على اقامة اتحاد او وحدة

مع العراق ، بعد ان يكون قد نفض عن كاهله كابوس المعاهدة البريطانية وقضى على نفوذ الانكليز فيه . واذا سبرنا غور اغراض رجالات حزب الشعب لا نجد في صميمهم ، عندما سعوا الى الوحدة مع العراق وعندما قبلوا بالوحدة مع مصر ، الا الرغبة في التخلص من رجال الحكم في سورية ومن نفوذ قادة الجيش فيها ، هذا الجيش الذي كانوا يعتبرونه عثرة في طريق وصولهم الى كراسي الحكم . فلم تكن العروبة ، اذن ، ولا الحرص على اماني البلاد العليا الهدف الحقيقي لتشبثاتهم ، بل كانت الكراسي الوزارية والمنافع الشخصية التي حرموا منهـا ، فراحوا يلتمسونها من العراقي والمصري . وهكذا قبلوا بتنازل سورية عن كيانها وقضوا على ما وصلت اليه من ازدهار ورفعة ، حتى يبعدوا عن الحكم اشخاصا اعتبروهم اعداء لهم ، وحتى يقصوا رجال الجيش السوري عن التدخل في سير الامور السياسية . وبذلك يزيلون العقبات التي كانت تقف في وجه الخطط الاستعمارية ومؤامرات بريطانيا والولايات المتحدة لبسط نفوذهما على الشرق الاوسط . وقد اعترف امامي كثير منهم بصحة هذه الاقوال ، وخاصة رشاد جبري الذي اعلن في زيارة كنت اقوم بها لدولة جميـــل مردم ، انهم تخلصوا من التجمع ومن نفوذ العسكريين . اما التجمع الذي قصده ، فهو التكتل النيابي الذي اوجدناه في ١٩٥٧ من نواب الحزب الوطني وحزب البعث الاشتراكي والنواب المستقلين ومن النائب الشيوعي خالد بكداش . وذلك لكي نبعد عن الحكم جماعة حزب الشعب المتامرين مع الاجنبي ونقصيهم عن المراكز التي كانوا يخاصمون بها حلفنا مع مصر والسعودية ويعملون على ايقاعنا في احابيل نوري السعيد وعبد الاله . حتى اذا ما تم لنا ذلك سارت الدولة على سياسة الحياد الايجابي وابتعدت عن سياسة التبعية للدول الغربية .

وكان رشدي كيخيا ، زعيم حزب الشعب ، اعلن عن استقالته من مجلس النواب وظل متواريا عن اجتماعات المجلس اكثر من شهرين ، الى ان كانت جلسة ٥ شبـاط ١٩٥٨ التي وافق فيها المجلس على الوحدة مع مصر . فجاء رشدي كيخيا وتبوأ مقعده اظهارا لتاييده الوحدة التي لم ينسجم معها الا لاعتقاده انها الطريق الوحيد لتخليص حزبه من براثن الجيش ومن البقاء في المعارضة ، وذلك رغم ما يكنه هو وجماعته من كراهية لمصر ولعبد الناصر ، وما كان يعمل له من الوحدة مع العراق منذ ١٩٤٨ .

ولم يكن الاخوان المسلمون اقـل من جماعة حزب الشعب تحمسا للوحدة ، وذلك للسبب نفسه وللاغراض نفسها . وهكذا قل عن اكثر رجالات الحزب الوطني وجماعة العشائر ومن يلوذ بهم .

مصر تقاوم الاتحاد

ولا ريب في ان الانقلاب الـذي قام به حسني الزعيم ليلة ١٩٤٩/٣/٣١ ، كان بتشجيع الامريكيين والافرنسيين . فالامريكيون كانوا فقدوا الامل في تصديق مجلس النواب على مشروع مد انابيب شركة « التابلاين » عبر البلاد السورية . اما الافرنسيون فكانوا يريدون التخلص من حكم اجلاهم عن سورية ويرغبون في اقامة عهد برئاسة زعيم آخر كحسني الزعيم يستطيعون شراءه بالمال لتنفيذ اغراضهم السياسية والاقتصادية .

وارد الانكليز ان يجربوا حظهم مع حسني الزعيم ، لعلهم يجروه الى الاتحاد مع العراق ، فيحققون بواسطته ما فشلوا في تحقيقه مع شكري القوتلي . فبعثوا بنوري السعيد الى دمشق ، بعد يومين من قيام الانقلاب ، لكن ارتباطات حسني الزعيم مع الامريكيين والافرنسيين كانت اوثق مما ظنه البريطانيون . فرجع نوري السعيد الى بغداد خائبا .

وفي الوقت نفسه ، بعث الملك عبد الله برسالة ودية الى حسني الزعيم مع عبد القادر التل ، يستدرجه فيها الى تبني فكرة سورية الكبرى . الا انه فشل ، بدوره ، لان الافرنسيين كانوا يعارضون هـذه السياسة .

اما الملك فاروق ، فاسرع الى دعوة حسني الزعيم اليه ، واضعا تحت تصرفه طائرة خاصة . ثم استقبله بنفسه في مطار انشاص واركبه معه في سيارته التي قادها بنفسه . وليتصور القارىء عنجهية حسني الزعيم واعتزازه بنفسه ، عندما وجد نفسه الى يمين ملك مصر ، كند له . حسني الزعيم هذا ، الذي ظل ثماني سنين يشكو العوز والفقر ، ويلبس الحذاء بدون جرابات ، والذي كان يلعب القمار فيخسر ما في جيبه . فيسحب مسدسه ويهدد اللاعبين ويسترجع امواله .

نعم ، تصوروا هذا الوصولي وهو يجلس امام فرعون مصر ويبحث معه شؤون سورية . ثم يقضي ليلته في احد الاسرة الملكية في انشاص ، محتفى به احتفاء الملوك ، وقد محضه فاروق العطف الاخوي ووهبه مختلف انواع العطايا والاحسان . وكان هذا كله

لكي يحصل فاروق وحكومته على وعـد الزعيم بعدم الارتماء في احضان الوحدة مع العراق . وهكذا نامت هذه الفكرة طوال حكم الزعيم الذي دام حتى الثالث عشر من آب ١٩٤٩ .

الا ان فكرة الاتحاد نامت ظاهرا . ذلك ان الانكليز لم يغفلوا عنها وظلوا يسعون لدى ضباط الجيش السوري حتى تمكنوا من الحصول على تأييد فريق منهم ، هب في صباح الثالث عشر من آب ١٩٤٩ الى الهجوم على دار حسني الزعيم ، فدخلها عنوة واقتاده بقميص النوم — كما امر الزعيم في الانقلاب الاول باقتيادي — الى المزة ، حيث اعـدم مع رئيس الوزراء محسـن البرازي رميا بالرصاص . وتنفس الناس الصعداء حين سمعوا في اذاعة الصبح نبأ الانقلاب واعدام الزعيم . وظن اكثر القوم بأن ذلك لا يخرج عن كونه تحريرا للبلاد من ظلم الطاغية واعـادة الحياة الدستورية والحرية . ولم يخطر ببالهم ما انطوى عليه الانقلاب من مسعى بريطاني لازاحة الرجل الذي رفض ان ينصاع لسياستهم ، بل اتبع سياسة مناوئيهم .

وقد تناولت عهد الحناوي — اي اللواء الحناوي الذي خلف حسني الزعيم في قيادة الجيش وكان الآلة المنفذة للضباط ولزعماء حزب الشعب الذين سيطروا على الحكم حتى انقلاب الشيشكلي الاول — ببحـث مستفيض في مكان آخـر من هذه المذكرات . فاكتفي هنا بذكر الحوادث الهامة التي بدت للعيان حتى اواخر كانون الاول من العام نفسه :

فشل حزب الشعب في محاولات الاتحاد مـع العراق

رفض رجال الحزب الوطني الاشتراك في الحكم بسبب امتناع الشعبيين عن اعادة مجلس النواب المنتخب في ١٩٤٧ مع الاوضاع السياسية كما كانت عليه قبل انقـلاب حسني الزعيم . وكانت حجتهم في ذلك واهية ، اذ انهم اشتركوا في الاستفتاء الذي اجراه حسني الزعيم ، وانتخبوه رئيسا للجمهورية عن رضى وقبول ، ومنحوه حق اصدار دستور جـديد . فكيف يجوز لهم بعد ذلك المطالبة بأوضاع سبقت كل تلك الحوادث ؟ انهم ادركوا مصيرهم الخاسر في انتخابات جديدة ، بعد ان اتضح للشعب سوء ادارتهم قبل الانقلاب ومما لأتهم حسني الزعيم . ولذلك تشبثوا بعودة ذلك المجلس النيابي الذي كانت تدين لهم اكثريته ، فلا يتعرضون لفشل محقق في انتخابات جديدة . الا ان جماعة حزب الشعب رفضوا طلب الحزب الوطني ، فايدتهم في هـذا الراي واشتركت معهم في

الحكومة التي الفها هاشم الاتاسي .

وسرعان ما ظهرت نوايا رشدي كيخيا وناظم القدسي بشأن الاتحاد مع العراق . وايدهم في ذلـــك هاشم الاتاسي ، رئيس الحكومة ، والوزراء عادل العظمة وفيضي الاتاسي وميشيل عفلق وسامي كبارة ، اي ما عدا اكرم الحوراني الذي كان يشترط الغاء المعاهدة العراقية ــ البريطانية . وكان ضباط الجيش النافذون يؤيدون هم ايضا الاتحاد ويعملون للاسراع في تحقيقه .

وذهب ناظم القدسي الى القـــاهرة لحضور اجتماع مجلس الجامعة العربية . وهناك حاول مع نوري السعيد ان يحصل على تأييد مندوبي الدول العربية . الا ان المصريين والسعوديين واللبنانيين تكتلوا ضده وسعوا لعرقلة مســـاعيه باقتراح مشروع الضمان الجماعي . فمن شأن هذا المشروع ان يسد في وجه القدسي ونوري السعيد باب التخوف من اسرائيل . ذلك لانه ينص على وجوب تعاون الدول العربية في سبيل الوقوف تجاه اي اعتداء يهودي . وقال اصحاب المشروع للقدسي : « ما بالك لا تقبل مشروع الضمان الجماعي الذي يجعل كل الدول العربية الى جانبك وترجح مشروع الاتحاد مع العراق الذي لا يضمن لك سوى العراق ؟ » وقد رويت في فصل سابق من مذكراتي هذه كيف دعي مجلس الوزراء السوري الى الاجتماع لاقرار مشروع الاتحاد والابراق لناظم القدسي بأبلاغ ذلك الى مجلس الجامعة العربية ، وكيف اني عارضت ذلك وعرضت استقالتي من الوزارة ، فطوي البحث وعاد القدسي من القاهرة بعد ان اضطر الى الموافقة على تأليف لجنة ادرس مشروع الضمان الجمـــاعي .

وهكذا فشلت فكرة الاتحاد مع العراق حتى في العهد الذي اقيم خصيصا لتحقيقها . فلم يسع الضباط والشعبيون الا ان ينتظروا الانتخابات العامة التي قرروا اجراءها لتاليف جمعية تأسيسية تضع للبلاد دستورا جديدا يفسح المجال للاتحاد مع اية دولة عربية ويبيح للحكومة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك .

وجرت الانتخابات ــ رغم مقاطعة الحزب الوطني لها ــ وحاز الشعبيون ، بطبيعة الحـــال ، على الاكثرية التي ينشدونها . فوضعوا مشروع دستور مؤقت يحـــوي ، على الاخص ، مواد مختصرة منها :

١ ــ ايجاد منصب رئاسة الدولة . وهم لم يسموها جمهورية

لانهم كانوا في الواقع يريدون القضاء عليها بتحويلـــها الى ملكية يهدونها الى الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق .

٢ ــ منح الحكــومة صلاحيات التشريع . وهم بذلك قبلوا ما كانوا في السابق يعارضونه ، وهو استيلاء السلطة التنفيذية على حقوق السلطة التشريعية ، خصوصا في ١٩٤٦ . والمضحك في ذلك انه لم يخطر في بالهم ان هذه الصلاحيات التشريعية المعطاة للحكومة سوف تستعملها الحكومة التي تراستها . ذلك ان الحكومة التي الفوها ــ عقب انتخــاب هاشم الاتاسي لرئاسة الدولة ــ برئاسة ناظم القدسي اصطدمت في اول يوم ولادتها بالضباط الذين رفضوا التعاون معه ، وذلك اثر الانقــــلاب الذي تزعمه اديب الشيشكلي . ولم يكن من سبيل للخروج من الازمة الا اختياري لتاليف الوزارة، باعتباري محايدا . هذا مع العلم بأنني لم اكن كذلك ، وانما كنت معارضا لفكرة الاتحاد مع العراق،كما كان معروفا لدى الجميع. وكان هدف الحركة العسكرية التي القــت القبض على الحناوي ومعاونيه الحؤول دون الانضواء تحت قيادة الجيش العراقي .

ويمكن ان يقال ان للافرنسيين ، وربما للامريكيين ايضا ، ضلعا في اثارة ضباط الجيش على الحناوي وجمــاعته ومعاكسة مشروعهم الاتحادي . ولم تشبه حركة الشيشكلي حركة حسني الزعيم ، في السنين الاولى على الاقل الا في السياسة الخارجية ، من حيث دعم الجانب الافرنسي ــ الاميركي لحسني الزعيم واديب الشيشكلي ، ودعم الجانب البريطاني للحناوي وحزب الشعب .

وقد انتقم العراقيون والبريطانيون من اديب الشيشكلي عندما اثاروا عليه في ١٩٥٤ حركة معادية في جبل الدروز ، وراحوا يمدون رجال الحزب الوطني وحزب الشــــعب وبعض النواب المستقلين وبعض الضباط بالمال والذخيرة والاســـــلحة لاثارة الفتن وابعاد الشيشكلي عن الحكم المعـــــادي لهم . فقبض مئات الالوف من الليرات السورية كل من عدنان الاتاسي وصبري العسلي ومعروف الدواليبي وحسني البرازي وسامي كباره ومنير العجلاني وغيرهم من الكبار والصغار ، مدنيين وعسكريين . ووضع هؤلاء مذكرة بالمطالبــــة بالحياة الدستورية وبمجلس ١٩٤٩ . واتفق شكري القوتلي مع هاشم الاتاسي ، فتنازل الاول للثـــاني عن رئاسة الجمهورية واعترف بدستور ١٩٥٠ . ولم يبق في البلاد الى جانب الشيشكلي سوى عدد ضئيل من النقباء في الجيش وجماعة حزب

التحرير الذي انشاه وانضم تحت لوائه المستوزرون وطلاب الوظائف والوصوليون .

ولا ريب في ان الشيشكلي ، لو اراد الصمود تجاه هذه الحركة ، لقضى عليها بسهولة . لكنه جبن او هو اراد تجنب سفك الدماء ، فظهر بمظهر الضعيف ، مع ان الجرأة لم تكن تنقصه . والتجأ الى لبنان ، ومن هناك سافر الى سويسرا حيث يقيم على نفقة الملك سعود ،ويتقاضى منه راتبا ضخما .

وبهروب الشيشكلي من دمشق تمكن هاشم الاتاسي من اعلان نفسه رئيسا للجمهورية ، رغم كتاب الاستقالة الذي كان بعث به الى الشيشكلي في كانون الاول ١٩٥١ . ثم دعا صبري العسلي الى تأليف وزارة اشترك فيها الحزب الوطني وحزب الشعب ومنير العجلاني والامير حسن الاطرش وغيرهم . وكان هؤلاء كلهم من رجال السياسة الذين عاهدوا العراقيين على الاقدام على توحيد سورية مع العراق وقبضوا الاموال من اجل ذلك . ويقال ان عدنان الاتاسي الذي كان عميل العراق الرئيسي هو الذي اصر على تعيين صبري العسلي رئيسا للوزارة ، بعد ان تعاهدا على تنفيذ فكرة الاتحاد . وصبري العسلي ، سواء لديه اي شرط ما دام يوصله الى الحكم ورئاسة الوزارة . حتى اذا تم له ذلك ، اعتبر نفسه غير مقيد بذلك الشرط . وهكذا دفعه عدنان الاتاسي الى رئاسة الوزارة في ١٩٥٤ ، متخطيا من هو احق منه . ثم دعمه مخائيل اليان في ١٩٥٥ فتولى الرئاسة . وفي هاتين المرتين لم يتبع السياسة التي تعهد بالتمسك بها ، مما جعل اليان ينصرف عنه ويرشح لطفي الحفار لتولي الحكم في تموز ١٩٥٦ ، وذلك تمهيدا للخطة الاستعمارية التي وتبها البريطانيون . وهي تقضي برفع جماعتهم الى مناصب الحكم في سورية وقلب نظام الحكم في مصر بالهجوم على بور سعيد والقناة . وفي صيف ١٩٥٦ وصل النشاط العراقي ـ البريطاني الى اوجه ، وراح العقيد الداغستاني والعقيد السامرائي ، الملحق العسكري السابق في سورية ، يجتمعان مع النواب السوريين ورجال السياسة الميالين فيها الى السياسة الغربية، نذكر منهم على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر : مخائيل اليان ، ومجد الدين الجابري ، ومنير العجلانى ، وحسني البرازي ، وعدنان الاتاسي ، وسامي كباره ، وحسن الاطرش ، وفيصل العسلي ، وغيرهم ممن هم في الدرجة الثانية من الاهمية . وكان

هؤلاء يسعون جهدهم لابعاد النواب المعارضين لهم عن عضوية اللجان النيابية ورئاستها والعمل على تدبير مؤامرة مسلحة للاستيلاء على الحكم مدنيا وعسكريا . وبذل العراقيون الاموال بسخاء ، وارسلوا الاسلحة الى جماعتهم في سورية من رؤساء العشائر الموالين لهم . وقد انفضحت كل هذه المؤامرات في المحاكمة التي جرت في اواخر ١٩٥٦ وانتهت بالحكم على كثير منهم بمختلف الاحكام ، من السجن الى الاعدام . فاصدرت عفوا على من حكم منهم بالاعدام وجاها ، اشفاقا عليهم وتجنبا لاراقة الدماء . في حين انهم ، والله ، لو كانوا محلي لما عملوا ما عملت . ومن جهة اخرى جاءت محاكمات بغداد في اواخر ١٩٥٨ تؤيد ما جاء في محاكمات دمشق من حوادث المؤامرة وتفضح نواحي اخرى جديدة . وكانت هذه المحاكمات بمجموعها برهانا ساطعا على تدخل البريطانيين والامريكيين في شؤوننا الداخلية والسياسية ، كما اوضحت عمق هذا التآمر الذي اشتركوا فيه ودعموه وعلقوا عليه الآمال . وبفضح هذه المؤامرات والحكم على بعض المشتركين فيها بالسجن ، وهرب البعض الآخر الى خارج سورية ، انعدمت العوامل الفعالة في الساحة ولم يبق سوى الزعماء الذين يعملون من وراء الستار ، امثال رشدي كيخيا وناظم قدسي واذنابهما . غير ان هؤلاء بطبيعة خلقهم ، اضعف من ان يرفعوا رؤوسهم بالمطالبة بالوحدة او الاتحاد مع العراق، بعد ان اصاب زملاءهم ما اصابهم من حبس وتشريد . ولذلك يمكن القول بأن فكرة الاتحاد مع العراق على الشكل الذي اراده الانكليز وحزب الشعب قد دفنت في مطلع ١٩٥٧ ، بانكشاف المؤامرة المذكورة واقصاء المشتركين فيها عن ساحة العمل .

وهكذا باءت مساعي رشدي كيخيا بالفشل الذريع ، وتحطمت احلامه نهائيا ، وشعر بأنفراده في الساحة بعد ان ابعد عنها اركان مؤامراته — حسني البرازي وعدنان الاتاسي ومخائيل اليان ومنير العجلاني وغيرهم — ولمس مدى حقد اركان الجيش عليه وعلى جماعته الباقية .

وسبر الكيخيا غور تضامن التجمع القومي فوجده منيعا يحول دون عودة حزبه الى سدة الحكم في تلك الظروف والاوضاع . وحين ثبت عنده ان حزبه آخذ بالانهيار رويدا رويدا ، وان من بقي من افراده يتحينون الفرصة المناسبة للخروج من الحزب ، كما تبين له ان اية انتخابات بلدية او نيابية تجري بعد

ذلك سوف تكرس فشله وتطمس حزبه وتحرمه من زعامة حزب الاكثرية ، لم يجد بدا من القبول مكرها بفكرة الوحدة او الاتحاد مع مصر . وكان محمود رياض ، سفيرها في سورية ، قد اكد له انها ستقضي على التجمع القومي ، وانها ستؤدي الى ابعاد الجيش عن السياسة . وحاول رشدي كيخيا ان يعرف مدى مساندة المصريين له ، وذلك عندما اعلن عن مقاطعة حزبه لانتخابات مجالس البلدية التي حددت الحكومة موعدها بعد صدور القانون الذي اشترك هذا الحزب في وضعه والتصويت عليه . فهو ، بعد ان تيقن من فشل حزبه في هذه الانتخابات ، كما ذكرنا آنفا ، طلب من محمود رياض ان يحمل حزب البعث الاشتراكي على تأجيل تلك الانتخابات . فالح المشار اليه على اكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار ، فصدعا بالامر وصارا يعملان مع النواب الآخرين على مطالبة الحكومة بالتأجيل . ومالت اكثرية التجمع الى قبول الفكرة ، الا انني اصررت على اجرائها معلنا عزمي على الاستقالة في حالة التأجيل . ثم التزمت داري مدة اسبوع شعر بعدها صبري العسلي بما يهدد الوزارة من تصدع قد يؤدي بها الى الاستقالة ، فتضيع عليه الرئاسة . لذلك راح يلتمس مني ايجاد مخرج للازمة . واقترح الاكتفاء باجراء الانتخابات في المد نالكبرى وتأجيلها في غيرها من المدن الصغرى والقرى ، فنزلت عند رأيه معتبرا ان هذا حل وسط لا يفسر بالخضوع لحزب الشعب . وحين اقر التجمع هذا الحل وصدر المرسوم بذلك ، اذا بنا نفاجأ ذات يوم ببيان من حزب البعث الاشتراكي يعلن فيه انسحاب مرشحه من المعركة . فأيقنت ان في الجو غيوما ، وان ثمة مؤامرة بين حزبي الشعب والبعث . وازددت يقينا عندما وقف اكرم الحوراني يطلب علنا من التجمع القومي (ويعمل سرا لدى اعضائه) عدم قبول استقالة رشدي كيخيا ، وذلك بعد ان كان يقول بقبولها فورا عندما قدمت الى المجلس . وهذا الموقف كان ايضا من جملة خطط محمود رياض الذي كان يسعى لاستجلاب جميع الاحزاب والفئات الى فكرة الاتحاد مع مصر . فكان لا بد له ان يساير جماعة حزب الشعب وجماعة الاخوان المسلمين ليضمن الاجماع . اذ انه كان « واضعنا في جيبه » ، نحن والبعثيون والجيش ، اي انه كان غير حاسب حساب معارضتنا للفكرة باعتبارنا القائلين بالتفاهم مع مصر على اي نحو تشاء : حلف او اتحاد او وحدة . ولذلك فلا يعقل ان نقف في وجه اي تقارب مع مصر . اما الشعبيون والاخوان المسلمون ورجال

العشائر واعضاء الجبهة الدستورية ، فكان موقفهم المعادي لنا ناشئا عن موقفنا هذا من مصر .

وفي الجلسة السرية التي عقدها مجلس النواب عند بحث الاتفاق العسكري مع مصر ، اصر نواب حزب الشعب على ان لا ينفذ هذا الاتفاق الا في حالة العدوان الاسرائيلي ، فلا يشمل اي عدوان تقوم به تركيا او العراق او اية دولة اجنبية . فكانوا في موقفهم هذا كأنهم على علم بما كانت تنويه بريطانيا وفرنسا من الاعتداء على مصر بقصد احتلال القاهرة واسقاط الحكم القائم واقامة حكومة اكثر اعتدالا نحوهما . وبرهن حزب الشعب في هذه الجلسة على الارتباطات المتينة بينه وبين كل من العراق وتركيا والدول الاستعمارية ، وذلك بمحاولته تحديد مفعول ذلك الاتفاق العسكري . وقد نجح في ذلك ، اذ الحقت به رسالة سرية تحدد مفعوله وتقصره على حالة العدوان الاسرائيلي فقط . وهؤلاء الساسة السوريون هم الذين كان محمود رياض يسايرهم ويسندهم ويوصي بالتفاهم معهم .

وهكذا سارت سياسة رجال الثورة في مصر : التقرب من اخصامهم ومسايرتهم والتباعد عن اصدقائهم وعدم الوفاء لهم . ولئن رافق هذه السياسة النجاح بعض الحين ، فهي تصير الى الخسران في النهاية .

وزارة قومية برئاسة صبري العسلي

وفي صيف ١٩٥٦ تهلهلت وزارة سعيد الغزي حتى ادى بها الهزال الى السقوط . ولم تخل المناورة التي ادت الى استقالة رئيسها من رائحة المؤامرة الاجنبية ، اذ اقدم رئيس الجمهورية على تكليف السيد لطفي الحفار بتأليف الوزارة ، وهو المعروف بميوله نحو العراق . وقد فضحت امره محاكمات بغداد ، فيما بعد ، وجاء اسمه في عداد الرجالات السوريين الذين كانوا يقبضون راتبا شهريا من سفير العراق . وبذل مخائيل اليان جهده لحمل صبري العسلي على قبول منصب نائب رئيس الوزارة ، ثم تأليف الوزارة من النواب الآخرين المرتبطين مع العراق ارتباطا وثيقا . وقد فضحت محاكمات بغداد ودمشق ايضا اسماءهم وارتباطاتهم مع اتباع نوري السعيد . الا ان محمود رياض سفير مصر بدمشق كان من جهته يعمل ما بوسعه لاحباط تاليف الوزارة على الوجه المذكور . فأبلغ شكري القوتلي وجوب سحب التكليف ، ثم سعى لحمل العسلي على رفض نيابة الرئاسة ملوحا له بالرئاسة ، وذلك عن طريق وسيطه

وعميله فاخر الكيالي . فطمع العسلي وترك ساق نيابة الرئاسة وامسك بساق الرئاسة ، فكانت له !

واصر القوتلي على ان تكون الوزارة الجديدة قومية ! اي تشترك فيها جميع احزاب المجلس وكتله . فاشترك حزب البعث بصلاح البيطار وخليل الكلاس ، والحزب الوطني بالعسلي والكيالي واسعد هرون ومجد الدين الجابري ، وحزب الشعب بأحمد قنبر ورشاد جبري .

البيطار وزير خارجية للمرة الاولى

ولم يشأ حزب الشعب ان يستلم وزارة الخارجية خشية الاصطدام مع القاهرة . واقترح قنبر نفسه ان يتولاها صلاح البيطار ، فطار عقل هذا الاخير من الفرح ولم يفطن ان في الامر دسيسة . فهو لا يستطيع ، على اي حال ، ان يتجه بسياسة لا يوافق عليها مجلس الوزراء الذي كانت اكثرية اعضائه من الشعبيين واتباعهم. فكيف لا يطير عقله، وهو الذي لم يكن يحلم قبل سنتين بالوصول الى كرسي النيابة عن دمشق . لكنه راح يرتمي على بابي وباب سامي كبارة ، فحملناه على اكفنا والقيناه في الندوة النيابية بعد ان طال به المقام على كرسي متواضع في دكان بسيطة يعطي دروسا للطلاب الراسبين في الشهادة الابتدائية لقاء خمس ليرات سورية عن الدرس الواحد . وانا لا اقول ان التدريس عمل مزر ، لكنني اقول ان من ينتقل فجأة من هذا الكرسي الى كرسي النيابة ، فكرسي وزير الخارجية ، يطير صوابه ويفقد اتزانه .

واني اعترف بأني كنت من المرحبين بتسلم البيطار مقاليد شؤوننا الخارجية ، اعتقادا مني انه ينسجم في سياسته العربية والاجنبية مع ما ادين به من مبادىء ، وان وجوده على رأس وزارة الخارجية ضمان لعدم انحراف الوزارة عن تلك المبادىء والخطط. والى جانب ذلك ، الم اكن متضامنا مع حزب البعث الاشتراكي منذ انتخابات ١٩٥٤ ؟ الم نكن صفا واحدا في وجه جماعة بغداد ضد ذلك الحلف المشؤوم ؟ الم نكن يدا واحدة في الاتفاق مع مصر والمملكة السعودية ؟ والحقيقة ان كل من لا تمتحنه التجارب ، يبقى لغزا ، فلا يسبر غوره . ثم انه يظل تحت تأثير الثقة وحسن الظن او بين بين . وقد كنت ممن يحسنون الظن بالبيطار ، غير عالم بأن حزبيته تعمي بصيرته ، وبأن حقدا اسود يملأ فؤاده . وما كان يدور في خلدي ان سفرة واحدة الى الولايات المتحدة واجتماعا واحدا مع احد اركان وزارة الخارجية الامريكية كانا كافيين لتغيير وجهة نظره في

تلك الدولة ، فيصرح لشخص في طريق عودته بأن لا مصلحة لسورية بمعاكسة الولايات المتحدة .

وما كنت لاتصور انه يصرخ يوما بكل قحة في وجهي قائلا : « اذا كان خالد بك يريد استلام وزارة الخارجية فليتفضل . فاما ان تسير شؤوننا الخارجية وفق سياستي واما فليستلمها غيري ! » والامر الذي اهاج غضب البيطار لم يكن سوى ان رئيس الاركان عفيف البزري هتف لي قائلا : « جاءنا خبر من اللاذقية بأن عدة بوارج حربية امريكية تمر امام المرفأ ، فهل نصدر بلاغا بذلك ام لا ؟ » واردف قائلا : « اني عند صلاح ، فهل لديك مانع من اطلاع الراي العام على هذا التحدي ؟ » فاجبته : « كلا . » وظننت انه عنى صلاح البيطار نفسه ، في حين انه كان يعني صلاح الطرزي ، الامين العام للخارجية . وعندما اعلن البلاغ على لسان ناطق عسكري في الاذاعة ، كان الوزراء مدعوين الى حفلة . فوجم القوم وسألوا البيطار عن صحة الخبر ، فساءه ان لا يكون قد اخذ رايه قبل الاذاعة ، او انه ابى ان ينشر ما يزيد في تعقيد الامور بيننا وبين الولايات المتحدة . فهرول الى مجلس الوزراء وقال ما قال . ولم اجبه الا بالاستيضاح عما اذا كانت له سياسة غير التي تسير عليها الحكومة منذ تأليفها . واضفت قائلا اني لا ارى موجبا لهذا الموقف ولا اقبل هذه اللهجة غير الودية. واستغرب الوزراء عصبية البيطار في البدء وسكوته المطبق بعد جوابي . وهذه الحادثة اوجدت في نفسي شكا في البيطار وتقلباته .

وروى لي احد الاطباء في مستشفى المجتهد بدمشق ان صلاح البيطار كان دخل ذلك المستشفى في ١٩٥٧ لاجراء عملية . وبينما كان لا يزال تحت تاثير المخدر ، اخذ يردد هذه العبارات : « آه منك يا خالد العظم ... انك الخصم اللدود .. انني سأعرف كيف اعالج الموقف معك ! » وكان يتنهد ويصرخ ويهذي بكلمات غير مفهومة ، ثم يعود الى ترديد العبارات ذاتها .

هذا هو الحقد الاسود الذي كان يأكل جنان صلاح البيطار ، في الوقت الذي كان يظهر تجاهي كل مودة وتعاون . وظل يتردد علي يوميا في مطلع استلامه وزارة الخارجية ليأخذ رأيي في الشؤون الطارئة ويسألني ما يجب عمله ويستفسر مني عما يجب سلوكه حتى في الامور البسيطة . فقدت خطواته الاولى بخبرتي في شؤون وزارة الخارجية ، لكنه سار فيما بعد على حسب ما قاله الشاعر :

اعلمه الرماية كل يوم فلما اشتد ساعده رماني

ولنعد بعد هذه النزهة في حقل المفارقات والغرائب الى حديثنا عن اختلاف الوزراء حول البيان الوزاري وهل يحتوي جملة تتعلق بالاتحاد مع مصر او لا. وقد هدد الوزيران البعثيان بالاستقالة اذا جاء البيان خلوا من فقرة بهذا الموضوع . واصر الشعبيون على رفض ذلك مهددين بتركهم كراسي الوزارة جانبا . وظلوا يدورون ويتحايلون على الالفاظ والمعاني حتى توصلوا الى حل وسط ، وهو ان يخلو البيان من اية اشارة ، شرط ان يرد رئيس الوزارة على ملاحظات النواب بكلمة يرد فيها ما يفيد ان الوزارة ستعمل على مباحثة الحكومة المصرية لاقرار الاتحاد بين القطرين الشقيقين .

خلاف الوزراء حول ذكر الاتحاد مع مصر في البيان الوزاري

ويتضح جليا من هذه المناورات ان حزب الشعب لم يكن جادا في تحقيق الاتحاد او الوحدة مع مصر ، وانه لم يرتض هذا الشكل الا خشية من سقوط الوزارة واضطراره عندئذ الى مواجهة الجيش والى ما يعقب ذلك من تفاعلات يحرص الحزب المذكور على تجنبها.

وفي الوقت الذي كانت الاحزاب في سورية تتصارع في سبيل الوحدة او الاتحاد مع مصر ، هل كانت الحكومة المصرية تتجاوب مع صوت سورية المدوي ؟ الجواب على ذلك ليس عسيرا عند المطلعين على حقائق الامور . اما الراي العام ، فكان مأخوذا بالتصاريح المطنطنة والنداءات المعسولة بالتفاني في سبيل العروبة والوحدة . ومن قرأ ما ذكرته عن « البيان الثلاثي » في هذه المذكرات ، يكون اطلع على المشروع الذي كنت قدمته للحكومة المصرية كاساس للعلاقات بين سورية ومصر . ولم يكن هذا المشروع وحدة فعلية ولا اتحادا فيدراليا بمفهومهما العلمي ، لكنه كان خطوة في طريقهما . فقد اقترحت توحيد الجيشين وايجاد ميزانية واحدة لهما تساهم فيها سورية ومصر بعشر ميزانيتيهما السنويتين . كما اقترحت ان ارتباط احدى الدولتين مع دولة اخرى يجب ان يخضع لموافقة المجلس الاعلى للشؤون الخارجية ، على ان ينفذ هذا الارتباط على الدولتين . اما في الحقل الاقتصادي ، فاقترحت انشاء لجنة اقتصادية تعمل على توطيد الانسجام بين القطرين ، تمهيدا لتوحيد الخطط والاسس في المستقبل .

ولشد ما كان استغرابي عندما رفض الرئيس عبد الناصر هذا المشروع وابرق للامير فيصل بالحضور الى القاهرة فورا لمساعدته على اقناعي بسحب هذا المشروع والعودة الى ما جاء في

البيان الثلاثي ، وفيه من الامور ما لا صلة لـــه بمشروعي ولا هو يؤدي الى تحقيق ما جاء فيه .

ولست ادري ما هي العوامل التي منعت مصر من الاقبال على الوحدة في ١٩٥٥ ، وما هي تلك التي جعلتها تقدم عليها في ١٩٥٨ . هل صحيح ما يقولون ، وهو ان الراي العام المصري تطور تفكيره في هذه السنين الثلاث ، بدليل ان نسبة الموافقين على الوحدة في الاستفتاء الذي جرى في ٢١ شباط ١٩٥٨ بلغت ٩٩،٩٠٪ ؟ نحن نعلم كيف تحـــور النتائج العددية في الاستفتاءات التـــي تجريها الحكومات الدكتاتورية ، كما نعلم من جهة ثانية ان ليس في مصر راي عام بالمعنى الصحيح .

وهل ثمة ملابسات دولية وظروف حالـــت دون الوحدة في ١٩٥٥ ، ثم دفعتها الى الامام في ١٩٥٨ ؟ انني لا استبعد ذلك .

ام ان عبد الناصر شعر بضرورة توسيع نطاق نفوذه وتكبير المسرح الذي يلعب عليه دوره العالمي والتاريخي ؟ وذلـــك على الاخص ، بعد ان كادت مؤامرة العدوان الثلاثي تؤدي الى انهيار حكمه وزواله من الوجود ؟ ايكون انه عكف على تكبير اللقمة حتى لا يسهل ابتلاعها ؟

ام ان البراهين توافرت لديه على ان الظروف كانت مؤاتية لجمع البلاد العربية كلها تحت سلطانه فبدأ بالدولة التـــي كانت اقرب من سواها الى تقبل هذا الوضع التوحيدي ؟ ويعزز ذلك أن ما عرضه عليه الضباط ، عندما ارتموا على اقدامه ليقبل الوحدة، كان عرضا مغريا . كيف لا ، والنظام الـــذي اقترحوه عليه نظام رئاسي ينيط به الحكم والتشريع ، لا سيمـــا ســـن الدستور ، ويجعلهم يتنازلون عما كانوا استولوا عليه من سلطان منذ ١٩٤٩ في الشؤون العامة ؟

وسواء كان هذا العامل او ذاك هو الذي حقق في ١٩٥٨ ما فشلنا في تحقيقه في ١٩٥٥ ، فان التاريخ كفيل في المستقبل بكشف ما خفي في الوقت الحاضر .

لم تكد وزارة العسلي تتسلم مهماتها ، حتى اعـــلن الرئيس عبد الناصر في ٢٦ تموز ١٩٥٦ تأميم قناة السويس . وبدات المعركة بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرانسا تساندهما اسرائيل وبين مصر تساندها الدول العربية ــ البعض قلبيا والبعض الآخر

ظاهريا ــ فضلا عن الدول الاشتراكية . اما الولايات المتحدة ، فكان موقفها متارجحا بـــين مساندة بريطانيا وفرانسا واسرائيل حلفائها وبين عدم السماح بفشل عبـــد الناصر في مشـــروع التاميم الذي تتواتر الآراء على انها شجعته عليه . غير ان اجماع الدول الاعضاء في الامم المتحدة على شجب العدوان وعلى اقرار اقتراح سحب الجيوش المعتدية على مصر ، يدلنا على ان الولايات المتحدة ذات النفوذ المعروف لدى اكثرية الاعضاء كانت الى جانب مصر . وهكذا لم تجرؤ اية دولة في العالم ــ مهما كانت حقيقـــة نواياها وعواطفها ــ على الجهر بمسايـــرة الاستعمار في وسائله واقرار استعمال العنف لحل الخلافات بين الدول .

وجاء انتصار عبد الناصر غير المنتظر ، ســـواء بانسحاب القوى المعتدية او بتحمل الامم المتحدة نفقات انتشال البواخر التي كانت الحكومة المصرية اغرقتها في القناة لتعطيل الملاحة فيها ، يعززه فوزه في معركة المرشدين . اذ لم ينقطع عبور البواخر في القنـــاة بفضل العدد الوفير من هؤلاء المرشدين الذين تطوعوا لخدمة مصر . وبذلك ازالوا خطر تحجج الدول بعدم قدرة مصر على تولي ادارة القناة بدون مساعدة الشركة الدولية وخبرائها .

وهذا التوفيق الذي حالف عبد الناصر جعلـــه يشمخ بأنفه ويعتمد على حظه المؤاتي في كل خطوة يقدم عليها ، ولو لم يتخذ لها من وسائل الحيطة والحذر ما يكفل لها النجاح .

ولا ريب في ان عبد الناصر لو كان على راس الحكم في القرن التاسع عشر وعمل معشار ما عمله متحديا الدول الكبرى ، الواحدة تلو الاخرى ، لما طال حكمه الا بضعة اشهر . لكن حظه السعيد خدمه حتى في اختيار العصر الذي جاء فيه ، وهو عصر انشطر فيه العالم الى شطرين قويين يحسب كل فريق منهما حساب الفريق الآخر ، خوفا من انفجار بركان حرب عالمية ثالثـــة . فبفضل ذلك اصبحت دول صغيرة كمصر او سورية تتجرأ على الصمود في وجه الدول الكبرى ، غير مكترثة بتهديداتها . وما ذلك الا لعلمها بان هذه الدول الكبرى عاجزة عن تنفيذ هذه التهديدات . وهكذا قل عن شعوب ضعيفة تطالب باستقلالها وتحـــارب دونـــــه كالعرب في الجزائر، واليونانيين في قبرص، وغـــيرهم مــــن الامم الآسيوية والافريقية .

وكثرت في هذا العصر الميادين التـــــي تصـــارع فيها الدول المستعمرة الدول الاستعمارية . من ذلك انه اصبح من السهل على

اي زعيم سياسي ان يحظى بعطف تلك الشعوب اذا ما راح يرفع الصوت عاليا مؤيدا نضالها بالاقوال دون ان يحوجه الامر الى بذل اية معونة مالية او مادية .

وكذلك كانت محطة صوت العرب في القاهـــرة تخصص موجاتها القصيرة لتشجيع قبائل الماو الماو ، وتثير حماسة الشعوب ذات الوجه الاسود في افريقيا ، وتدعم جماعة ايوكا اليونانيين في حربهم ضد الاتراك والبريطانيين في جزيرة قبرص . ولم تبخل مصر على اي شعب ثائر او مستكين بتنشيطها المستمر له ، تحمله موجات الاثير ، آنــاء الليل واطــراف النهــار ، باللغات المحلية والاجنبية المتعددة . فذاع صيت مصـــر وشاع اسم عبد الناصر في جميع الامصار واصبح اسمه مرادفا لاسم بطل يقارع الدنيا صونا لكرامة الشعوب المستضعفة ودفاعا عن حقوقها وحرياتها . فاذا جمعتك الظروف بشعب مناضل رايت اسم عبد الناصر الـى جانب اسم الزعيم المحلي الذي يقود ثورة ابناء بلده بنفسه ، كما رايت رسميهما يختالان زهوا فوق هامات المتظاهرين او ملصوقين على شبابيك السيارات او اعمدة الهاتف .

وكما كانت الشعوب المستعبدة تردد اسم ناصر صباح مساء، حتى لكأنها تشركه مع انبيائها وزعمائها ، كانت الـــدول الاخرى تتزاحم بملوكها ورؤسائها على ابوابه وتكيل له المديح والثناء، سواء في ذلك الدول المستعمرة او الدول الاخرى. فالاولى سعيا لتخفيف حملاته على سياستها الاستعمارية ومداراة لـــه عساه يقلل من اثارته لسكان تلك المستعمرات ، والثانية رغبة في التقرب اليه لعلها تنال شيئا مما يناله من العناية والعطف لدى الدول الكبرى .

فكان خروشوف يستقبله ، المرة تلو الاخرى ، باسمى واكرم وسائل الضيافة . وكذلك نهرو زعيم الهند ، وشو آن لاي الزعيم الصيني . وهــؤلاء الثلاثة وحدهم يتزعمون ما يزيد على مليار من الناس . اضـــف اليهم رئيس اندونيسيا سوكارنو ، ورئيس يوغسلافيا تيتو ، اللذين كانا يتبادلان معه الزيارات الودية . وكان يهرع اليه من وقت الى آخر سكرتير الامم المتحدة همرشولد ويكيل له المديح سعيا وراء ارضائه . وكان رئيس البنك الدولي بلاك يروح الى القاهرة ويعود منها وحقيبته مليئة بالاموال ، راجيا اقراضها مصر . وراحت بريطانيا المتعالية تبذل ماء وجهها لكي يتنازل عبد الناصر ويقبل اعادة العلاقات الدبلوماسية معها .

فهل هنالك مخلوق واحد لا يأخذه العنفوان والتكبر والاستعلاء امام هذه المظاهر ؟ ام ان عبد الناصر مخلوق شاذ ليس كغيره من البشر ، فلا تزداد شراهته امام انواع الاطعمة التي تقدمها له في صحون من ذهب وفضة جوقة من كبار الناس . ولم تلومونه اذا اعتقد انه كالولد المدلل ، يكفيه ان يطلب غرضا ما حتى يسرعوا الى تلبية طلبه ؟

ان اكبر ميزة يملكها عبد الناصر هي جراته واقدامه . فهو يعلم ان هذا العصر هـو عصر الجراة والاقدام والمغامرة وعدم المبالاة بالمخاطر ، اضف الى ذلك اتقانه فن ارضاء مخاطبه وعدم الثبات على راي او التمسك بحبل الوفاء .

الدعاية المصرية تقلب الحقائق

اما علم الدعاية لنفسه وللسياسة التي يتبناها ، ولو تغيرت بين يوم وآخر ، وحسن انتقاء من يحسنون هذا الفن ، فأمر امتاز به عبد الناصر على غيره من قادة الشعوب . حتى اصبح اسمه « بعد الباري تعالى والرسول المعظم ، اكثر الاسماء انتشارا وترددا لدى كل مسلم وعربي . ولقد شاهدنا وسمعنا وسائـل الدعاية التي يستعملها ليجعل الناس يعتقدون انهم يعيشون في جنة النعيم وفي ظل الحرية الظليل . فالسعادة تكتنفهم من كل جانب ، واموره‍م الدنيوية المادية على احسن ما يرام ، والذهب يتدفق في نهر ، والنفط يتدفق في نهر آخر ، والارباح تفجرها المعامل والمصانع التي شيدها او التي رسم مخططها . والتجار حائرون اين يكتنزون ارباحهم الطائلة ، والزراع ينعمون بنعمة الاصلاح الزراعي ، والفلاحون يثيرون تحت عجلات الجرارات غبار الذهب الوهاج .. اما العمال واولادهم فيرفلون بنعمة البحبوحة ، ووفرة العلاج الطبـي والعلم واللباس والمأكل . والصحافة حرة طليقة بيدي اصحابها ما يعن لهم من انتقاد او تحبيذ دون رقابة او ايعاز . والناس احرار يتنادون للاجتماع في اي مكان للتشاور في امرهم دون مانع . وسجن المزة يخلو اليوم من الضيوف المكرمين . والموظفون مطمئنون الى مصيرهم وعدم مزاحمة الحزبيين لهم في مناصبهم . والقضاة يسهرون على العدالة في ظل الحصانة القضائية . ومشاريع الخطوط الحديدية والسدود وبيوت المسكن الشعبية والطرق وغير ذلك مـن آلاف المشاريع العمرانية والصناعية والزراعية تنتظر ان يتمكن الرئيس من العثور على وقت فراغ لتدشينها . ولـم يات يوم كانـت فيه الثقة منتشرة بين جميع الناس كهذا اليوم . امـا الحزبيات ، فقد اندثرت ولـم يعد

ثمة جماعة يضمها حزب يعمل لاقتناص المنتسبين اليه من طلاب الوظائف او اصحاب المصالح. والكفاءة والنزاهة اصبحتا العنصرين الوحيدين اللذين يشترط على طالب الوظيفة توفرهما لديه : لا القرابة ولا الصداقة ولا الحزبية . والامطار تنحبس شتاء وتهطل في موسم الحصاد فيفسر ذلك وزير الزراعة احمد الحاج يونس بانه نعمة من الله ارسلها لانعاش الآمال (نفعنا المولى بعلومه) . والمصحات العديدة انقذت حياة مئات الالوف من الغنم بعد ان تجرات الطبيعة على انزال الثلوج دون مراعاة صحتها وراحتها . ورخص الاسعار وصل الى درجة حملت دوائر البلدية على التدخل للوقوف دون هذا التدهور الذي يعرض كرامة البضائع والمنتوجات للاهانة . ووزارة الاقتصاد الوطني ساهرة على سلامة البلاد الاقتصادية ، فهي لا تتورع عن اصدار قرارات منع الاستيراد لصنف معين صباحا حتى تقصر المنع ظهرا على بعض اجزائه ، ثم لا تلبث ان تعمد قبل انتهاء مواعيد الدوام الى الغاء القرار كله ، وذلك خدمة للمصلحة العامة ، طبعا ، وحتى لا يشاع ظلما وافتراء ان بعض اقرباء الوزير او وسطائه استفادوا من المنع او الاباحة !

هذه هي الحال ، لكن الصحف المأمورة والاذاعات الموجهة تنشر اخبارا مسرة ومنشطة كالتي ذكرناها . والقوم يقراون ويسمعون هذه الدعايات ويقولون في انفسهم : « فبأي آلاء ربكما تكذبان . »

وقد يأخذ علي بعض القراء جنوحي ، في بعض الاحايين ، الى التوقف في اثناء ذكر حوادث معينة عند بعض الوجوه ، فابتعد عن الجادة واسير في الطريق الصغير . وعذري في ذلك انني ارى ان ليس هنالك طريق صغير . فشبكة الطرق ، عريضها وضيقها ، تؤلف مجموعة واحدة . وقد يسهل تفهيم الوقائع الكبيرة وتعليلها وايراد مسبباتها ونتائجها بايضاح الوقائع الصغيرة ووصف الشخصيات ـ ونحن في الطريق ـ وتعداد محاسنها ومواطن ضعفها ليتسنى القارىء ان لا يكون امامه الحادث التاريخي ، وحسب ، بل الآلة والمحرك والفاعل والمفعول به ايضا . وبذلك تكون الصورة مجسمة على قدر الامكان .

· دفاعي عن اسلوبي الخاص بكتابة مذكراتي

وقد لا يعجب اسلوبي البعض ويحسبه تطويلا . اما انا فاراه اقصر مما كنت اريد . والقارىء حر في رايه ، كما انا حر في رايي . ولا انا اجبره على قراءة ما اكتب ، ولا هو يجب ان يجبرني

على كتابة ما يريد . وقد لا يستسيغ البعض ما اذكره عن بعض الرجالات . اما انا فلا استسيغ اعمال اولئك الرجالات اكثر مما لا يستسيغه القارىء في اسلوبي . واني اكتب مذكراتي لا مذكرات ذلك القارىء الناقد ، كما اني اعبر عما شعرت به تجاه الحوادث ورجالها لا عما يشعر به كل قارىء . ولو اردنا اجتناب كل ما يمس برجال السياسة لكانت هـذه المذكرات صفحات بيضاء ليس فيها سطر !

والقارىء عندما يشتري هـذا الكتاب او يستعيره مدعو للاطلاع على الحوادث من الزاوية التي رايتها منها . واذا كان له راي آخر ، فمرد ذلك الى اختلاف الزوايا او اختلاف العقليات . ولست اطمع بأن تدرس هذه المذكرات جبـرا في المدارس — رغم ادعائي بأن فيها درسا عميقا يفيد منه الجيل الناشىء . فان لم تجد ، ايها القارىء العزيز ، ضالتك في هذا السفر ، او لمست فيه ما لا يأتلف مع طبعك او عقيدتك ، فالقـه جانبا ، لعـل غيرك يقراه فيعجبه .

والتاريخ كما اراه ليس مجرد سرد الوقائع المادية ، بل هو مجموعة من الحوادث الواقعة يقدم لها المؤرخ ، ثم يصفها ، ثم يعللها ، ثم يضيف اليها ما جرته من حوادث متتالية وما الحقته بمصلحة قوم من نفع او ضرر . ويجب ان يتسم ذلك بالطابع الشخصي الذي يتميز به كل مؤرخ عن سواه . ويكفينا ان نقرأ عددا من كتب التاريخ لنرى الاختلاف في سردها او تعليلها او تحبيذها او نقدها . ولا بد للمدقق من ان يتصفح مجموعة من كتب التاريخ ليستخرج منها كلها رايا خاصا . ولو سمح الانسان لنفسه بأن لا يقرأ الا ما يعجبه ، لجاز للحكومات أن تشرف على تسجيل التاريخ حسب مصلحتها ، كما تشرف على الاذاعات اللاسلكية .

استمرار المساعي بشأن الاتحاد مع مصر

استمرت المساعي بشأن الاتحاد بين سورية ومصر . فذهبت الوفود النيابية الى القاهرة واجتمعت مع حكامها وتبادلت معهم الخطب المليئة بالمشاعر القومية . لكن عبد الناصر لم يصدر اي تصريح واضح عن مدى الاتحاد وموعد تحقيقه . وكذلك جاء الوفد النيابي المصري دمشق ، فعقدت في مجلس النواب جلسة ترأس جزءا منها السيد انور السادات ، بينما جلس النواب المصريون بين صفوف النواب السوريين . والقيت الخطب الحماسية ، لكن دون ان يتخذ قرار ذو مفعول واقعي . ولم ينتقص حفلة مجلسنا النيابي،

اذا قيست بحفلة المجلس المصري، سوى المسرحية التي قام بتمثيلها نائب حلب احسان الجابري ، حين حمل وسادة طوى عليها العلم السوري وقدمها بكل رزانة الى رئيس المجلس المصري ، بعد ان طبع على العلم قبلة تمثيلية . ولا يستغرب عن احسان الجابري هذا الاخراج المسرحي ، وقد ترعرع في قصر ييلدز العثماني وشهد الحفلات التي كان المنافقون يقيمونها تقربا من السلطان ونفاقا له .

وروي لي ان هذا العلم كان في حــــوزة نائب حلب الشيخ معروف الدواليبي ، وهو عضو في الوفد النيابي . ولما حان موعد الجلسة ، جاء الجابري ليتسلم العلم باعتباره رئيسا للوفد ، لكنــه لم يجد الدواليبي في الفندق . وعبثا فتش غرفته عن العلم ، فأصدر امره بكسر اقفال حقائب الدواليبي ، واحدة واحدة ، حتــى وجد ضالته المنشودة . فتنفس الصعداء وحمل الوسادة وعليها العلم وسار بها الى السيارة . وظل يحملها بين يديه حتـــى سلمها في الجلسة المذكورة الى رئيس مجلس النواب المصري .

وكم كنت اود ان اشاهـــد الجابري بطربوشه العثماني وردنغوته الاسود ، وهو يحمل الوسادة وعليها العلم ، كأنه يحمل اوسمة رجل ميت في جنازة رسمية . ثم ينحني لتقبيل العلم ورفعه بحركة سينمائية الى سدة الرئاسة . حقا ، انه منظر يؤسفني انني اضعته . وتعود بي الذاكرة الى ١٩٢٠ ، حينما كان الجابري رئيسا للتشريفات في بلاط الملك فيصل بدمشق . فأتخيله ينزل على السلم امام الملك ، ثم يقف وقفة مسرحية ويصرخ بمــلء صوته : « جلالة الملك ! » واذ ينحني الى الارض ، يتهادى العاهل نزولا على السلم ليصافح المدعوين !

وبعد ان اجبر الملك فيصل على النزوح عن سورية ، ثم تبعه رجال سياسته في ذلك العهد ، اختار الجابري مدينة جنيف . فقام هناك مع الامير شكيب ارسلان ورياض الصلح على العمل لمصلحة سورية، باسم «وفد اللجنة المركزية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني» الذي كان مركزه مدينة القاهرة ويراسه الامير ميشيل لطف الله . وبعد ان حصلت سورية على استقلالها ، عاد الجابري الى بلده وراح يعمل في الحقل الوطني . الا ان بريـــق المرحوم سعد الله الجابري كان يحجبه ، الى ان انتقل الى رحمة ربـــه في ١٩٤٧ . فسعى احسان الى حمل لواء اسرته ، حين جرب حظه في الانتخابات النيابية منتسبا للحزب الوطني . الا ان التحاسد بينه وبين الدكتور

كيالي اضاع عليه النيابة حتى ١٩٥٤ ، حين فاز هو وفشل حاسده. فدخل مجلس النواب ، حاسبا ان اسمه ، باعتباره مجاهدا قديما واخا لسعد الله الجابري ، سيكسبه المركز المرموق . لكنه فوجيء بأول خيبة ، عندما هزأ النواب بنبأ تكليفه تأليف الوزارة في مطلع الدورة . فعاد الى الصفوف حاقدا على حزبه الذى لم يسنده . ثم انشق عنه واعلن انسحابه منه ، حينما اشتد الخلاف بين اعضاء الحزب بسبب الاتفاق الثلاثي مع مصر والسعودية . وظللنا مدة غير قصيرة نتساءل عن حقيقة اتجاهه : هل هو معنا او مع العراق وزبائنه . فكان يزور الوزراء ويسالهم بالحاح عن مجرى الحوادث، دون أن ينجح احد منهم في اكتشاف سرائره . وبعد مدة طويلة ، بدأ الجابري يلقي الخطب في المجلس بتأييد مصر ، فاتضح لنا انه كان على صلة وثقى بسفيرها محمود رياض . واستمر به الحال هكذا ، الى ان تجلى الامر واضحا في حفلة وسادة العلم وتقبيله اياه كما وصفناه فيما سبق . وقد كوفيء احسان الجابري ، بعد الوحدة ، بوظيفة رئيس مجلس الاتحاد الذى انشيء في القاهرة بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن ، كما كوفيء السيد فاخر الكيالي بمنصب وزير دولة ، بعد ان سحبت منه وزارة الخزانة . وكان المنصبان هذان فخريين ، لا تعب ولا مشقة في اي منهما . فكان الرجلان يتناولان الرواتب ويدعوان للسلطان بالنصر !

مواصلة السعي للاتحاد مع مصر

بعد ان تألفت وزارة العسلي في مطلع ١٩٥٧ ، طلب الوزراء البعثيون من مجلس الوزراء المثابرة على تحقيق الاتحاد مع مصر وفتح باب المباحثات الرسمية معها . واقترحوا ان يتوجه الى القاهرة وفد مؤلف مني ومن البيطار ومن الكيالي . فقلت اني لا ارى مانعا من السفر ولا من فتح باب المفاوضات الجدية ، بشرط التأكد من ان الحكومة المصرية تتبنى الفكرة وتريد الدخول في بحثها جديا ، لا على سبيل ارضاء الامة من جهة ، واقامة العقبات والتعقيدات من جهة ثانية ، كما حصل في ١٩٥٥ .

وبينما كنا نفكر في كيفية الحصول على راي القادة المصريين الصحيح ، جاءتنا فرصة انتهزناها فورا . وهي ان الملك سعود عزم على السفر الى واشنطن للاجتماع الى الرئيس ايزنهاور الذي دعاه ليحمله على العمل على جمع شمل العرب وتزعم الحركة التي حاول فيها الامريكيون اعادة مصر وسورية الى حظيرة الغرب وابعادهما عن الاتجاه نحو موسكو . فاراد الملك ان يجتمع الى القوتلي وعبد

الناصر في طريقه الى الولايات المتحدة . الا ان القوتلي كان عازما على السفر الى باكستان والهند ، فاجتمع سعود والقوتلي في الرياض وبحثا الموضوع بينهما على حدة . ثم توجه سعود الى القاهرة ، فدعي العسلي الى حضور الاجتماع المنوي عقده بين سعود وعبد الناصر . فأوصينا العسلي بأن يسبر غور عبد الناصر في موضوع الاتحاد ويأتينا بالجواب الحاسم ، حتى اذا رأينا الجو قابلا للبحث المجدي اتجه الوفد الى القاهرة .

وبعد انتهاء اجتماع الرؤساء الثلاثة في اوائل كانون الثاني ١٩٥٧ ، عاد العسلي يحمل الينا اخبار ما دار في ذلك الاجتماع . اما ما كان من امر الوحدة ، فنقل الينا العسلي راي الرئيس عبد الناصر، وهو ان الشعب المصري لا يزال بعيدا عن تقبل الاتحاد او الوحدة ، وان من الخير تمهيد السبيل بعقد اتفاقات عسكرية او ثقافية او قضائية او اقتصادية من شأنها ان تقرب بين البلدين في هذه النواحي، حتى اذ سارت الامور تدرجا نحو التقارب ، عمد البلدان عندئذ الى درس الامكانيات !

فقلت للوزراء باننا اصبنا في عدم الاستعجال . فلو كنا ذهبنا ، كما اراد اخواننا البعثيون، الى القاهرة لعدنا خائبين ، ولحصلت لدى الامة ردة فعل غير مستحبة .

وقد ذكرت في فصل آخر نتيجة سفر سعود الى واشنطن ، وكيف انه عاد حاملا رسالة ايزنهاور . كما سردت ما دار في الاجتماعات التي عقدت في القاهرة بين الوفود السعودية والمصرية والسورية برئاسة الملك سعود وعبد الناصر والقوتلي ووزراء هذه الدول الثلاث . ومما يجدر ذكره هنا هو ان بحث الاتحاد لم يأت على لسان احد من المندوبين ، سواء في الاجتماعات الرسمية او في الاحاديث الخاصة وراء الكواليس . وهذا دليل جديد على ان حكام مصر لم يكونوا يفكرون في مطلع ١٩٥٧ بامر الاتحاد او الوحدة على نحو جدي وعملي . والا لكانوا انتهزوا هاتين الفرصتين لانجاز ما يمكن انجازه في ذلك الظرف .

على انهم ، في الواقع ، كانوا لا يهملون ذكر كلمة الاتحاد في الخطب ، وذلك على سبيل استبقاء هذه الفكرة في التداول ، الى ان ياتي يوم يمكن تحقيق الاتحاد على نحو ياتلف مع مصلحة مصر . اذ انهم كانوا قانعين بان الظروف لم تكن حتى ذلك التاريخ تضمن لهم قيام الاتحاد او الوحدة على ما يؤمن لمصر السيطرة والهيمنة

بحيث تصبح الدولة الموحدة او المتحدة تحت سلطة قادة مصر يمسكون زمام قيادتها بيدهم ، دون ان يشاركهم في ذلك احد - وهم لم يقدموا على تنفيذ الوحدة الا عندما تيسرت امامهم السبل واستجدى ضباط الاركان عبد الناصر ، راضين بجميع الشروط التي فرضها عليهم . ثم دانت له الرقاب وتسارعت رجال الاحزاب الى تعفير الجباه امامه والاندفاع في تمجيد الاسلوب الذي اشترطه الرئيس عبد الناصر ، من حيث تسليم الامر اليه بكليته ، دون رقيب او حسيب ، ومحو كيان الجمهورية السورية محوا كاملا من العالم.

وكنت في اثناء اشتداد الازمة بيننا وبين تركيا ، اتساءل كيف يمكن ان تمحو دولة دولة اخرى من الوجود كما جاء في المذكرة التركية . فجاء الجواب في مطلع ١٩٥٨ ، حين ازالت دولة مصر دولة سورية بشطحة قلم . لكني ، على اي حال ، لم اكن اتصور ان يحصل ذلك من قبل دولة صديقة ، وذلك باسم الوحدة العربية وتحت ستار القومية العربية .

لماذا رفض عبد الناصر الوحدة في ١٩٥٥ ثم قبلها في ١٩٥٨ ؟

ذكرت فيما سبق ان النتيجة التي توصلت اليها من مباحثاتي مع الرئيس عبد الناصر وجماعته في ١٩٥٥ وهي انهم كانوا بعيدين كل البعد عن فكرة الوحدة او الاتحاد الفيدرالي او حتى عن اية فكرة تربط مصر وسورية برباط وثيق يوجب على كل من البلدين ان لا ينفرد عن الاخر في سياسته الخارجية وفي التعاقد مع الدول الاجنبية . ومقومات هـذا الاعتقاد في نفسي قد اوضحتها في الفصل الخاص بمباحثات الحلف الثلاثي التي دارت في ١٩٥٥ .

فما الذي حمل المصريين على تعديل موقفهم وتبديل خطتهم والاسترسال في ما كانوا يرفضونه قبلا ؟ ان الجواب على هذا السؤال ليس بالامر اليسير . فرجال الحكم في مصر يتكتمون ولا يبوحون لمخاطبيهم بخفايا نواياهم مهما بلغت بهم روابط الثقة ووحدة الاتجاه السياسي متانة وقوة . لكننا نستطيع تعداد بعض العوامل التي نظن ان لاحدها او لمجموعها اثرا في ذلك :

جعلت الحملة الانكليزية — الافرنسية — الاسرائيلية على مصر في ١٩٥٦ رجال مصر يفكرون في مصيرهم ، اذ ما تجدد العدوان مرة اخرى . ولم تكن الظروف مؤاتية لهم كما كانت في ١٩٥٦ ، لذلك اعتقد عبد الناصر ان توسيع رقعة دولته يجعلها لقمة كبيرة يصعب التهامها . وهذا يكون بتحقيق الوحدة بين مصر وسورية والاردن

كخطوة اولى ، ثم ضم العراق والسودان وسائر الدول العربية الاخرى في المستقبل . ولما كانت مصر هي اكبر عضو في هذه الوحدة مساحة ونفوسا وثراء ، فهي صاحبة الحق في فرض مرشحها لرئاسة الدولة الموحدة وفي اخضاع اجهزة تلك الدول لجهاز موحد تسيطر عليه مصر ، كما تسيطر على جهاز الجامعة العربية في القاهرة .

والعامل الآخر الذي نفترضه هو ان سورية اخذت في النصف الثاني من ١٩٥٧ تنتهج سياسة جريئة رفعت اسمها الى الاوج في الاندية السياسية العالمية وجعلت الساسة الغربيين يخشون ان تنساق سورية من الحياد الايجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي الى الانحياز الى الاتحاد السوفياتي ، فتخلق للغربيين في الشرق الاوسط منطقة خارجة عن سيطرتهم .وهكذا جربوا وسيلة المؤامرات السياسية والعسكرية لاعادة الحكم الى الايدي التي اشتروا اصحابها بالدراهم والى شركائهم وحلفائهم . ولم تنجح هذه التجارب ، بل ضاعفت الحقد عليهم . ورأوا ان يستخدموا وسيلة اخرى ، هي ممالأة عبد الناصر والتفاهم معــه ، لعله بنفوذه الشخصي لــدى السوريين ، يحملهم على العدول عن توطيد علاقاتهم مع روسيا . لكن كيف لعبد الناصر ان ينجح في رد ســادة الحكم في دمشق عن خطواتهم وخططهم اذا لم يتسلم بنفسه الحكم في سورية ، فينزع الوزراء عن مراكزهم ويضع فيها من هم اكثر طاعة وخضوعا له منهم ؟ وانتهى به البحث الى ان الامور في سورية سائرة الى توطيد سياستها الاقتصادية والدفاعية المرتكزة على الصفقات المعقودة مع الاتحاد السوفياتي ، والى ان الانتخابات النيابية المقبلة ستضمن النجاح لرجال هذه السياسة ، لا سيما بعد ما شاع في دمشق عزمي على ايجاد حزب جديد ظنوا انه سيطغي على سائر الاحزاب الموالية لمصر . وهكذا تصبح الامور في سوريــة غير مضمونــة من حيث انسياقها وراء السياسة المصرية بدون اعتراض ولا مخالفة . فسارع المصريون الى الافادة من الفرصة السانحة التي لن تدوم طويلا ، وهي وجود احزاب اصبحت تفضل الارتماء بين قدمي عبد الناصر على ان تبقى خارج الحكم وتحت خطر الابعاد عن مجلس النواب . وهذه الاحزاب والكتل (حزب الشعب ــ الكتلة الدستورية ــ شيوخ العشائر) بعد ان كانت سائرة في طريق الاتحاد مع العراق ــ لعوامل عديدة ــ القت بنفسها في احضان المصريين تخلصا من التجمع القومي ومن اركان الجيش السوري وقبلت طي الوجود السوري ورجحته

على طي وجودها في العالم السياسي في سورية . وخشيت جماعة مصر ان لا تعود سورية تقبل الانضمام تحت اللواء المصري ، اذا انتهت الانتخابات النيابية باقصاء هذه الاحزاب والكتل عن المنتدى النيابي .

ولا نستطيع الجزم بان الامريكيين هم الذين حملوا عبد الناصر على تحقيق الوحدة ، لاننا نجهل ما كان يدور بينهم وبينه . الا ان الترحيب الشديد الذي قابلت به الاوساط الرسمية وغير الرسمية هذه الوحدة في واشنطن يدل على ان ساسة الولايات المتحدة لم ينظروا اليها نظرة التخوف وعدم الرضى ، كما ان الصحف الامريكية لم تعلق عليها كما كانت تعلق على اتجاه سورية نحو التعاقد مع الاتحاد السوفييتي فتحمل عليه حملات شعواء مستمرة .

والامريكيون ، بعد فشل محاولاتهم المتكررة لعقد حلف مع الدول العربية وقناعتهم بان حلف بغداد نفسه لم يعط الثمرات المرجوة منه ، انتهى بهم الامر الى الاكتفاء بالتفاهم مع رجل عربي يستطيع ان يتزعم البلاد العربية فيوجهها بصورة ناعمة في السبيل الذي ترتضيه الولايات المتحدة . وهكذا سعت السياسة الامريكية الى دفع احد رجالات العرب الى الامام وتنصيبه على كرسي الزعامة . فجربت الامر مع الملك سعود ، فلم تفلح . وفشل الحسين ملك الاردن ، كما فشل شمعون في بلده ، فلم يبق في الساحة سوى عبد الناصر الذي كان يملك بنفسه من المؤهلات ومن تعلق العرب به ما يجعل النجاح معه مضمونا . وبالطبع ، لم يكن موضع البحث او التفكير حمله على عقد تحالف مع الامريكسان ولا مطالبته بمنحهم قواعد عسكرية ، لان هذين الامرين كافيان لاسقاطه عن عرش الزعامة في اية دولة عربية . ولذلك اكتفى الامريكيون بأن يحصر صاحبهم الحملة في قمع الشيوعية الموالية ، او بالاحرى التابعة للاتحاد السوفييتي ، وفي الحؤول دون التقارب المتزايد بين العرب والاتحاد السوفييتي . فاذا نظرنا الى السياسة التي اتبعها عبد الناصر في ١٩٥٩، سواء في ذلك زج الشيوعيين في السجن والقضاء عليهم او في «تبريد» العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ، صرنا اقرب الى تصديق القول بأن الولايات المتحدة كانت الدافعة نحو الوحدة . ومع اننا نستبعد ان ينساق زعيم كعبد الناصر في خدمة مصلحة دولة اجنبية ، الا ان ذلك لا يمنع من الاعتقاد ان الوحدة خدمت مصلحة الولايات المتحدة ، من حيث لم يرد القائلون بها .

وثمة عامل آخر قد يكون له اثر في تحقيق الوحدة ، وهو ان مصر شعرت بخطر تزايد السكان وقلة امكانياتها الزراعية ، فعمد حكامها الى التفكير في تصنيع البلاد وتامين سوق لمنتوجاتها ، لا بالاتفاقات الاقتصادية ، وانما بطريقة تضمن هذه الاسواق بصورة فعالة . وهذا لا يتم الا بالسيطرة على البلدان التي تؤلف هذه الاسواق . وقد لمسنا بعد تحقيق الوحدة كيف بدأ الاقتصاد المصري يستولي تدريجا على الاقتصاد السوري. من ذلك فتح الباب للانتاج الصناعي المصري الذي زاحم ، بنجاح ، الانتاج السوري ، لانخفاض اجرة اليد العاملة في مصر . ولم يقتصر الامر على هذا التزاحم الصناعي ، بل جاءت الشركات التجارية المصرية العاملة في الحقل المصرفي والعمراني وما اليه ، ونجحت في فتح الابواب امامها بفضل التشريعات التي صدرت في القاهرة والتسهيلات التي اعطيت لها . وهكذا يصح القول بان الوحدة افادت الاقتصاد المصري على نحو يجعلنا لا نستبعد كون التسرب الاقتصادي احد العوامل الاساسية في حمل مصر على السير في طريق الوحدة .

والى جانب هذه العوامل المفترضة ، يجب ان لا ننسى العلاقة المتينة بين عبد الناصر والمريشال تيتو ، رئيس الجمهورية اليوغسلافية . فهل يكون المريشال في جملة من دفع الرئيس المصري لتحقيق الوحدة رغبة في السيطرة على السياسة السورية وتحويل اتجاهها .ومن يعلم درجة انسياق تيتو في مخاصمة الاتحاد السوفياتي وسلوكه مسلكا يحاذي مسلك الولايات المتحدة ، لا يستبعد كون تيتو في عداد العاملين على تهيئة الجو للوحدة ، وذلك طمعا في توسيع نطاق الدول التي تدعي الحياد الايجابي مثل دولته التي هي في الحقيقة والواقع ليست سوى دولة مذبذبة تتظاهر مرة بمخاصمة موسكو لتقبض من الولايات المتحدة قروضا مالية وتحصل على مساعدتها المادية ، ثم لا تلبث ان تتجه الى الاتحاد السوفياتي ، فتسرع واشنطن الى مد يد المساعدة مرة اخرى ، خوفا من عودة تيتو الى احضان الشيوعية ، وهو دعامتها . ويستمر الرئيس تيتو في سياسته هـــذه ، يحيي ويبتسم مرة للشرق ومرة للغرب ويقبض في الحالتين .

ويخشى الناس عندنا هذه السياسة لانها ، على فرض جدواها لمدة معينة ، لا تلبث في النهاية ان تبعث في الفريقين الملل من صاحبها.

وثمة عامل آخر ربما كان له اثر في تطوير الحوادث ، وهو ان المصريين شعروا بان سيطرتهم على قناة السويس وتهديدهم

الغربيين بسدها وتوقيف عبور البواخر المحملة نفطا ، لا يكفيان وحدهما لتخويفهم اذا بقيت انابيب النفط تؤمن وصوله عبر الاراضي السورية ، لا سيما بعد تجربة تخريب هذا الخط بنسف مؤسسات ضخ النفط في سورية في ١٩٥٦ ، بناء على طلب الحكومة المصرية. وخشيت مصر ان لا توافق سورية على اعادة الكرة ، فترفض طلب مصر نسف انابيب النفط ومؤسسات ضخه . وهكذا يفلت الامر من يدها . لذلك ارادت عن طريق الوحدة ضمان هذه الناحية وادخال سورية ليس في اتحاد فدرالي لا يؤمن سيطرة مصر الكاملة على اوضاع سورية ، بل في وحدة تجعل مقاليد الامور كلها في يد حكومة القاهرة .

ولرب معترض على تعدادي هذه العوامل المفترضة ، دون ذكر الدافع القومي في جملتها ، فأجيب باني لا اريد ان استبعد عن رجالات مصر الحاكمين الآن فيها هذه الروح . ولكن لا يسعني الا ان اذكر ان ابحاثي معهم منذ ١٩٥٥ لم توطد في قلبي الاعتقاد انهم يريدون الوحدة او اي ارتباط يحد من سلطانهم ، وانما يحرصون على توجيه سياستهم بحرية تامة دون الاضطرار الى استشارة دولة عربية ثانية والعمل المشترك معها . وظل الناطقون باسم مصر يغذون هذا الاعتقاد في نفسي حتى آخر يوم بحثت فيه مع احدهم موضوع الوحدة . فقد اكد لي محمود رياض ، سفيرهم ، في حديث معي — في الوقت الذي كان الضباط السوريون برئاسة اللواء عفيف البزري يضعون مع عبد الناصر اسس الوحدة — استبعاده امكان تحقيق الوحدة قبل ان تزال من طريقها العقبات الاقتصادية والعسكرية على الاخص . وكان عبد الناصر — كما ذكرت آنفا — طلب في مطلع ١٩٥٧ تاجيل سفر الوفد السوري الى القاهرة للبدء في المحادثات الرسمية من اجل الاتحاد الفدرالي بداعي عدم اختمار هذه الفكرة لدى الراي العام المصري . فكيف تمت عملية الاختمار بين ليلة وضحاها ،حينما اجتمع الرئيس عبد الناصر مع عفيف البزري ورفاقه الضباط السوريين ؟ وما هي اسباب هذا التفاعل الفوري الذي حصل ؟ وهل صحيح ان مصر لم تقبل الوحدة الا عندما اعلن هؤلاء الضباط ، باسمهم وباسم كافة زملائهم ، عن عزمهم الاكيد على الاخلاص للنظام الجديد ، وعن تلبية شرط عبد الناصر ، وهو ابعاد الجيش عن السياسة ، فيدخل من يدخل من الضباط في الوزارات ويسرح من الجيش من يسرح ، واقامة نظام رئاسي في البلاد يعطي الصلاحيات غير المحدودة للرئيس ، وحل المنظمات الحزبية

ويقتصر النشاط السياسي على ما اسموه « اتحادا وطنيا » ؟

لا شك عندي في ان مصر لم تكن لتقبل اتحادا فدراليا او اي نظام آخر يجعل الحكم في البلدين خاضعا لقواعد واسس لا تضمن لها السيطرة الكلية على الحكم والانفراد به .

وهل يعقل ان يقبل رجال الثورة في مصر ، وهم الذين قلبوا اوضاع بلدهم رأسا على عقب ليمسكوا بزمام الامر دون ان يكون ثمة مجلس نيابي او دستور يقيد حريتهم في ادارة شؤون البلاد ، ان يتراجعوا الى الوراء ويخلقوا نظاما فيدراليا من طبيعته ايجاد مجلس اتحادي يسيطر على الشؤون العامة ولا يستطيع اعضاؤه اتخاذ اي قرار الا بالاتفاق بينهم جميعا ؟ اين تكون في حالة كهذه حريتهم في التنقل من غصن الى غصن في السياسة الخارجية ؟

وكيف يتسنى لهم في ظل مثل هذا النظام ان يصدروا التشريعات والقوانين دون ان يحصلوا على موافقة زملائهم السوريين على تلك التشريعات والقوانين التي تخضع الاقتصاد السوري لمصلحة الاقتصاد المصري ؟

انني على ضوء الابحاث والتجارب التي مررت بها استطيع ان اؤكد ان الرئيس عبد الناصر لم يكن ليقبل الاتحاد الفيدرالي « على وجه البت والقطع » وحده ، وهو اذا قبل الوحدة فبفضل الشروط التي اشترطها وقبلها الضباط وارغموا الحكومة السورية على قبولها .

فهنالك اذن نوعان من العوامل : زمنية وموضعية ، والترجيح بينهما يعود الى ما سيكشفه المستقبل من مخبئات .

ويجدر بي ، في سياق هذا البحث ، ان اطرح السؤال الاتي : هل بذلت مصر جهدا في سبيل الوحدة ام انها جاءتها عفوا ؟

ان الخطب التي كان يلقيها الرئيس عبد الناصر قبل الوحدة ، داعيا فيها الى تحقيق هذه الوحدة ، لم تكن في الواقع مطبوعة على الحماسة التي رافقت خطبه بعد اعلان الوحدة واجراء الاستفتاء . وكان عبد الناصر نفسه يقول انه بحاجة الى اقناع المصريين بتقبل الاتحاد وحملهم على تفهمه .

واذا دققنا في الامر مليا وجدنا ان السوريين هم الذين كانوا كالجياد يضربون الارض بحوافرهم للقفز والاسراع في الوصول الى الهدف . اما اخواننا المصريون ، فكانوا يبتسمون ويصفقون للخطب التي كان يلقيها النواب السوريون وللمقالات التي كانت تدبجها اقلام

الصحافيين السوريين . وكانوا يقابلون هذه المساعي الحثيثة بخطب وبمقالات ليس فيها ، بالطبع ، رفض واحجام ، لكنها لا تنطوي على الحماسة والاسترسال في التأييد .

اما في الحقل الرسمي ، فقد ذكرت كيف قوبل اقتراحي المقدم ، في ١٩٥٥ ، تمهيدا لتحقيق نوع من التضامن والاتحاد ، وكيف انه لم يلق لدى المصريين الترحيب ، بل اثار الرغبة عندهم في اقصائي عن طريق رئاسة الجمهورية ليقينهم انني رجل لا يخضع لمشيئتهم. فكان ان دعموا شكري القوتلي الذي حضنوه ست سنوات وارضعوه الولاء لهم ودربوه على الامتثال لاوامرهم ، بعد ان اصبح مدينا لهم وللسعوديين بالحياة الرغدة في مصيفه بالاسكندرية . وليس في هذا القول افتئات عليه او تجن . فالقوتلي رجل محدود الثروة ، يعلم ابناء بلده وقريته انه لا يملك سوى بضع عشرات من الفدادين في قرية بغوطة دمشق ، وبناية يؤجرها مقهى وفندقا في شارع السنجقدار بدمشق ، احترقت في ١٩٢٥ ثم اعاد بناءها شراكة مع من دفع نفقات البناء . وورث من اخيه وامه ما لم يزد في ثروته الا قليلا . ومن راقب ما كان ينفق طول حياته السياسية ، وخاصة بعد ١٩٤٣ ، وما كان يجود به من منح وعطايا ويتحمله من نفقات سفر الوفود الى مقره بالاسكندرية ، ثم يقابل هذا الانفاق بمورده الخاص، يتحقق لديه انه اما عثر على كنز ، او انه اتفق مع من يفتح له خزائن الدول على مصراعيها . واذا شاء احد الاعتراض على ما اقول ، فعليه بشاهد من اهله ، هو صبري العسلي يروي عن ذلك قصصا غريبة عجيبة .

مساعي مصر في سورية لكسب القلوب لا للوحدة

بدات مساعي مصر عن طريق رجالاتها في القاهرة او عن طريق ممثلها في سورية محمود رياض على جبهتين : الاولى ضباط الجيش، والثانية الاحزاب السياسية .وكانت هذه المساعي تهدف الى التقارب واكتساب القلوب ، دون التعرض لبحث الوحدة او الاتحاد . .

وقد ارتمى حزب البعث الاشتراكي ، منذ اول وهلة ، في احضان محمود رياض .ووصلت بوزرائه الحال الى لعب دور التابع. فكانوا ينقلون الى السفير المصري ما يدور في مجلس الوزراء ويلتزمون الراي الذي يمليه عليهم . وكانوا يهددون بالانسحاب من الوزارة وفرط التجمع القومي اذا لم يقبل مجلس الوزراء هذا الراي او ذاك .

واستمال المصريون ايضا فيصل العسلي في ١٩٥٥ ، فصار ينظم

لهم الجماهير لتهتف لهم ، ويدعو الى الالتفاف حول الصاغ صلاح سالم عندما جاء الى دمشق في مطلع ذلك العام . لكن فيصلا لم يلبث ان انشق عن المصريين والتحق بصف معارضيهم من جماعة حزب الشعب والنواب الآخرين المتحالفين معه ، كمنير العجلاني وحسن الاطرش ومخائيل اليان الذين صدرت عليهم فيما بعد وعلى العسلي الاحكام القاسية بتهمة التآمر مع العراق والاجنبي .

وكان رجال الحزب الوطني منقسمين متفككين لا تجمعهم جامعة ولا يوحدهم راي . واذا رجعنا الى تاريخ هذا الحزب نجده مؤلفا من عناصر مختلفة جمعتها الظروف . فقد تأسس الحزب في ١٩٤٧ باشارة من القوتلي ، ثم لم يلبث ان سار في طريق لا يأتلف مع اهواء المشار اليه ، فصار يكافحه حتى اسقط زعماءه الحلبيين ، كمخائيل اليان والدكتور كيالي ، في الانتخابات النيابية في ١٩٤٧ . فوقعت الوقيعة بين هؤلاء والقوتلي الى درجة انهم اسرعوا الى الانضمام الى حسني الزعيم ، بعد القيام بانقلابه المعروف . وكاد صبري العسلي ، رئيس الحزب ، يتولى رئاسة الوزارة لو لم يعاجل الموت حسني الزعيم . فبقي الحزب في المعارضة طوال عهد حزب الشعب اي من ١٩٤٩ حتى آخر ١٩٥١ . وكذلك في عهد الشيشكلي الذي استمر حتى شباط ١٩٥٤ ، حين تألبت الاحزاب ضد الشيشكلي وتوفقت الى اسقاطه استنادا الى بعض ضباط الجيش واموال العراق ومؤامراته .

وكان الحزب الوطني قد ابدل نظامه الداخلي في ١٩٤٩ وادخل فيه مادة تنص على الملكية في سورية ، تمهيدا للاتحاد مع العراق .
وعندما جرت الانتخابات النيابية في ١٩٥٤ ، لم ينل الحزب الوطني من المقاعد النيابية سوى ١٣ مقعدا . ولم يخوله هذا العدد القليل المطالبة بمقام الصدارة ، فاكتفى بالاشتراك في وزارة فارس الخوري ، بعد ان رفض الدخول في الوزارة القومية التي جربت تأليفها .

وقد ذكرت في فصل سابق ما كان من امر المباحثات التي دارت بيني وبين العسلي واليان والحوراني والبيطار لاسقاط وزارة الخوري وتأليف كتلة من حزبي البعث والوطني والكتلة الديمقراطية . ولم تجد هذه الابحاث قبولا وارتباطا لدى بعض اعضاء الحزب الوطني ، فانشق عنه كل من لطفي الحفار وبدوي الجبل وسهيل الخوري ، ممن لم يكن يروق لهم التفاهم مع حزب البعث . وقد يكون ثمة سبب

آخر غير هذا حمل الحفار على معارضة العسلي ، وهو ارتباطه بحكومة العراق التي كانت ترغب في استمرار التعاون بين الحزب الوطني وحزب الشعب وبقية الكتل المناصرة له .

ومن يقل العراق ، يقل بريطانيا ، باعتبارها الموجهة لسياسة نوري السعيد والامير عبد الاله .

الا اننا لا نجد تعليلا صحيحا ومعقولا لاختلاف لطفي الحفار مع مخائيل اليان ، وكلاهما ضالع في مسايرة العراق ، الا في الكره الشديد الذي كان يتآكل قلب مخائيل اليان ضد رشدي كيخيا وسائر افراد حزب الشعب . فهل وصل الكيد والحقد بمخائيل اليان الى حد الخروج على ارتباطاته مع العراق ، وعن ميوله الشخصية ، وعن كراهيته لاكرم الحوراني ، والانحياز الينا ضد رفاقه وحلفائه ؟ انني حتى الساعة حائر في تفسير موقف اليان . وانا ما ازال اتساءل كيف مشى معنا ، ونحن معروفون بمناهضتنا لساسة العراق ، واسقط الحكومة التي كانت تلتزم جانب العراق ضد مصر . فاذا صح ان الكيد وحده هو الذي املى على مخائيل هذا السلوك ، فيكون ذلك اقصى درجات الكيد والنكاية !

لكن المضحك في الامر — اذا جاز الضحك فيما يتعلق بالامور العامة ذات النتائج الخطيرة على البلاد — ان العسلي ومخائيل اليان ما لبثا ان اختلفا ، ولم يمض على تأليف الحكومة شهر واحد . فبينما سار العسلي في صفنا واندمج معنا في سياسة التقرب من مصر ودعمها ونبذ حلف بغداد ، ثار ميخائيل على زميله وعارضه في سياسته وعكف على جذب بعض الاعضاء البارزين في الحزب للحصول على اكثرية تحول دون استمرار العسلي في خطته او تحمله على الانسحاب من الوزارة . لكن فاته ان العسلي يضحي بكل شيء حرصا على البقاء في رئاسة الوزارة ، وانه بعد ان اقتنع بأن لا سبيل له الى الاحتفاظ بكرسيها الا بالتعاون معنا دون حزب الشعب ، لم يعد بالامكان جره الى سياسة اخرى تبعده عنها .

ولم يكن لدى اعضاء اللجنة المسيطرة على شؤون الحزب الوطني التي كانوا يسمونها « المرجع الاعلى » من المتانة الخلقية والرسوخ في المعتقدات الحزبية ما يجعل حلفاء الحزب مطمئنين الى متانة التضامن معه . فكنا كلما سمعنا ان « المرجع الاعلى » مجتمع ، نمسك قلوبنا بايدينا من الخوف على مصير الوزارة ، وبالتالي على سياسة الدولة من انحياز بعض اعضاء الحزب الوطني الى مخائيل

اليان وتاليفهم اكثرية عددية ضد العسلي وفاخر الكيالي . وكانت الاصوات في تلك اللجنة منقسمة بين مؤيد للعسلي ومخالف له . وبلغ من تقارب عدد الفريقين ان تغيــب عضو او عضوين يقلب الاكثرية اقلية وبالعكس .

الا ان عين السفير السعودي ـ وما كان يسيطر بواسطتها على بعض اولئك الاعضاء ـ وعين السفير المصري كانتا ساهرتين على مقررات « المرجع الاعلى » ومقدرات الوزارة التي كانت تعضد مصر والسعودية ، اعتمادا على وسائلهما ومغرياتهما لضبط الحزب الوطني في الطريق السوي .

وهكذا توطدت اواصر المحبة والتعاون بين المصريين وبين صبري العسلي وفاخر الكيالي . وظل هذان مخلصين لمصر ، رغم الصلات الوثقى بين العسلي والعراقيين ، تلك الصلات التي كشفت محاكمات بغداد في ١٩٥٨ عن حجمها ونوعها .

موقف حزب الشعب وزعيمه الكيخيا

اما حزب الشـــعب فكان معروفا بميلــه الى العراق في سياسته ، فكيف انقلب رجاله من معارضين للتحالف الثلاثي مع مصر ومنادين بالاتحاد مع العراق الى مؤيدين للوحدة مع مصر ، بتلك الحماسة التي ظهرت جليا عند اجتماع مجلس النواب في ٥ شباط ١٩٥٨ ، وذلك بحضور رشدي الكيخيا الذي كان استقال من النيابة وانقطع عن المجيء الى دمشق رغم الالحاح الشديد عليه من جميع الاحـــزاب ؟

فهل كان موقف الكيخيا كموقف مخائيل اليان من حيث تغلب الكيد في قلبــه على ما تحمله جوانحه من محبة العراق ؟ وليس بمستغرب ان يكون اقدام الكيخيا على تأييد الوحدة ناجما عن رغبته في رؤية اركـــان الجيش السوري مبعدين عن الحكم ، فضلا عن رغبته في رؤية التجمع القومي منهارا ،هو وزعماؤه ، الى الحضيض.

وقد تحقق له رؤية زعيمين من زعمائه ، بكداش وانــا ، مبعدين عن الحقل السياسي . وكان ينتظر ابعاد الحوراني . وقد تاكد لكيخيا ان حزبه لم يعد له نصيب من الحكم اذا استمرت الامور على الوجه الذي كانت عليـــه في ١٩٥٧ . ثم انه كان ، من جهة ثانية ، رجلا ضعيف الارادة يهرب من المسؤولية ولا يعطي رأيه الصريح في اي امر .

وكانت هذه حاله ، سواء كان حزبه في الحكم او في المعارضة . وكان رفاقه واعضاء حزبه يشكون من انه ليس الزعيم الذي يقود

جماعته بحزم وايمان . لكنهم لم يجرؤوا علـــى الخروج من تحت نفوذه ، خوفا على حزبهم من الانهيار .

وكان الكيخيا يعارض سياستنا المبنية على مصارعة الاستعمار وجماعته ، والتفاهم مع الاتحاد السوفياتي . فهل لهذه الامور علاقة بتفسير سياسة الكيخيا نحو مصر ؟

وقد استدعاه عبد الناصر في اواخر ١٩٥٧ واجتمع اليه ، فماذا جرى بينهما ؟ لا احد يستطيع ان يعلم شيئا عن الحديث الذي دار بينهما . لكن النتيجة الظاهرة هي ان رشدي الكيخيا جاء دمشق وحضر اجتماع مجلس النواب وايد الوحدة واظهر ، بشكل واضح ، فرحه بانهاء الدور السابق للوحدة وتخليص البلاد منه .

ولم يقدر الكيخيا على كبت ما في قلبه من حقد ، اذ قـــال لي في احد اروقة مجلس النواب :« لو يطلع بايدك كنت قطعت رؤوسنا» وكان ذلك على اثر اصداري العفو عن الاتاسي ورفاقه المحكومين بالاعدام . ففوجئت بقوله هذا واجبته : «بلى ، يـــا سيدي ، طلع بايدي وعفوت ! » وسمع النواب هاتين الجملتين ، فتدخلا بيننا . لكنهم اشمأزوا جميعا من كلام الكيخيا .

ولم يخف كثير من اعضاء حزب الشعب فرحهم عند اعلان الوحدة ، بقولهم :« خلصنا منكم ومن الجيش !» واعترف لي بعضهم، بعد مضي سنة على انجاز الوحدة ، بانهم كانوا مخطئين بتضحيتهم سورية لاجل التخلص من التجمع والجيش .

موقف رجال السياسة وضباط الجيش

اما سائر النواب اعضاء الكتلة الدستورية وكتلة العشائر التي كان جل اعضائها مرتبطين بالولاء اما لحزب الشعب واما مباشرة للدول الاجنبية ــ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرانســا ــ فكان تأييدهم للوحدة امرا مفروغا منه .

واما غير النواب ، اي رجال السياسة والاقتصاد ، وارباب المهن الحرة ، والشباب جميعهم ، فكانت الوحدة في نظرهم ، بل جمع شمل العرب ، هدفا طالما ساروا او بالاحرى ، ركضوا اليه ، واملا حلوا طالما حلموا به ، وكان اعلان الوحدة مفاجاة اخذت الناس على حين غرة ، فلم يروا فيها الا الامل المنشود . وتغلبت مشاعرهم على عقولهم ، فراحوا يطبلون ويزمرون ويهللون لها . وكانوا في ذلك كالقطيع الذي يرمي بنفسه في البحر انسياقا بعضه وراء بعض.

وكان ضباط الجيش منقسمين الى فئات متعددة . وكـــان اكثرهم منتسبين الى هذا الحزب او ذاك من الاحزاب السياســية .

وعندما ازيح توفيق نظام الدين عن رئاسة الاركان وجيء بالعقيد عفيف البزري محله ، بدت الخلافات بين الرؤساء الخمس : النفوري والسراج وعبد الكريم ومصطفى حمدون وعفيف نفسه ، حتى أن احدهم لم يكن يحضر الي ، سواء استدعيته او جاء من نفسه الا ومعه الاربعة الاخرون . وذلك لكي يكونوا شهودا ، بعضهم على البعض الآخر .

ولست ادري اذا كان هذا الخلاف وحده هو الذي حملهم على جمع كلمتهم في امر تسليم البلاد وامورها الى عبد الناصر ، أم ان مؤامرات اجنبية توصلت الى اقناعهم — ولو عن طريق غير مباشر — بان البلاد سائرة الى الانهيار اذا لم يتدارك الامر عبد الناصر بنفسه.

وعلى اي حال ، فلم يمض وقت طويل بعد على انجاز الوحدة، ولم يدب الخلاف دبيبه حتى الآن بين اولئك الضباط لنستطيع معرفة حقيقة ما جرى وما حملهم على هذا السلوك . لكن الامر المفروغ منه هو انه لولا هؤلاء الضباط الخمسة لما تمت الوحدة بين سورية ومصر.

بعد هذه التوطئة التي اردت بها وصف الجو الذي ولدت فيه الوحدة وابراز ما تبين لي من مواقف رجال السياسة بهذا الشأن، لا بـــد لي ، في الفصول التالية ، من سرد الوقائع والحوادث التي سبقت الوحدة ورافقتها وتلتها .

الفصل الثاني
وقائع سبقت الوحدة

عند عودتي من موسكو وجدت الجو مكهربا ضدي ، ففسرت ذلك بما حصل قبل سفري من الخلاف حول الانتخابات البلدية وتأجيلها وما نشأ عقب ذلك من البرود بيني وبين زعماء حزب البعث الاشتراكي . على انني لم آبه لهذا الجو المضطرب واستمررت في العمل الوزاري العادي .

وفي هذه الآونة زارني فريق من النواب المستقلين الذين كانوا معي في الكتلة الديموقراطية وابدوا لي اشتباههم بأن حزب البعث يفكر في تقديم مشروع قانون يقضي بمنع غير المنتسبين الى حزب سياسي معترف به رسميا من دخول الانتخابات النيابية ، وبأنهم يقصدون من وراء ذلك ابعاد كل من كان مثلي غير منتم الى حزب عن مجلس النواب ، حتى يستقر لهم الامر ويفوزوا باكثرية تضمن لهم الاستيلاء على الحكم . واخذ هؤلاء الرفاق يلحون علي في الاقدام على تأليف حزب يجمع فئة مختارة من الشباب ورجال السياسة النظيفين ، يعمل ضمن مبادىء التجمع القومي العامة في سبيل استقرار الامور وعدم جنوحها نحو التطرف الحزبي والمبادىء المتطرفة .

مسعاي لتاليف حزب

وكانت الفكرة العامة لمبادىء الحزب المقترح انشاؤه تجمع بين التقدمية المتئدة والتطور الاجتماعي الذي يضمن رخاء الطبقات ، وذلك برفع سوية الاهلين عن طريق وضع مشاريع زراعية وصناعية وعمرانية ضخمة تزيد في الانتاج القومي وتيسر للفلاحين و العمال حياة سعيدة رغدة ، دون اللجوء الى ما كان يفكر به الشيوعيون والاشتراكيون من وضع اليد على اراضي الناس واملاكهم بقصد توزيعها على الفلاحين او العمال . فالميسور استصلاحه من الاراضي المتروكة وغير المروية كان كافيا من حيث المساحة و الجودة لتوزيعه على الفلاحين بنسبة مرتفعة .

ويظهر ان الاجتماعات التي عقدت في داري والابحاث التي نقلت اخبارها لم تنزل منزلة الرضى في قلوب جماعة حزب البعث او سواهم — حتى سفير مصر نفسه ، على ما بلغني فيما بعد — فخشوا ان ياتي مزاحم لهم في سوقهم . ثم انهم لمسوا لدى العديد من الفئات ارتياحها لتأسيس حزب جديد عرف عن مؤسسه الاقدام على تنفيذ المشاريع الاقتصادية المفيدة ، فراحوا ينشرون في الصحف — وخاصة في جريدة الراي العام التي كان صاحبها احمد عسه تابعا لمحمود رياض ، سفير مصر ، ولاكرم الحوراني — عن الحزب الجديد وعن الاعضاء المؤسسين ما يفضح كيدهم والحقد الذي يتأكل صدورهم . وقال لي احد الاصدقاء انه لا يستبعد ان يكون العزم على تاليف هذا الحزب سببا من اسباب الاستعجال في انجاز الوحدة للتخلص منه .

اما الاشخاص الذين اقتصرت عليهم في اجتماعاتي للبحث في امر تاليف الحزب وما اذا كانت الضرورة تقضي بانشائه ، من حيث الظروف الداخلية والخارجية ، فكانوا السادة اسعد المحاسني ، سفيرنا في الرباط والوزير السابق ، وهاني السباعي ، نائب حمص والوزير السابق ، والسيد رئيف الملقي ، نائب حماه والوزير السابق ، والسيد هاني الريس ، محافظ حلب السابق ، والسيد الدكتور جورج شلهوب ، نائب دمشق والوزير السابق . ولست اعدو الحقيقة والواقع اذا شهدت بان وطنية هؤلاء الاخوان وحسن سمعتهم ومقدرتهم كانت تفوق المعدل الوسطي لسمعة زعماء الاحزاب الاخرى بكثير . وانحصر موضوع هذه الاجتماعات على اقرار مبدا تأليف الحزب والقيام بتحضير برنامجه . وقد توقف البحث حين اقرار مبدأ الوحدة وسفرنا الى القاهرة لاعلانها .

وكنا على سابق عادتنا نجتمع في داري مرة او اكثر في الاسبوع اجتماعا سياسيا يحضره العسلي ، والحوراني ، والبيطار ، والكيالي ، ورؤساء الشعب الخمسة في الجيش ، وخالد بكداش . وكانت هذه الاجتماعات تمثل الفئة الحاكمة في التجمع القومي والجيش . وكنا ندرس الامور السياسية ونقرر الاتجاه العام .

وفي احد هذه الاجتماعات قال البيطار بأن الشعب لم يعد يفهم كيف اننا ننادي بالاتحاد مع مصر ولا نقوم بأي تشبث لتحقيقه . فاجبته باننا لم نقصر في هذا المضمار ، وذكرته باللجنة التي تقرر تاليفها وتكليفها بالسفر الى القاهرة للبحث مع الحكومة المصرية بهذا الشان ، وكيف اشار الرئيس عبد الناصر على العسلي بعدم

الاستعجال وانتظار الفرصة المؤاتية . فقال البيطار بأن هذا لا يمنع من ان نجدد التشبث . فقلت له انك وزير الخارجية ، فباستطاعتك الاتصال بالحكومة المصرية وسبر غورها . فاذهب الى القاهرة وارجع الينا بما تكشفه لك محادثاتك مع الاخوان المصريين . فأجاب بالموافقة والاستعداد للسفر . واضاف قوله بأنه يرى ان يكون الاتحاد على اساس رئيس واحد ومجلس واحد ووزارة خارجية واحدة وجيش واحد . فقلت له لا تستعجل الامر قبل ان تفهم من المصريين الى اي حد هم يسيرون معنا في هذا الاتجاه ، وذكرته بما جرى في ١٩٥٥ من اختلاف بيننا وبينهم على امور تشابه هذه .

مجلس الوزراء يقرر ايفاد البيطار الى القاهرة لجس نبض مصر

فقررنا بالاجماع ايفاد السيد البيطار ليجتمع الى الرئيس عبد الناصر ويفهم منه الحد الادنى من الاتحاد الذي تقبل به الحكومة المصرية . وكان القرار شفهيا ، لكنه على كل حال لم يكن فيه تفويض بالاتفاق مع مصر على اي امر ، خلافا لما جاء به البيطار عند عودته من القاهرة ، وهو بيان اتفق عليه مع الرئيس عبد الناصر ليكون اساسا للوحدة المقترحة .

وسافر البيطار وانقطعت عنا اخباره . وفي اليوم التالي زارني محمود رياض ، فسألته عن رايه في الموضوع . فقال ان الامر يحتاج الى وقت والى دراسة . ففي الناحية العسكرية لا يمكن توحيد الجيشين ، بل قد يعمد الى زيادة الروابط . اما في الناحية الاقتصادية ، فالامور والمشاكل صعبة الحل الا تدريجا وفي وقت طويل . ولم المس عند السفير المشار اليه اية بادرة تدل على انه ينظر الى الوحدة كامر مبتوت به ، او كامر يمكن تحقيقه على الاقل في الوقت الحاضر .

وكان في دمشق في ذلك الوقت ضابط اظن اسمه اللواء عامر ، موفد من وزارة الحربية المصرية . فاجتمع مع ضباط الاركان اجتماعات عديدة ، ثم جاؤوا جميعهم — حسب العادة — وهو معهم ، الى مكتبي في وزارة الدفاع الوطني واطلعوني على محاضر اجتماعاتهم وما وصلوا اليه من نتائج . فقراتها ، فاذا هي مشروع اتفاق يقترح اضافته الى الاتفاقية العسكرية التي اقرها مجلس النواب . وينص هذا الاتفاق على اضافة القطعات البحرية السورية وبعض وحدات الطيران الى القيادة المشتركة التي يتولاها الفريق عامر وزير الحربية المصرية . فقلت بعد تلاوة المشروع ان سورية ترغب في ان يكون ثمة جيش واحد ، وهي لا تعتبر هذا المشروع خطوة كبيرة في هذا السبيل . فبدأ اللواء المصري يبدي ملاحظاته ،

وخلاصتها انهم بحاجة الى وقت غير قصير لتحضير الانظمة الموحد، وتهيئة الوسائل اللازمة لدمج الجيشين ، حتى ان اسماء الرتب العسكرية نفسها ليست متشابهة في كل من القطرين . فبينما نحن نقول زعيم ، يقولون هم اميرالاي ، وهلم جرا . ثم شرح ما يجب مراعاته من الظروف والحالات التي لا تمكن قادة الجيشين من توحيد قواتهما ودمج وزارتي الحربية والدفاع في وزارة واحدة . واسهب في القول ، وهو يتطلع الى وجوه الضباط السوريين كأنه يطلب اليهم العون والسند وهم لا ينبسون ببنت شفة. وانهى الحديث اللواء عفيف البزري قائلا ان هذه المرحلة سوف تلحقها مراحل اخرى توصل في النهاية الى الغاية التي تشيرون اليها .

مذكرة الضباط بالمطالبة بتحقيق الوحدة مع مصر

وفي صباح ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ ، جاء مكتبي في وزارة المالية الزعيم امين نفوري وقال لي ، وعلى فمه ابتسامة لم ادرك معناها : « اجتمع الاخوان ـــ وهو يقصد زملاءه رؤساء الشعب ورئيس اركان الجيش ـــ وبحثوا قضية الاتحاد الفدرالي مع مصر ، فوجدوا ان الافضل ان يكون الاتحاد على اساس الوحدة الشاملة . وهكذا الفوا وفدا من الضباط برئاسة البزري وسافروا بعد منتصف الليل الى القاهرة ليحملوا قرارهم الى الرئيس عبد الناصر . ثم سلمني مذكرة مطبوعة على الآلة الكاتبة تحـوي مطالب الضباط وقرارهم وهذا نصها الحرفي :

الاسباب الموجبة : منذ ان عرف التاريخ شعبا باسم « العرب » في « الجزيرة العربية » كان « للعرب » في التاريخ القديم خصائص طبعت مختلف الاقطار التي تكلمت العربية بطابع واحد هو طابع النضـــال والتحرر والاستقلال من نفوذ الامبراطوريات القديمة .

وكانت الدفعة التي خرجت من الجزيرة بعد توحدها بدولة واحدة وعقيدة انسانية واحدة والتي امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال فارس شرقا والاطلسي غربا وما بين طوروس شمالا والمحيط الهندي جنوبا قد رسخت اصول هذه الامة ترسيخا ابديا وخطت في تاريخ البشرية صحائف بارزة من حضارة انسانية ابدعتها هذه الامة وقدمتها دانية القطوف لمختلف الشعوب .

وتعاقبت موجات همجية متعددة وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الانسانية وازالة كيانها خلال عشرة قرون . وكان بفعل ذلك ان تمزقت هذه الامة الى دويلات كثيرة مختلفة ولكن بقيت حضارتها في نفس كل من ابنائها على اختلاف سويتهم الفكرية والاجتماعية وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى من ذاتيتها الماضية وامانيها المقبلة .

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث اثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب . وكان استقلال وتحرز بعض الشعوب العربية تحررا كاملا حافزا لانتفاضات عربية في اماكن اخرى من الوطن العربي وباعثا على النضال لشعوب اخرى تنشد الاستقلال والتحرر تحقيقا لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي .

مما سبق تبين ان الوحدة بين مصر وسورية ان هي الا ضرورة قومية مستمدة من ماض وحاضر ومستقبل مشترك ما بين افراد امة واحدة عربية وذلك تحقيقا لوحدة شاملة واحدة في العصر الحديث ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبقاء الانسانية وترسيخا لرسالتها . وقد عبر القطران عن ارادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاضا في سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلا الى هذه المرحلة التي تمكنا فيها من اعلان ارادتهما رسميا على لسان ممثليهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق ، في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ .

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار خاضه الشعب العربي اثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخلال الحملة الاستعمارية الاميركية — التركية — الصهيونية على سورية عام ١٩٥٧ .

وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار فأخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة عقدها مع احلافه في انقرة وباريس وبغداد وطهران ويجند عملاءه واعوانه ويكلفهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار .

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسورية قد ربطت بين قضيتنا العربية وبين السلم العالمي الى حد بعيد وافسحت المجال لنا لكي نخطو خطوات ايجابية سريعة تتناسب واهمية انتصاراتها ، ونظرا لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات وخاصة اذا تمكن الاستعمار من انهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة او محلية بسبب تعرض مصالحه التي يعتمد عليها في حياته الاساسية في وطننا العربي الى الزوال ، فاننا ندعو الى ضرورة الاسراع باقرار البناء الاساسي للوحدة الشاملة مع مصر والمباشرة بتنفيذه فورا وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية او سياسية او اقتصادية . ونحن نعتبر ان كل استمرار للاوضاع المحلية اصبح امرا غير طبيعي لا يعتمد في بقائه الا على المبررات الاستعمارية الموروثة والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد ان اقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة .

شكل الوحدة : من اجل ذلك نرى ان تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية :

١ — دستور واحد يعلن انشاء الجمهورية العربية الجديدة ويرسم لنظام

الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستتحرر .

٢ — رئيس دولة واحد .

٣ — سلطة تشريعية واحدة .

٤ — سلطة تنفيذية واحدة .

٥ — سلطة قضائية واحدة .

٦ — علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية .

٧ — تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استنادا الى هذا الدستور الواحد .

الوحدة الدفاعية : اما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى ان تقوم على الاسس التالية :

١ — قائد اعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية) .

٢ — مجلس دفاع اعلى .

٣ — قيادة عامة للقوات المسلحة .

٤ — قوات مسلحة (برية — بحرية — جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات في اراضي الدولة الاتحادية .

٥ — موازنة واحدة .

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية شعورا منها بمسؤولياتها القومية ودورها التاريخي ووفاء منها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية الدفاع عن بقائه وسلامته لتعلن ان كل وحدة لا تبنى على هذه الاسس المارة الذكر ليست الا تحالفا بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين . ذلك لان متطلبات الدفاع وسلامة الامة وحفظ كيانها في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب العربية المتحررة في كيان واحد لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السلم العالمي . كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة انها على اتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الفورية وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من اوامر وتوجيهات تعطى اليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ . وفي الوقت نفسه تحمل كل حكومة او فئة تتهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها تجاه الشعب العربي بأسره وتجاه الاجيال العربية الصاعدة .

دمشق في ١٩٥٨/١/١١ القائد العام للجيش والقوى المسلحة

بعد ان تلوت هذه المذكرة قلت للزعيم النفوري : « أما كان الاجدر ان تطلعوا الحكومة على قراركم وتبحثوا الامر معها قبل ان

تذهبوا الى القاهرة ؟ » فأجاب بتلعثم : « هذا ما جرى ! » فقلت في نفسي هذا آخر انقلاب يقوم به الجيش ، فاما ان يقبل عبد الناصر هذا الاقتراح فتزول سورية من الوجود ، واما ان يرفضه فيحتل الجيش دوائر الدولة ويضع يده على الامور ويتسلمها فيبعد الحكومة والمجلس معـــا .

فهتفت للعسلي فأكد لي انه استلم صورة عن المذكرة واننا سنبحث الامر ليلا في داره .

واجتمعنا مساء في دار العسلي . وحضر من اعضاء الوزارة انا والكيالي ، ومن النواب الحوراني وبكداش ، ومن الاركان النفوري وحمدون والسراج واحمد عبد الكريم . واطلـــع الحاضرون على المذكرة ، لكنهم لم يعيروها الاهتمام الذي تستحقه ، لعلمهم بأن عبد الناصر لا يقبل بالوحدة . وكنت قبل يومين اجتمعت الى رئيس الجمهورية وقلت له ان البعثيين ينـــادون بتوحيد رئاسة الدولة ووزارتي الخارجية والدفاع . ثم استطلعت رأيه ، فقال لي بعصبية ظاهرة : « لا . لا . لا شيء سوى ما اقترحته انا من اتحاد فدرالي . لا . . لا . . لا . . . »

فقلت له بأنني اظن ان عبد الناصر نفسه لا يوافق على الوحدة الشاملة ، فأكد لي ذلك .

غير انني بعد الموقف الصريح الذي اتخذه الجيش ، سألت نفسي : هل يبقى القوتلي على رأيه ، ام يوافق على راي الاركان ؟

وقد تحقق ما ظننتـــه . فحينما اجتمعنا في اليوم التالي مع الرئيس شكري القوتلي واطلعناه على مذكرة الجيش ، راح يمدح الوحدة ويذكر انه امضى اربعـــين سنة من حياته في العمل على تحقيقها ، وانه مؤيد لفكرة الوحدة الشاملة وتحقيقها فورا .

ومضت الايام بعد هذا الاجتماع دون ان يصلنا اي خبر من البيطار او من وفد الضباط الذين لحق بهم السراج ايضا ، حتى كان صباح اليوم الثاني والعشرين من كانون الثاني . ففي هذا التاريخ جاءني الضباط ، وفي مقدمتهم البزري ، فرحبت بهم ورجوتهم اعلامي ماذا تم معهم ، فاطلعوني على خلاصة الابحاث . واضاف البزري الى ذلك قوله بأن البيطار يحمل مشروعا اتفق عليه مع عبد الناصر وسيعرضه على مجلس الوزارة . وعندما ابديت اعتراضي على الاتحاد القومي وتخوفي من ان يؤدي ذلك الى فرط التجمع القومي واشراك الاحزاب الاخرى في الحكم ، تلك الاحزاب التي ثبت خيانة

بعض رجالها فحكمت عليهم المحكمة العسكرية نفسها ، اكد البزري ان شيئا من ذلك لن يكون ، وان التعاون سيكون مع اركان التجمع القومي نفسه . فقلت بأنني انتظر المشـروع لاطلع عليه وابدي ملاحظاتي ان كان ثمة ما يستوجبها . ولم اترك الفرصة تفوت دون ان اعلق على سفره بدون اخباري . فاعتذر بأن الوقت لم يسمح بذلك ، اذ انهم ركبوا الطائرة في منتصف الليل . لكنهم كلفوا النفوري بتبليغي ما تم بينهم في اولى ساعات الصباح . فابتسمت وسألته : « الم يكن في المستطاع تأجيل السفر لليوم التالي ؟ » فلم يجب فورا بل فكر قليلا وقال : « هكذا صار ! » وبالطبع ، لم نكن ندري ما حصل بين الضباط في تلك الجلسة الليلية ، وما اذا كان الامر وصل بهم الى المشادة العلنية في ما بينهم ، كما يدعي البعض ، مما حملهم على الارتماء في احضان عبد الناصر .

مجلس الوزراء يبحث برئاسة القوتلي مشروع الاتفاق مع عبد الناصر

وفي المساء اجتمع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية وحضور اكرم الحوراني رئيس مجلس النواب ، وعفيف البزري رئيس الاركان ومعاونيه الاربعة : امين النفوري وعبد الحميد السراج واحمد عبد الكريم ومصطفى حمدون . ولم ينبس هؤلاء الضباط الاربعة ببنت شفة طيلة الاجتماعات العديدة التي عقدت في القصر الجمهوري لبحث الوحدة ، واكتفوا بحضورهم اياها لاثبات دعمهم وللضغط على من تسول له نفسه من الوزراء الاعتراض او عدم الموافقة على مشروعهم . على ان رئيسهم عفيف البزري كان يكفيهم مؤونة الكلام بما كان يبديه من التأييد ، بلغة ولهجة قاسيتين .

وافتتح رئيس الجمهورية هذا الاجتماع بحديث حشاه بكلمات العروبة والعرب والمجد والسؤدد ، والى آخر ما هنالك من تعابير كان معتادا على استخدامها لاملاء خطبه الفارغة .

ثم تبعه صلاح البيطار ، فتـلا محضر المباحثات التي دارت في القاهرة ، مدعيا انه توصل اليها ، مـع ان الصحيح هو انه اشترك في آخر اجتماع عقد بين عبد الناصر والضباط السوريين ، حيث اتفق الجميع على الصيغة الآتية :

تم الاتفاق على النقاط التالية خلال الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وسيادة وزير الخارجية السورية السيـد صلاح البيطار والمفوض من قبل الحكومة السورية بموجب قرار متخذ من مجلس الوزراء لبحث توحيد القطرين العربيين مصر وسوريا :

اولا ـــ شكل الاتحاد : يكون نظام الحكم في الدولة العربية المتحدة جمهوريا

رئاسيا ويتولى السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء معينون من قبل الرئيس . ويتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ينتخب انتخابا حرا مباشرا من قبل الشـــعب .

ثانيا ـ المراحل التنفيذية المقترحة لتوحيـد البلدين : المرحـلة الاولى :
(١) يعقد اجتماع بين الرئيسين وممثلي عن الحكومتين لاعلان قيام الدولة العربية المتحدة . واستنادا الى قرارات المجلســين التشريعيين في مصر وسوريا ، يجتمع المجلسان التشريعيان في وقت واحد في دمشق والقاهرة لاصدار القرارات الآتية :
(ا) قيام الدولة العربية المتحدة ، (ب) ترشيح رئيس الدولة العربية المتحدة ، (ج) تفويض رئيس الــدولة العربية المتحدة باصدار دستور مؤقت يمارس وفقــه سلطاته لحين وضع الدستور الاتحادي الدائم .

٣ ـ استفتاء الشعب في مصر وسوريا على القرارات التي اصدرتها المجالس التشريعية .

٤ ـ على اثر ظهور نتيجة الاستفتاء يعلن الرئيس الدستور المؤقت ويباشر سلطــاته فورا .

المرحلة الثانية : (١) وضع دستور دائم للدولة العربية المتحدة . (٢) تكوين الاتحاد القومي . (٣) اجراء انتخابات وفقا للدستور . (٤) العمل على توحيد مرافق الدولــة .

وقد بني هذا المحضر على الكذب لان مجلس الوزراء السوري لم يكن اتخذ قرارا بتفويض البيطار لبحث الوحدة وانما كلفه بالسفر الـــــى القاهرة واستمزاج راي الرئيس عبد الناصر فيها . ولست ادري اذا كان البيطار هو صاحب هذا الاختلاق لاعلاء شأنه بنظر مخاطبيه المصريين ام انهم هم الذين شاؤوا ذلك .

وعلى اي حال ، فبعد ان انتهى البيطار من تلاوة هذا المحضر شرع الحوراني والعسلي وسائر الوزراء بتمجيد الوحدة وبتأييد الاتفاق المعقود في القاهرة . ولما انتهوا كلهم من كلامهم ، طلبت تأجيل الجلسة ريثما يستطاع درس المحضر وبيان الملاحظات عليه . فبدا الاستغراب على الوجوه ، واستغربت انا بدوري ان يقدم مجلس الوزراء على اقرار مشروع ضخم كهذا يقضي بهدم كيان سورية ، دون ان يسمح للوزراء بالوقت الكـافي للدراسة واستطلاع راي احزابهم وجماعتهم والنواب واصحاب الراي في البلاد . وقلت لهم اننا نؤجل البحث في مواضيع تافهة بالنسبة لهذا الامر ، ثم اصررت على التأجيل . فدار جدل طويل اقترح خــــلاله الحوراني تأجيل الجلسة الى صباح اليوم التالي. فقلت ان الوقت المتروك بين انفضاض

هذه الجلسة وانعقادها في الصباح لا يتسع لغير النوم . وانتهى الامر باقرار التاجيل الى المساء . وانفرط العقد بعد ان لحظت ان في الجو شيئا من التفاهم السابق بين الحاضرين فيما عداي ، حتى ان التقرب والتودد بين البزري والبيطار كانا باديين على وجهيهما وظاهرين في حركاتهما المصطنعة وضحكاتهما ونكاتهما التي كانا يطلقانها .

وقضيت الليل بتلاوة مشروع الوحدة وبحث تفاصيله ومخبآته واغراضه ونتائجه ومخالفاته للدستور السوري وللعقائد الديموقراطية ، فخرجت من هذه الدراسة بملاحظات سجلتها في مشروع كتاب عنونته باسم رئيس مجلس الوزراء ، وانتهيت به الى عرض استقالتي اذا كان المجلس لا يشاركني في آرائي ويسير في الخطة الموضوعة .

وكنت عالما بان موقفي هذا سوف يقيم على الدنيا ويقعدها ، وبانني سوف اتهم بمعارضة الوحدة في الاساس ، في حين ان اعتراضاتي كانت منصبة على الشكل الذي يراد به توحيد القطرين وعلى نظام الحكم المقترح . وكنت اخاف من زوال عهد الحرية والديموقراطية الذي ظفرت به سورية بعد محن استمرت القرون العديدة تحت حكم الاتراك والافرنسيين ، اذ انني لم اكن اشك مطلقا في ان النظام الجديد سوف يكون نظاما ديكتاتوريا بوليسيا او « ثوريا » كما يصفه المصريون .

ملاحظاتي من مشروع الوحدة في مجلس الوزر

واجتمعت في الصباح الى بعض الاصدقاء الذين حضروا الى لدراسة مشروع نظام الحزب الذي كنا عاملين على تاليفه . فقلت لهم ان الامر انقلب راسا على عقب ولم يعد موضوع البحث تأليف حزب ، بل التذاكر في مصير سورية . وقرات عليهم المحضر واخبرتهم بموقف الحكومة ، فشاركوني في الراي . وابدى احدهم ، وكان وزيرا ، استعداده لتأييد ملاحظاتي في مجلس الوزراء . لكنهم جميعا استبعدوا فكرة استقالتي . ثم تلوت عليهم نص الملاحظات التي دونتها ، فأقروها وحثوني على الثبات في الدفاع عنها .

واليكم هذه الملاحظات التي ابديتها في مجلس الوزراء، لا بصفة مذكرة ، بل على سبيل الملاحظات . وقد اوردتها فقرة فقرة ، بحسب تقدم البحث وتناوله المواضيع المتعددة :

الى رئاسة مجلس الوزراء ...

في الجلسة المعقودة ظهر امس برئاسة فخامة رئيس الجمهورية

واشترك فيها رئيس مجلس النواب والوزراء ومعاون رئيس الاركان العامة ورئيس الشعبة الاولى في الاركان العامة ، تلا وزير الخارجية محضرا بنتيجة الابحاث التي دارت اخيرا في القاهرة بينه وبين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر . وقد ابدى الحاضرون باجماعهم ارتياحهم الى قبول مصر مبدأ الوحدة كأساس للعلاقات الجديدة بينها وبين سورية . واوضحت ان لي بعض الملاحظات على ما جاء في البيان من خطط واقترحت عقد جلسة اخرى يستطيع الوزراء فيها ان يبدوا رايهم في الموضوع بعد ان تكون نسخ المحضر المذكور قد وزعت عليهم وتمكنوا من دراسة النقاط بشكل مفصل . وتقرر بعد المناقشة تحديد موعد الاجتماع القادم بعد ظهر اليوم .

وقد درست هذا المحضر على قدر ما سمح به الوقت القصير لامعان النظر في اخطر امر تقدم عليه البلاد في الحقبة الاخيرة من حياتها ونضالها . وها اني اقدم لكم نتيجة هذه الدراسة لعرضها على مجلس الوزراء ، راجيا ان تحوز بعد درسها موافقتهم .

انها لا شك بادرة عظيمة ان تقدم مصر على قبول مبدأ الوحدة اساسا للعلاقات بين القطرين العربيين مصر وسورية ، ونرجو ان تكون نواة لوحدة عربية كاملة سليمة الاســـاس تحقق بين سائر الاقطار العربية ــ هذه الوحدة التي حملها كل سوري هدفا اسمى في مقدمة اهــدافه ، والتي نص دستورنا على وجوب العمل على تحقيقها . الا ان لنا بعض الملاحظـــات الاساسية والفرعية على المشروع المعروض على مجلس الوزراء يتلخص، من حيث الاجمال، بالامور التالية :

١ ــ اتجه المشروع الى جعل نظام الحكم جمهوريا رئاسيا يتولى رئيس الدولة فيه السلطة التنفيذية بمعاونة وزراء مسؤولين مباشرة امامه ، وهذا جنوح ظاهر عن النظام الذي تدرجت سورية في الوصول اليه ، اي النظام الديموقراطي النيـــابي الذي يجعل السلطة فيه من الشعب وللشعب .

٢ ــ اما مراحل التنفيذ التي اقترحها المشروع فهي في الاصل تستهدف القيام بعمل لا يأتلف مع الدستور السوري اطلاقا ، مـــن حيث تغيير قاعدة الجمهورية السورية ونظام الحكم فيها وانتخاب رئيس جمهورية واحد للقطرين والتنازل عن صلاحية مجلس النواب الاساسية بتعديل الدستور ومنح هذا الحق لشخص واحد ، وغير ذلك من الامور التي نص دستورنا على عـــدم جواز التنازل عنها اطـــلاقا .

٣ — لئن جاء في المشروع ان ثمة رجوعا الى الشعب نفسه وهو صاحب السلطات اصلا ، فلا بد من الاشارة الى ان هذا الاستفتاء سيجري حصرا على القرارات التي اصدرتها المجالس التشريعية اي على :

أ) قيام الدولة العربية المتحدة ،

ب) ترشيح رئيسها ،

ج) تفويض رئيس الدولة باصدار دستور مؤقت يمارس بموجبه سلطانه ، لحين وضع الدستور الاتحادي الدائم .

وقد اخرج بذلك عن موضوع الاستفتاء الدستور المؤقت نفسه . وبعبارة اوضح ، سوف لا يدعى المواطنون السوريون والمصريون الى ابداء رايهم في الدستور المؤقت نفسه ، بل في امر التفويض بوضعه ليس الا . وهذا يعني انهم لا يكونون تجاه نصوص واضحة يطلب رايهم فيها ، فيعلمون مصير حياتهم الديموقراطية الدستورية وحقوقهم الاصلية وكيفية سير امور الدولة ، والى آخر ما هنالك من الشؤون التي تتضمنها الدساتير في سائر البلدان .

فالامر الواضح بهذا الاقتراح هو ان الشعب سوف يدعى لابداء ثقته بفرد ومنحه حق تقرير مصير الشعب العربي القاطن في مصر وسورية وادارة زمام اموره مدة من الزمن حتى صدور الدستور الدائم .

ونعتقد ان هذا الاصول المقترح الذي يستند الى المبادىء الفردية يتنافى مع المبادىء الجماعية ، لا سيما في عصر لم يعد الافراد يتحكمون بالمجموع الا بنتيجة ثورة او اجتياح . ولسنا نحن بهذا الصدد ، وانما نحن جاهدون لتحقيق اهدافنا القومية العليا بالطريقة الجماعية المتقابلة مهما كانت الثقة عظيمة بالاشخاص المنتظر تسليمهم مقدرات البلاد .

ونحن نفضل ان يكون المواطنون في القطرين — عندما يدعون لابداء رايهم في الامور — ان توفر امامهم معالم الامور جملة وتفصيلا حتى يتحمل كل فرد مسؤولية الراي الذي يبديه في نصوص مكتوبة وجلية ، فلا يدعي يوما ما بانه سلم امره لزيد من الناس ، فهو غير مسؤول عما استنه زيد برايه المفرد .

٤— يستنتج من كل ما سبق ان البلاد السورية والمصرية ستحكم — طيلة مدة تنفيذ الدستور المؤقت والى ان يوضع الدستور الدائم بوقت لم يحدده المشروع — بأسلوب لا يمكن ان نطمئن الى

انه سيكون ديموقراطيا ، لا سيما انه اشترط للحكم ان يكون رئاسيا . وعلى وجه العموم ، ستكون هذه الفترة من تاريخ البلاد لا حدود فيها لحقوق الافراد وواجباتهم ولا لكيفية ادارة الحكم الا بالقدر الذي يسمح به رئيس الدولة ويراه مؤتلفا مع المصلحة بمفرده دون ان يشاركه احد في تحمل المسؤولية العظيمة التي يجدر ان لا نلقيها على عاتق فرد واحد لا يمكن تصحيح خطأه — اذا حصل — الا بثورة وقلب نظام الحكم او ابعاده عن منصبه قسرا . وهذه هزات كبرى يجب علينا تجنب امكان حدوثها .

فالمطلوب ، اذن ، ابداء الراي في نظـــام لا يقتصر باعتباره رئاسيا على منح رئيس الدولة صلاحية واسعة في ادارة شؤون الدولة ، بل يذهب بعيدا عن الديموقراطية الى حد تسليم شخص واحد مقدرات البلاد باعطائه صلاحية وضع الدستور (ويدخل بذلك تعديله) وهو يستطيع ان يكيفه على حسب رايه دون التقيد بأية اسس او قواعد . وهذا الامر من الاهمية الكبرى بما لا يمكن قبوله اصلا . اذ انه دكتاتورية سافرة لم تجزها دساتير سورية المتتالية وابعدتها الدول الديموقراطية عن انظمتها الاساسية . وقد اثبتت سورية ، بصورة خاصة ، مقاومتها لها في التجارب المتكـررة التي وقعت فيها في الماضي القريب .

٥ — اما المرحلة الثانية المقترحة في المشروع فلنا ملاحظة على كل بند منها نوضحها فيما يأتي :

أ) المفروض ان واضعي المشروع قصدوا بالفقرة الاولى ان تؤخذ موافقة الشعب على الدستور الدائم . ولكن ذلك يحتاج الى وضوح تام والى تحديد موعد لذلك ، والا فيكون القصد الضمني اطالة امد تطبيق الدستور المؤقت دون حد زمني واباحة استمرار حكم الفرد دون استشارة الشعب بحسب مشيئة رئيس الدولة وحـــده .

ب) المفهوم من الفقرة الثانية ان القصـــد هو ان يجري في سورية مـــا جرى في مصر ، وهو ايجاد اتحاد قومي ينفرد الحاكم باختيار اعضائه ويسمح لمن يشاء منهم بترشيح نفسه للانتخابات العـــامة .

ولا بد لنا هنا من مقارنة الحالة في مصر عند قيام الثورة فيها وما قامت به من اعمال تخطت بها الوضع السائد اذ ذاك وتدرجت في تحقيق اهداف الشعب بعد ان نحت عن الحكم الاحزاب التي كانت

تتعارض مبادؤها مع ما نفذته الثورة في الحقل الداخلي وما سارت عليه من اتجاه سياسي . فالثورة في مصـــــر اتت ضد الاحزاب والهيئات التي كانت مسيطرة اذ ذاك على الحكم وخلقت الآن تكتلا جديدا مؤمنا بالمبادىء وبالسياسة التي قامت عليها الثورة وسارت عليها . واما عندنا في سورية فالامر يختلف تماما عما هو في مصر . فالسياسة المتبعة في سورية هي سياسة الفئة الحاكمة او بالاحرى سياسة الاحزاب والهيئات المتجمعة . وما حققته سورية حتى الآن في الميادين الاجتماعية هو وليد التدرج بالاصول الدستورية والقانونية التي لم تحتج سورية الى ثورة كثورة مصر لتحقيقها ، إذ ان الاحزاب والهيئات المذكورة هي المبينة لهذا التقدم التحرري والناشطة في تسييره بنجاح . فالحاجة التي املت على اصحاب الامر في مصر وجوب ايجاد تكتل جديد تنصهر فيه مبادىء الثورة، لا حاجة اليه في سورية التي يوجد فيها هذا التكتل الذي اخذ على عاتقه بموجب الميثاق القومي توجيه الامور في سورية على السياسة التحررية داخلا وخـــارجا .

فاذا قصد واضعو المشروع تثبيت الامر في سورية على ما هو عليه ، فهذا لا يحتاج الى ايضاح جديد . واما اذا كان القصد هو ايجاد تكتل يحتاج الى عناصر موجودة في التجمع الحالي ويدخل عليه عناصر جديدة من التي كانت تقاوم هذا التجمع في تكوينه وفي سياسته على ما هو معلوم من حوادث السنين الماضية ، فهذا امر لا نستطيع اقراره على اي وجه ومهما كانت الاسباب التي يتذرع بها . اذ اننا لا يمكن ان نتصور ان البلاد تفيد من ادخال عناصر جديدة من التي سبق محاربتها لاسمى قواعد سياستنا التحررية ، وابعاد عناصر مؤمنة فيها وعاملة باخلاص ونشاط على تحقيقها بما يأتلف مع مصلحة البلاد العليا ويخالف مصلحة الاجنبي المستعمر .

ونحن وان كنا لا نعلم كيف وعلى اي اسس سوف تحقق فكرة الاتحاد القومي ، وهل ان المخاوف التي ابديناها يمكن حصول ما يسببها ، فاننا في الاصل نخالف من حيث المبدأ منح شخص او جماعة حق اختيار وانتقاء العاملين في النشاط الحزبي وحصر هذا النشاط بهم ، ونتمسك بمبادىء الديموقراطية التي تجيز التكتلات الحزبية التي يعمل على ايجادها المواطنون بكل حرية والتي ترحب بوجود معارضة ولا تجيز اطلاقا ان تطبق في سورية وعلـــى الاحزاب والهيئات التي قامت علـــى اكتافها النهضة التقدمية والسياسية

التحررية ما طبق في مصر على الاحزاب المعارضة لمبادىء الثورة . هذا اذا صح التجاوز عن المبادىء الاصيلة التي تعطي لكل جماعة حق التكتل والنشاط الحزبي .

ونحن نعتقد ان الشعب نفسه هو الذي يمنح ثقته لهذا الحزب او ذاك ويسلبها منه ، وهو الذي يختار بين العاملين في الشؤون العامة من يسلمه ادارة اموره ضمن الحدود الدستورية والقانونية المعروفة . واما ان يعهد الى فرد او جماعة الوصاية على الشعب من حيث تحديد حريته باختبار من يعملون في الحقل العام ، فهو ادعاء بعجز الشعب عن التقدير وحسن الاختيار وبكونه لا يزال قاصرا ومحتاجا الى وصي يرشده الى الصراط المستقيم .

واذا كانت الحالة في مصر حملت المسؤولين فيها على الانتقال من عهد الثورة وطراز حكمه الى عهد الاستقرار وتوطيد دعائم الحكم الديموقراطي على سنة التدرج ، واجازوا لانفسهم ايجاد ذلك الاسلوب الذي استبعد عن الترشيح للانتخابات من لم يرتضيه ، واقاموا اتحاداً قوميا يؤيد المبادىء التي قامت الثورة على اسسها، فنحن في سورية غير خارجين من ثورة ، واحزابنا وهيئاتنا السياسية المتجمعة هي التي دفعت سورية في هذه السياسة التحررية التقدمية الحالية ، كما ان الحياة الديموقراطية موطدة عندنا ولسنا في صدد الوصول اليها . فالحالة عندنا اجمالا وتفصيلا لا تشبه الحالة في مصر ولا تستدعي اللجوء الى تدبير استثنائي هو بحد ذاته مناف للقواعد والمبادىء الديموقراطية الحرة التي نتمسك بها باعتبارنا عاملين في سياسة تحررية تقدمية تنقل البلاد خطوة فخطوة الى الامام لا الى الوراء، والى استعادة ما حصل عليه الشعب من حقوق ديموقراطية موطدة .

ج) واما ما جاء في الفقرة الثالثة بصدد الانتخابات التي تعقب وضع الدستور ووفقا لنصوصه ، فنستنتج منه على حسب الخطوط العامة للمشروع انها تجري في ظل قانون انتخابات لا يشترك الشعب مباشرة بواسطة ممثليه في وضعه . وفي ذلك من الغموض ما يشبه الغموض في اسس الدستور ووضع البلاد .

د) واما الفقرة الاخيرة فيكتنفها غموض تام يتناول الاسس العامة التي ستوحد مرافق الدولة عليها . وهذا يتناول بالطبع ما له علاقة بالشؤون العسكرية والاقتصادية وغيرها . فنحن نرى ان الاجدر ان يعمد سريعا الى توحيد الجيشين او على الاقل ان يذكر

ذلك صراحة ، ونرى ان توضع الاسس العامة في توحيد الشؤون الاقتصادية في نفس الوقت الذي يتوحد فيه القطران سياسيا، سواء كان على شكل حاسم ينفذ مع تنفيذ التوحيد السياسي ، او على مراحل تأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الاوضاع في البلدين .

المراحل التنفيذية للوحدة كما اقترحتها

واننا حرصا على هذه الوحدة التي اقسمنا على العمل على تحقيقها ـــ ونحن حريصون على البر بقسمنا ـــ وحرصا على ان تكون هذه الوحدة خالية من الشوائب التي يمكن ان تصيبها سواء في البدء او في العمل المستمر ، وحرصا على ان يكون الشعب في البلدين مقدما على هذه الوحدة واسسها واضحة جليـــة لا تترك سبيلا للغموض والابهام ، وحرصا على ان يكون النظام الاساسي للدول العربية الجديدة نظاما ديموقراطيا تقدميا تحرريا لا يجعل الشك يتسرب الى النفوس بأنه نظام يتخلى فيه الشعب عن مكاسبه في الحرية والديموقراطية ولا يترك المجال لدعاية المستعمرين بهـذا الشأن ، نرى ان تكون المراحل التنفيذية للوحدة التي نتقبلها بملء ارادتنا وحريتنا ، كما يأتي :

١ــ يقرر مجلسا النواب في مصـر وسورية ان تكون الوحدة اساسا لتوحيد القطرين .

٢ــ تؤلف لجنة تضم ممثلين عن الجانبين لوضع المشاريع التالية :

(أ) مشروع اعلان الوحدة وتأسيس الدولة العربية المتحدة ،
(ب) مشروع دستور هذه الدولة على ان يحدد فيه : (١) نظام الحكم السياسي والاداري على قاعدة اللامركزية الواسعة . (٢) أسس الشؤون الاقتصادية والمالية والانمائية في كل قطر . (٣) قواعد توحيد الجيشين .

(ج) مشروع قانون انتخابات للمجالس التشريعية والمحلية .
(د) يعدل الدستور السوري والدستور المصري وفقا لاحكام كل منهما . (هـ) يقر المجلسان النيابيان مشروعي الانتخابات وتوحيد الجيشين . (و) تجري الانتخابات في وقت واحد في القطرين وتعتبر نتائجها استفتاءا على الدستور الجديد . (ز) يجتمع المجلس ويعلن تاسيس الجمهورية العربية المتحدة وينتخب رئيس الجمهورية .
(ح) يدخل الدستور الجديد في دور التنفيذ .

وختاما لا بد من الاشارة الى ان النص الذي قرأ في مجلس الوزراء يؤكد وجود تفويض من قبـــل الحكومة السورية لوزير

الخارجية ، في حين ان الامر لا يتعدى تكليف الوزير المشار اليه باستطلاع راي الحكومة المصرية بالحدود العليا والدنيا لنوع الرابطة بين البلدين .

ومن جهة ثانية ، نرى ان المشروع يجب ان لا يقتصر عرضه على مجلس الوزراء وحده ، بل على سائر الشخصيات السياسية المشتركة في التجمع النيابي الحالي الذي هو اساس ومرجع الحكومة السياسي ، وذلك رغبة في تبادل وجهات النظر قبل الاقدام على اتخاذ اي قرار في الموضوع .

واليكم تفاصيل ما دار في الجلسات المعقودة والتي كانت تحضرها الشخصيات التي اشتركت في اول اجتماع :

تعليق الوزراء على ملاحظاتي بشأن الوحدة

١ـ عندما ابديت ملاحظتي بأن الاسلوب المقترح سلوكه لا يأتلف مع الدستور السوري ثار علي « علماء » الوزراء : الحوراني والعسلي والكزبري والكيالي ، وتبعهم الوزراء الآخرون ورئيس الاركان ، وكلهم يستند في حججه الى ان العمل هو « ثوري » اكثر منه « فقهي » . فسألتهم عن الداعي الى الاستعجال ، فأجاب رئيس الاركان بأن ثمة خطرا يهدد البلاد لا نستطيع تداركه الا بالوحدة . فقلت بأن الاخطار على حد اقوالكم معشر الضباط تعاقبت على سورية منذ سنين عديدة وهي لا تزال سليمة ، فهل الخطر الآن اكبر من الماضي ؟ وما هو كنهه ومن اين مبعثه ؟ فلم يحر احدهم جوابا ، لكنهم ظلوا يرددون : الخطر كبير .

٢ـ ابديت اعتراضي على جعل نظام الحكم رئاسيا وابديت مخاوفي من ان يجر ذلك الى زوال الحكم الديموقراطي النيابي وصيرورة البلاد دولة يحكمها فرد بطريقة ديكتاتورية . ثم اضفت قولي بأن هذا النوع من الحكم قد جرب في بلاد عديدة وفشل فيها كلها واودى بها الى الهاوية . فتطوع الوزراء بمجموعهم للرد على ملاحظاتي ، كل بدوره ، كأنهم يتسابقون لتأييد المشروع بأقوال تنقل الى الرئيس العتيد فيرضى عنهم سلفا . وفي جملة ما اوردوه ان الولايات المتحدة يحكمها رئيس يتمتع بنفس السلطات المقترحة . فأجبتهم بأن سلطات الرئيس الاميركي واسعة ولكنها على اي حال محصورة في نطاق الجيش والسياسة الخارجية وبعض الامور الاخرى ، في حين ان كل ولاية مستقلة في شؤونها بادارة حاكم تتناول سلطاته جميع الشؤون ، عدا تلك المنوطة بالحكومة المركزية . وقلت ان سلطة الرئيس نفسه مقيدة في بعض الشؤون بموافقة مجلس

الشيوخ وبالمحكمة العليا . وكنت اتساءل : هل اننا سنأخذ الآن دروسنا من الولايات المتحدة ونترك سائر الدول الديموقراطية في العالم ، ام ان ثمة ترابطا بين الرغبة في التشبه بالنظام الامريكي وبين رغبة الولايات المتحدة في الخلاص من نظام الحكم في سورية الذي وقف اصحابه في وجهها ؟ ثم اخذ الحاضرون يعددون مساوىء الحكم النيابي البرلماني الــــذي انشىء في سورية في ظل دستور ١٩٤٩ . والغريب ان اكرم الحوراني كان في جملة المتهجمين على النظام البرلماني ، في حين انه كان في مقدمة من نادوا به وكانت له صولات وجولات في تهديم النظام السابق لدستور ١٩٤٩ ، مطالبا دائما بتوسيع صلاحيات مجلس النواب وتقليص صلاحيات الوزراء، وخاصة بجعل رئيس الجمهورية شبحا وخيالا .

وفي اثناء النقاش احتد عفيف البزري وتبرم من اعتراضاتي على النظام الرئاسي وقال : هل الحكم القادم سيكون ديكتاتوريا على ما تظن ؟ فاجبته بأنني ارجو ان لا يكون كذلك . فقال : « اطمئن فلن يكون ما تتخيله . » وعلى كل حال ، فقد وضعوا كلمة ديموقراطي الى جانب كلمة جمهوري ، فأصبح النص : « يكــون نظام الحكم جمهوريا ديموقراطيا رئاسيا ! » ولست ادري اذا كان البزري حينئذ جادا في الصميم ، ام انه كان يلاحق غاية في النفس . وعلى كل حال ، فقد كان البزري هذا اول ضحية للنظام « الديموقراطي » الذي دافع عنه بكل قوته ، وارغى وازبد وهدد من اجله !

ثم اخذ النقاش يدور حول تفويض الرئيس بوضع الدستور المؤقت او عرض الدستور نفسه على الاستفتاء . وتشعب البحث ، فتناول المدة بين وضع الدستور المؤقت ووضع الدستور النهائي . فقلت : « اذا كانت الفترة بين الدستورين قصــيرة ، فــلا اهمية كبرى للامر . انما المهم ان يؤخذ راي الشعب في الدستور النهائي ، على ان لا تتجاوز فترة ما بين الدستورين الشهر الواحد . »

فايدني الرئيس القوتلي في ذلك . ثم انتهى الامر الى الموافقة على ان لا تتجاوز الفترة شهرا واحدا ، وان يستفتى الشعب على الدستور النهائي .

٣ـــ اعترضت على مبدا الاستفتاء مبديا ان هذا الاسلوب يستعمله من يرغب في الحكم الدكتاتوري ، واقربهم الينا الشيشكلي وحسني الزعيم واشهرهم في التاريخ هتلر ونابوليون . وكانت نتائج الاستفتاء في جميع الحالات تظهر ان ٩٥٪ على الاقل من الاهلين

موافقون ، في حين ان احد الذين اشرفوا على الاستفتاءين اللذين جريا في سورية في ١٩٤٩ و ١٩٥٣ اكد لي ان عدد المشتركين في الاول لم يتجاوز ١٥٪ من المسجلين وفي الثاني لم يتجاوز ٥٪ . حتى ان مجلس الوزراء الذي كلف ، برئاسة الامير عادل ارسلان ، بتدقيق الارقام الواردة من المحافظات وجد ان مجموع تلك الارقام يفوق عدد الناخبين انفسهم ، فاضطر الى تنقيص عدد الناخبين الى ٩٨٪ !

واضفت قولي بان اكثرية الاهلين لم تصل بعد الى الحد الذي يؤهلها ابداء الراي في الدستور . فهي تؤخذ بالعاطفة وتنساق مع التيار ، فتصوت بالموافقة على اي دستور يعرض عليها . وهذا يعني ان المكلف بوضع مشروع الدستور يستطيع املاء ارادته وتكييف نظام الحكم القادم على حسب ميوله واتجاهاته . ورجحت فكرة انتخاب جمعية تأسيسية تعكف على وضع الدستور ، فيشترك في هذه الصياغة من لهم خبرة واطلاع وتنصهر الآراء والنظريات المتعددة بصيغة اقرب الى مشيئة الشعب .

ولم تجد هذه الملاحظات فتيلا . وزاد التحمس والاندفاع في ابداء محاسن نظام يضع اسسه شخص حاز على ثقة مجموع الشعب .

٤ ـ ابنت ان الاتفاق المعقود بين البيطار والرئيس عبد الناصر لا ينص على كيفية التصديق على الدستورين ، المؤقت والدائم ، سواء من حيث عرضهما على جمعية تاسيسية او مجلس نواب ، او باستفتاء شعبي . وهذا يدل على ان النية منصرفة الى اعتبارهما نافذين منذ صدورهما ، دون الرجوع الى اية هيئة ، مما يجعل هذا العمل اكثر جراة وخروجا على قواعد الديموقراطية .

وجوابا على بياناتي ، لم يتورع احد من الوزراء من الرد عليها ، كل على طريقته . لكنهم كانوا مجمعين على ان كل الخير في المشروع المقدم الذي استمرت المباراة في تعداد ميزاته وفضائله .

٥ ـ ثم وصل بنا البحث الى تكوين الاتحاد القومي ، فسألت الحاضرين عما يقصد به : هل هو جمع الامة كلها في صعيد واحد او إختيار اللائقين بالعمل السياسي وجمعهم في منظمة واحدة ، وما هو السبب في الغاء الاحزاب السياسية؟ فانبرى العسلي الى تبيان مضار الاحزاب وكيف انها لم تقم بالدور السياسي المطلوب منها ، وكيف كانت الحكومات تعاني الصعوبات من وجود فكرة الحزبية ومن

سيطرة هذه الاحزاب على سياسة الدولة واتجاهاتها . ثم عدد المشكلات التي كان الوزراء يعانونها من مطالب رجال الاحزاب ونوابها التي لا صلة لها بالامر العام ، بل كانت ترمي الى غايات خاصة ومنافع شخصية . واسهب الحوراني في تأييد العسلي وايضاح فكرته الرامية الى الاستغناء عن الاحزاب والحزبيات بكل شدة والحاح . وتبعهما سائر الوزراء ، كأن الاتفاق كان معقودا سلفا فيما بينهم ، او كأن الامر لا يخرج عن كونه تمثيلية حفظ كل منهم دوره فيها وراح يؤديه بكل امانة ودقة .

فأجبتهم بأن الامور اذا كانت جرت في سورية على الوجه السيء الذي ذكروه ، فمرد ذلك الى سوء قيامهم بقيادة احزابهم وسوء تفهمهم فكرة الحزبية السامية وتفسيرها بأنها اداة لتوزيع الوظائف والمنافع على المنتسبين اليهم . وقلت له انهم اجرموا بعملهم هذا ، ليس بحق بلدهم فحسب ، بل بحق فكرة الحزبية نفسها . فجعلوا الناس لا تنظر اليها الا نظرتهم هم اليها . لذلك فما هم جديرون بتسلم الامور العامة ، لان البلاد سوف يكون لها مجالس نيابية على كل حال . فاذا كانوا سيستمرون على سلوك هذه الطرق والوسائل في اكتساب عطف النواب والناس وتأييدهم ، فانهم سيسيئون في المستقبل كما اساءوا في الماضي . واما الاتحاد القومي فلن يقف في طريقهم ، وسيستعملون مع اعضائه نفس الاسلوب لكسب تأييدهم في سبيل تسلم دفة الامور والحفاظ عليها .

واضفت الى ذلك قولي بأن احدا لا يستطيع اقناعي بأن فكرة الاحزاب هي فكرة مغلوطة او بائدة ، لان الشعب منقسم بطبيعته الى اتجاهات سياسية او اجتماعية لا يمكن انكارها . اما جمع الامة كلها في صعيد واحد ، فأمر ظاهره خير ، لكنه فاشل عند التطبيق . وذلك ان تلك الاتجاهات لا بد من ظهورها حتى ضمن الحزب الواحد او في الاتحاد القومي ، وهي تؤدي الى انقسام داخل التكوين الواحد . ثم ما الضرر من بقاء الاحزاب تعمل علنا وصراحة ، فينضم اليها كل من يرى في مبادئها واتجاهاتها تطابقا مع ميوله وعقيدته ، ثم تختار الامة في كل انتخاب نيابي النائب بحسب عقيدته وشخصيته وسمعته . وهكذا تنتقل هذه الاتجاهات المتباينة الى مجلس النواب ، حيث يعلن كل فريق رايه الواضح في كل امر . عندئذ تفوز الاكثرية في رايها وتتحمل مسؤولية التوجيه في البلاد .

واما اذا جرت الانتخابات علـى طريقة الاتحاد القومي ، كما جرت في مصر ، حيـث استبعد الحكام من لم يرضوه مرشحا ، فان الفوز معقود حتما لانصار الحكومـة . وبذلك لا يستطاع الادعاء بان ثمة انتخابا صحيحا قد جرى ، بل ان الحكومـة اختارت بنفسها من سيراقبها ويحاسبها . فهل هذه هي الديموقراطية التي تدعون ؟

ولم اكن لاتصور الموقف الذي وقفه رجل كأكرم الحوراني من هذا الموضوع ، وهو الذي امضى شبابه في الحزبيـة الضيقة وبنى مجد اسمه على دفاعه عـن الحريات ومواقفه المتعددة في المجالس النيابية ، حيـث كان الاتهام بالمخالفة الدستورية يجري على لسانه ويلصق بكل وزير لمجرد مخالفة قانونية بسيطة ، صحيحة كانت أم مختلقـة .

واما العسلي ، فكان يضرب على الطاولة بيده الغليظة حتى كاد يكسرها ، وهو يقسم الايمان المتنوعـة بان رجالات الاحزاب ، وهو في مقدمتهـم ، اساءوا التصرف بحزبياتهـم ، وان ما تعانيه البلاد وما سوف تعانيه ليس الا نتيجة تلك التصرفات اللعينة !

ولحق الوزراء برئيسهم وبالحوراني في التأييد والدعم . وكنت انظر الى كل واحد مـن هؤلاء الذين قدر الله لهم ان يكونوا سادة الحكم في هذا الزمن . ثم تذهـب بي الذاكرة الى مطاردتهم النواب المستقلين لارغامهم على الانتساب الى حزبهم ، وكيف كانوا يهددون النائب المتردد او الرافض ، او يعدونه بالمنافع وبتأييدهم له في هذا الطلـب او ذاك .

ثم التفـت الـى الحورانـي متسائلا عن سبب دفاعي عن الاحزاب ، في حين انـي لست منتسبا الى احدها ، فضحكت وقلت له : « جريا علـى خطتكـم في الماضي » ، واضفت قولي هازئا : « ولانكم لم تقبلوني في حزبكـم ! » فاجـاب : « استغفر الله . لنا الشرف ! » وكان يدور في خلـد الوزراء ، بدون شك ، ان تحمسي للدفاع عن الاحزاب ناشيء عـن انني كنت مزمعا على تأليف حزب جديد ، في حين ان تشبثـي بتأليفه كان جوابا على سعيهم الى عدم السماح لغير المنتسبين الى حزب بالاشتراك في الانتخابات النيابية القادمـة .

لكن الحقيقة كانت ان الرئيس عبد الناصر اشترط على الضباط الذين ذهبوا الـى القاهرة لمطالبته بتحقيـق الوحدة ان ينسحب الجيش من السياسة ، وان يؤلـف اتحاد قومي . وقد نال الرئيس

المشار اليــــه بغيتــه بهذين الشرطين اللذين اسرع الضباط الى قبولهما . فهما يمكنان النظــام الجديد من العمل بحرية ، دون ان يقف في وجهه ضبــاط طموحون او مدنيون حزبيون . وهكذا ضرب عبد الناصر عصفورين بحجر واحد ، او بالاحرى اصاب منشأ عدم الاستقرار في سورية اصابة قاتلة .

اثر ملاحظاتي على الوزراء ثم على عبد الناصر

ولا ريــب في ان الملاحظات التــي ابديتها اثرت في نفوس الحاضرين . كما كان لها ، عند نقلها الى الرئيس عبد الناصر ، الاثر الظاهر في المشاريع التي قدمها الينا عند اجتماعنا معه في القاهرة . الا ان الوزراء ما تزحزحوا قيد انملة عن النص الذي جاء به البيطار من مصر ، لا ايمانا منهم بافضليته كما هو ، ولكن خوفا من ان يبدو منهم ما يزعج خاطر المصريين فيقصونهم عن المناصب .

وهذا الذي سردته حتى الان لــم يدر في جلسة واحدة ، بل في الجلسات العديدة التــي كان يعقدها رئيس الجمهورية في قصره ، يوما بعد يوم ، ويحضرها رئيس مجلس النواب والضباط الخمسة ، بالاضافــة الى الوزراء .

القوتلي يطرح قضية العفو عن عدنان الاتاسي ورفاقه

وفي احدى هذه الجلسات اقترح احد الوزراء ان تعلن الوحدة في نفس اليوم الذي يجتمع فيه اعضاء حلف بغداد في انقرة . وبعد اخذ ورد ، تقــرر ان يؤخذ رأي مصر في الامر . وجــاء الجواب في اليوم التالي بأن الافضل ان لا تتخذ خطوة يمكن اعتبارها تحد لاحد . فصرف النظر عن الاقتراح . وفي آخر جلسة قال القوتلي بعد مقدمة طويلة : « لقد ضحيــت بمركزي وتنازلت عن رئاسة الجمهورية ، فاريد منكم ايها الاخوان هديــــة مقابل هذا التنازل » . فاشرابت الاعناق نحوه لمعرفـــة كنه البدل الذي يطلبه القوتلي . ثم اردف قائلا : « زارني اليوم فخامة هاشم الاتاسي ، فابكاني حزنه وقلقه على ابنه عدنان المحكوم عليه بالاعدام ، ثم استبدل بالاشغال الشاقة المؤبدة . وقد طلب الي ان تكون فاتحــة العهد الجديد صدور العفو عنه وعن رفاقه » . ثم اسهــب القوتلي في الموضوع مكررا ومعيدا مظهر الحزن العميــق بتنهدات محرقة ، كأنه يقوم بدور تمثيلي في رواية محزنة . ثم بعد الانتهاء من الاخراج ، بدأ بسؤال الحاضرين عن رايهم . فاجاب الحوراني والعسلي بالموافقة ، اما انا فقلت اني ارى ان لا يرفــق اعلان الوحدة بهذا العفو ، بل يترك للمستقبل . واما الوزراء الاخرون ، فاجابوا بالموافقــة ، عدا الكلاس الذي كان جالسا بين الضباط وهم يتهامســون معه ، والذي اعلن بصوت

جهوري قائلا : « اذا قرر مجلس الوزراء العفو ، فاني مستقيل هذه الساعة من الوزارة » . واما البزري ورفاقه الضباط ، فاظهروا اشمئزازهم من اقتراح الرئيس . ولما طلب اليهم رايهم اجابوا بان الوقت غير مناسب . واسهب البزري في ذكر الاثر الذي سيتركه حتما هذا العفو الذي يرافق اعلان الوحدة ، فضلا عن التفسيرات والتاويلات المتعددة التي سيقابل بها مما يترك مجالا للظن بان سياسة الدولة الجديدة هي مغايرة للسياسة التي كانت تتبعها سورية ، الى آخر ما هنالك من المبررات لعدم الاقدام على اي عمل من شأنه فتح السبيل امام تخرصات الاعداء .

لكن القوتلي عاد الى الاصرار على ضرورة العفو من الوجهة الانسانية عن ولد بلغ حزن والده عليه مبلغا عظيما . وقال ان هاشم الاتاسي قدم للبلاد خدمات جلى تؤهله للمطالبة بمكافأة تبرىء جرحه وتشرح صدره .

ثم وقف الرئيس وقال اني سأترككم تتدارسون الامر ، واني انتظر قراركم في غرفتي . وخرج من قاعة الاجتماع .

ودار الحديث بين الحاضرين مجددا . وتشبث كل برأيه ، عدا الحوراني الذي عاد الى صف المعارضين . ولما راى الوزراء ان الضباط مصرون على رأيهم ، سكتوا بدورهم . وكلف الحوراني والبزري وانا بابلاغ الرئيس رفض طلبه ، فذهبنا اليه وقلنا له ان المجلس اتفق على ان الظرف غير ملائم لتحقيق الرغبة التي ابديتموها . ولم يجب القوتلي الا بلا حول ولا قوة الا بالله ، وكأني به رمى عن كتفه هذا الحمل . ولست ادري اذا كان القرار اغضبه فعلا ، ام انه خفف عنه عبء مواجهة الاتاسي بوضع مسؤولية رفض طلبه على عاتقنا .

ثم عدنا الى المذاكرة في موضوع الوحدة ، فاشار الرئيس بكتابة محضر بنتيجة الابحاث . فكتبه العسلي ودفعه هو والحوراني الي لتوقيعه . فقلت اني مخالف لما قررتموه ومتحفظ بالملاحظات التي ذكرتها ودونها السيد (؟) لكنني لا اريد ، من جهة ثانية ، ان احدث ازمة سياسية باستقالتي من الحكومة في هذا الظرف ، ولذلك فاني اوقع هذا المحضر متحفظا . والله اسأل ان يبدد في المستقبل تشاؤمي وان يحقق الفوائد التي عددتموها . ووقعت المحضر وتبعني الجميع بالتوقيع ، لكن بدون راي متحفظ . وفي الفترة التي مرت على الوزراء وهم يوقعون المحضر خطر في بالي ما قلته في آخر

الكلمة التي القيتها في مجلس النواب على اثر فوز القوتلي برئاسة الجمهورية ، وهو الدعاء الى الله تعالى ان يحفظ سورية . وها قد تحقق تشاؤمي فزالت سورية من الوجود برئاسة القوتلي !

وقبل ان ننهي الاجتماعات ، جرى البحث فيمن سينوب عن الحكومة بالذهاب الى القاهرة وتوقيع محضر الوحدة . واقترح احد الوزراء ان يكون الوفد مؤلفا من الوزراء الذين يرغبون في السفر الى القاهرة ، فوافقت على هذا الاقتراح ، على ان لا يتجاوز العدد ثلاثة وزراء . لكن الرئيس قال : « لا . يجب ان نذهب كلنا ! » فقلت : « وهل يصح ان تنتقل الدولة بمجموعها في طائرة واحدة وتترك البلاد بلا حكومة ؟ » فقال الحوراني : « ابقى انا » . وقال السراج : « وانا » . فتقرر في النهاية العمل بهذا الراي ، بانتظار راي القاهرة . ثم انفرط عقد الاجتماعات .

وكان الحوراني رئيس مجلس النواب ، في هذه الفترة ، يؤجل جلسات مجلس النواب ، مرة تلو مرة ، فلم يعقد المجلس اية جلسة طوال هذه المدة . فلا الحوراني دعا النواب الى الاجتماع ، ولا النواب طلبوا عقد اجتماع ، للاستماع على الاقل الى بيانات الحكومة عما تجريه من ابحاث ومفاوضات مع مصر . فكأن الخور وضياع الامل سادا افكار ممثلي الامة . فكانوا يشاهدون النزع الاخير لبلدهم ، وهم فاغرو الفم .. مشدوهون .

سفر الوفد السوري الى القاهرة لتوقيع اتفاق الوحدة

ومضت فترة يومين دون حدوث اي جديد . وفي مساء الخميس في ١٩٥٨/١/٣٠ قيل لي عند عودتي الى الدار ليلا بان اللواء البزري مر في الساعة التاسعة فلم يجدني ، فقال انه سيعود الليلة . لكنه لم يأت ، بل هتف قبيل منتصف الليل قائلا ان السفر تقرر في الصباح الباكر . فحزمت امتعتي وتهيأت للرحيل ، الى ان جاءت سيارة عسكرية نقلتني الى دار رئيس الجمهورية ، حيث توافد الوزراء . ثم امتطينا السيارات الى مطار المزة ، حيث ركبنا طائرة عسكرية اقلعت بنا في الساعة ٦،٤٠ . وكان القوم فرحين مستبشرين الا انا . اذ كنت كمن يساق الى عمل شاق .

وعندما حلقت الطائرة لاحظت انها تطير باتجاه الشرق الجنوبي ، وليس الغرب ، حيث الطريق الجوي المألوف . فسألت عن السبب فقال البزري : « اننا نخشى ان يتعرض اليهود لطائرتنا بسوء ، فيقضون على الحكومة السورية باسرها » . فقلت في نفسي ليتهم يفعلون . واضاف البزري قائلا بان الاحتياطات اتخذت وسوف

نطير فوق الاردن والسعودية . وهكذا امتدت بنا الرحلة اربع ساعات ، حلقنا فيها فوق السهول والوديان . واذ بنا نشاهد في اقصى اليمين مدخل خليج العقبة ، ثم البحر الاحمر ، ثم سهول ووديان ، ثم القاهرة .

وهبطت الطائرة في مطار الماظه العسكري ، فاقبل الرئيس عبد الناصر يستقبل القوتلي . فتعانقا ، والدموع تسيل من العيون — دموع الفرح بالعرش الجديد ، ودموع الاسى لفقدان كرسي الرئاسة . واختلط الحابل بالنابل . وتعانق الوزراء ، وكل يبارك لزميله الخطوة الجريئة . وكنت اشعر بان كلمات التهنئة التي وجهت الي كانت ممزوجة بشيء من الحقد والبرود .

وركب كل واحد منا سيارة خاصة اوصلتنا الى قصر القبة ، حيث اختلى الرئيسان . وبقينا نحن مع الوزراء المصريين نتناول القهوة والمرطبات في جو مشبع بالفرح والسرور . ثم قيل لنا ان الاجتماع المشترك سيعقد في قصر القبة في الساعة السابعة مساء ، فانصرف كل منا الى ناحية . اما انا فذهبت الى دار سفيرنا السيد عبد الرحمن العظم في حي الدقي ، حيث قررت الاقامة بدلا من قصر القبة الذي حل به الرئيس والوزراء السوريون .

واستوضحت من مضيفي عن الحال في القاهرة وعما يعلمه بشأن الوحدة ، فروى لي اخبار الاجتماعات التي عقدها الضباط مع الرئيس عبد الناصر واشترك في آخرها صلاح البيطار . وكانت هذه الاخبار لا تخرج عما كان وصل الى علمنا . ثم جاء للسلام علي فريق من ابناء عمي ، فوجدتهم مستبشرين فرحين . ولما سألتهم عن سبب هذا الشعور ، قالوا ان البلاد سوف تتخلص من البعثيين الاشتراكيين ومن التجمع . فقلت لهم بانني اشك في امكان ابعاد هؤلاء عن الحكم القادم . وعلى فرض تحقق ذلك ، فهل يعادل التخلص من اخصامهم السياسيين زوال دولتنا واستقلالنا وحرياتنا ؟ لكن العداء في نفوسهم ضد الاشتراكيين كان يحجب، عن عيونهم رؤية الحقائق مجردة .

وفي الموعد المحدود حضرت الى قصر القبة ، فوجدت الرئيس القوتلي والوزراء كلهم منتشرين في الشرفات المحيطة بالقصر ، يلتمسون دفء الشمس وينتظرون صدور ارادة الرئيس عبد الناصر للمثول لديه . وبعد مضي نصف ساعة ، ادخلنا القصر يتقدمنا القوتلي . فسلمنا على عبد الناصر وتوجهنا مع الوزراء المصريين

الى قاعـة فسيحـة توسطتها مائدة طويلة . وجلس الرئيسان متقابلين في منتصف الطـاولة ، وجلس الوزراء المصريون الى يمين عبد الناصر ويساره ، بينما احـاط الوزراء السوريون بالقوتلي . وتبارى الرئيسان بذكر مجـد العرب وتاريخهـم ، واشادا بمدح الاجداد . وكانت العروبـة والوحدة المسألتين اللتين ترددتا على لسانهما بدون حساب .

وكنت اتذكر ، وانا اسمع كلام الرئيس عبد الناصر ، ما كان يردده في ١٩٥٥ من ان مصـر ليست مستعدة بعد لتقبل الوحدة ، وكيف كان يرفض المشروع الذي قدمتـه اذ ذاك بتوحيد الجيشين وتنسيق اعمال وزارات الخارجية وربطهما بقيود صميمية ، والكلام الذي قاله لصبري العسلـي في مطلـع العام المنصرم من ان مجيء الوفد السوري الى القاهرة لبحث اسس الاتحاد الفيدرالي سابق لاوانه لان مصر لم تزل بعيدة عـن تقبل فكرة الاتحاد ! اما الان ، فحمدت الله في قرارة نفسي على ان مصر فتحـت عيونها منذ العام الماضي واصبحـت تنظر الـى الوحدة ، لا الاتحاد فحسب ، بعين الرضى والارتياح !

ثم تسابـق الوزراء المصريون والسوريون ، كل بدوره ، في تبيان محاسن الوحدة وتعداد حسناتها .

مشروع الدستور المؤقت

واستمر الاجتماع اكثر من ثلاث ساعات لم يبق في ذاكرتي ما جرى فيه من حيـث التفصيل . غير اني اذكر ان الرئيس وزع على الحاضرين صورة عـن الدستور المؤقت وصرح بأنه يعرضـه علينا لبيان الراي . وكان عنوانه : « الدستور المؤقت للدولة العربية » .

الباب الاول : الدولـة العربيـة

مادة (١) : الدولـة العربيـة جمهوريـة ديموقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الامـة العربيـة .

مادة (٢) : تتكون الدولة العربية من جمهوريتي سوريا ومصر .

مادة (٣) : الجنسية في الدولـة العربية يحددها القانون . ويعتبر عربيا كل من يحمل الجنسية السورية او المصرية او يستحق ايا منهما بموجب القوانين والاحكام السارية في سوريا ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثاني : المقومات الاساسية للمجتمع العربي

مادة (٤) : التضامن الاجتماعي اساس للمجتمع العربي .

مادة (٥) : ينظم الاقتصاد القومي وفقـا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء

العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

مادة (٦) : الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعيـة ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

مادة (٧) : العدالة الاجتماعية اساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث : الحقوق والواجبات العامة

مادة (٨) : العرب لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .

مادة (٩) : لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا عقابَ الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .

مادة (١٠) : تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة (١١) : الحريات العامة مكفولة في حدود القانون .

مادة (١٢) : الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للعرب والتجنيد اجباري وفقا للقانون .

مادة (١٣) : الانتخاب حق للعرب على الوجه المبين في القانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم .

الباب الرابع : نظام الحكم

الفصـــل الاول

مادة (١٤) : رئيس الدولـــــة هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصـــل الثانـــي : المجلس التشريعـــي

مادة (١٥) : ينشأ مجلس يسمى المجلس التشريعي يشكل من مائة وخمسين عضوا على الاكثر .

مادة (١٦) : اعضاء المجلس التشريعـــي غير قابلين للعزل ويصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية .

مادة (١٧) : يشتـــرط في عضو المجلس التشريعـــي ان يكون من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

مادة (١٨) : يختص المجلس التشريعي بالنظر في مشروعات القوانين ولا يصدر قانون الا اذا اقره هذا المجلس .

مادة (١٩) : اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى المجلس في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا واصدر . واذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم إلى المجلس واقره ثانية بموافقة ثلثي اعضائه اعتبر قانونا واصدر .

مادة (٢٠) : انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون

ولا يعفى احد من أدائها في غير الاحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون .

مادة (٢١) : لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدود .

مادة (٢٢) : يتولى المجلس التشريعي مراقبة اعمال الوزراء عن طريق توجيه الاسئلة ومناقشة المسائل العامة التي تدخل في حدود اختصاصهم وابداء الرغبات والاقتراحات في شأنها .

مادة (٢٣) : تجب موافقة المجلس التشريعي على المسائل الآتية :

١ — عقد قرض او الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة لسنة او لسنوات مقبلة .

٢ — الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والملحقة .

٣ — الحساب الختامي لميزانية الدولة والميزانيات المستقلة والملحقة .

٤ — اعلان الحرب .

٥ — معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة او التي تتعلق بحقوق السيادة او التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية .

٦ — اعلان حالة الطوارىء .

مادة (٢٤) : مقر المجلس التشريعي مدينة القاهرة ، ويجوز دعوته للانعقاد في جهة اخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة (٢٥) : جلسات المجلس التشريعي علنية ، ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية او ثلاثة من اعضائه ، ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة علنية او سرية .

مادة (٢٦) يكون للمجلس التشريعي لائحة تتضمن حقوق الاعضاء وواجباتهم والاعمال المحرمة عليهم والقواعد والاجراءات الخاصة بتنظيم كيفية اداء المجلس لاعماله . وتصدر هذه اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يجوز تعديلها الا بموافقة المجلس التشريعي . ويكون لهذه اللائحة قوة القانون .

الفصل الثالث : السلطة التنفيذية

مادة (٢٧) : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

مادة (٢٨) : اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصه أناب عنه احد الوزراء بعد موافقة المجلس التشريعي عليه .

مادة (٢٩) : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية يتولى رئيس المجلس التشريعي رئاسة الجمهورية .

مادة (٣٠) : يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم .

مادة (٣١) : يتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ

السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية ، ويجوز تعيين وزراء دولة ونوابا للوزراء .

مادة (٣٢) : لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة او تخفيضها ، اما العفو الشامل فلا يكون الا بقانون .

مادة (٣٣) : رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة .

مادة (٣٤) : القوات المسلحة في الدولة العربية ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة اراضيها وأمنها .

الفصل الرابع : القضاء

مادة (٣٥) : القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة .

مادة (٣٦) : يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .

مادة (٣٧) : جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام او الآداب .

مادة (٣٨) : تصدر الاحكام وتنفذ باسم الامة .

الباب الخامس : احكام عامة

مادة (٣٩) : مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية .

مادة (٤٠) : يبين القانون العلم الوطني والاحكام الخاصة به ، كما يبين القانون شعار الدولة والاحكام الخاصة به .

مادة (٤١) : لا تسري احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ؛ ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبية اعضاء المجلس التشريعي .

مادة (٤٢) : تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد عشرة ايام من تاريخ نشرها ويجوز مد هذا الميعاد او تقصيره بنص خاص في القانون .

الباب السادس : احكام انتقالية وختامية

مادة (٤٣) : كل ما قررته التشريعات المعمول بها في سوريا او في مصر عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها. ويجوز الغاء هذه التشريعات او تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور.

مادة (٤٤) : لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال باحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاجنبية وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ووفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة (٤٥) : الى ان يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة تصدر

الى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الاقليمي الحالي لكل من سوريا ومصر .

مادة (٤٦) : يستمر ترتيب المصالح العامة والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولا بها في كل من سوريا ومصر الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات رئيس الجمهورية .

مادة (٤٧) : يجري الاستفتاء على هذا الدستور المؤقت يوم ...... من شهر ...... سنة ١٩٥٨ .

مادة (٤٨) : يجري استفتاء لرئاسة الجمهورية يوم ...... من شهر ...... سنة ١٩٥٨ . ويباشر رئيس الجمهورية مهام منصبه من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .

مادة (٤٩) : يشترك في الاستفتاء كل من له حق الانتخاب في كل من سوريا ومصر وفقا للقوانين المعمول بها في كل منهما . وتتم الموافقة باغلبية الاصوات الصحيحة للمشتركين في الاستفتاء في كل من سوريا ومصر على حدة .

مادة (٥٠) : يعمل بهذا الدستور المؤقت من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي . ويتولى رئيس الجمهورية اعداد الدستور النهائي وعرضه للاستفتاء الذي يجري بذات الطريقة المتبعة بالنسبة للدستور المؤقت . وتتم الموافقة باغلبية الاصوات الصحيحة للمشتركين في الاستفتاء في الجمهورية العربية .

ملاحظاتي على الدستور المؤقت

والقيت نظرة عاجلة ابانت لي ان هذا المشروع يختلف عما جاء في محضر اجتماع عبد الناصر ــ البيطار ، وان فيه كثيرا من الامور التي طلبتها بدلا عن المثبتة في ذلك المحضر . فطلبت تأجيل البحث لكي يتسنى لنا دراسة المشروع دراسة مستفيضة ، فاجيب طلبي .

ولا بد من الاشارة الى الروح السمحة التي كان الرئيس عبد الناصر يتقبل بها ما يرد من اوجه النظر المخالفة لرايه ، فيناقش الامر بهدوء وبرغبة ظاهرة في اقناع مخاطبه بلهجة رقيقة والبسمة تعلو شفتيه . فقلت في نفسي : ليت زملائي يجرؤون على بيان رايهم الصميمي بعد ان لمسوا الجو الودي الذي كان يسود الاجتماع ، فيعبرون عما يخالج ضميرهم دون خوف ووجل . لكنهم لم ينتهزوا الفرصة وظلوا صامتين يهزون الراس تاييدا لما يقوله الرئيس عبد الناصر . ولم يشذوا عن هذه الخطة الا عندما اعلن الرئيس المشار اليه ترجيحه الاستغناء عن كلمة « الوزير » والاستعاضة عنها بسكرتير عام . فهب الوزراء كلهم وفي مقدمتهم القوتلي معترضين على هذا اللقب المستبدل . فضحكت وقلت بأني

اخالف القواعد المألوفة بأن يكون اعضاء الفريق الواحد منسجمين بحيث لا يخالف احدهم ما يقوله المجموع . فانا اؤيد فكرة الرئيس عبد الناصر ، خلافا لراي رئيس جمهوريتي . اذ انني اشعر بأننا اصبحنا فريقا واحدا ولم نعد فريقين . الا ان الرئيس عبد الناصر لم يشأ التشبث برايه ، فألقى في فم الوزراء المعارضين لقمة الهتهم عن سائر اللقم التي احتفظ بها لنفسه . وهكذا وافق على استبقاء لقب « الوزير » ، فنزل كلامه رطبا على نفوس وزرائنا، واستراحت ضمائرهم . صحيح انهم اضاعوا شخصية الجمهورية السورية واستقلالها ، لكنهم ربحوا منصب الوزارة واحتفظوا لوطنهم ولاولادهم واحفادهم بهذه الغنيمة الغالية !

واستأنفنا البحث في اليوم التالي بعد ان كنت قضيت الليل في درس المشروع الجديد . ومما استرعى انتباهي :

١ ــ ما جاء في المادة الاولى من الاقتصار على نعت الدولة العربية بالديموقراطية فحسب ، دون ما كان ذكر سابقا من انها رئاسية . والامر لم يختلف في الجوهر لان المادة (٣٠) ذكرت ان الرئيس يسمي الوزراء ويعزلهم .

٢ ــ ما جاء في المادة (٦) من ان الملكية الخاصة مصونة وبانها لا تنزع الا مقابل تعويض عادل .

٣ ــ ايجاد مجلس تشريعي يختار الرئيس اعضاءه من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

٤ ــ يجري الاستفتاء على هذا الدستور يوم (لم يذكر) من شهر (لم يذكر) سنة ١٩٥٨ .

٥ ــ يتولى الرئيس اعداد الدستور النهائي وعرضه للاستفتاء .

٦ ــ خلو المشروع من ذكر الاتحاد القومي .

ورايت عدم اعادة الاعتراضات التي سبق ان ابديتها في دمشق ، اذ انها ولا ريب عرضت على الرئيس واطلع عليها ولم يأخذ باكثرها . ولذلك حصرت ملاحظاتي على النقاط التالية :

اولا : طلبت المباشرة باجراء انتخابات نيابية جديدة بدلا من اختيار بعض النواب الحاليين في القاهرة ودمشق لاملاء مناصب المجلس التشريعي ، فدار جدال طويل لم يؤيدني به احد من زملائي السوريين .

ثانيا : طلبت تحديد المدة بين الدستور المؤقت والدستور النهائي بما لا يتجاوز الشهر فوجم الرئيس وقال : « شهر واحد ؟ » فقلت : « نعم . هذا ما اتفقنا عليه بدمشق . » ونظرت الى الزملاء مستنجدا بهم ، فأطرقوا برؤوسهم الى الارض وظهرت بلاغتهم في السكوت . فقال الرئيس : « فترة الانتقال دي مش ممكن تكون اقل من خمس سنين . لربما عشرة . » ولم استطع ، رغم الاعتراض الملح ، ان اثني الرئيس عن رايه ، فأنهيت ملاحظتي بالتصريح بأن بقاء النواب الحاليين مدة طويلة قد تمتد على راي الرئيس عشر سنين لا يأتلف مع موجبات الحياة الديموقراطية الصحيحة التي توجب الرجوع الى الشعب في مدة لا تتجاوز اربع سنين او خمس . وقلت اني اصر على ان حرمان البلاد من مجلس نيابي منتخب لا يلاقي من سورية قبولا حسنا !

وكان زملائي السوريون ينظرون ، بعضهم الى بعضهم ، ويتهامسون عن جراتي في مخالفة الرئيس برايه ، كأن المخالفة خروج على المعقول والممكن ، بل عن الوطنية او ربما حتى عن العروبة . ولم يخرجهم عن سكوتهم المطبق استنجادي بهم بالاشارة والغمز !

اما الاتحاد القومي ، فلم اجيء على ذكره لان الدستور جاء خلوا منه . وخشيت ان انا اثرت الموضوع ، فتحوا للاتحاد بابا خاصا في مشروع الدستور وادخلوه فيه .

تلخيص المبادىء العامة للدستور المؤقت

وانحصرت ملاحظات الوزراء الاشتراكيين في الاعتراض على عرض مشروع الدستور المؤقت على الاستفتاء واقترحوا ان ينص الاستفتاء على منح الرئيس المنتخب صلاحية نشر الدستور المؤقت. فتقرر تأليف لجنة لتلخيص المبادىء العامة التي احتواها المشروع لتدرج في بيان الرئيس امام مجلس النواب . فاختلى بعض الوزراء في قاعة اخرى ، ثم عادوا بعد مدة طويلة وتلوا الصيغة التي اتفقوا عليها بحيث اضافوا فقرة تتعلق بالاتحاد القومي . واليكم نص مشروع اللجنة :

اولا — سيقوم فخامة الرئيس شكري القوتلي في المجلس النيابي السوري يوم الاربعاء الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ بترشيح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . وفي نفس الوقت تصل رسالة من فخامة الرئيس شكري القوتلي الى رئيس مجلس الامة المصري ، تتضمن ترشيح فخامته للسيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهوربة العربية المتحدة ، ليتلوها السيد رئيس

مجلس الامة المصري على الاعضاء .

ثانيا ـ يتلو كل من الرئيسين شكري القوتلي وجمال عبد الناصر امام كل من مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصـــري المبادىء التالية : (١) الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جـــزء من الامة العربية . (٢) الحريات العامة مكفولة في حدود القانون . (٣) الانتخاب العام حق للمواطنين على الوجه المبين بالقانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم . (٤) يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الامة ، ويشترط ان يكون نصف الاعضاء على الاقل من بين اعضـــاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري . ويحدد عدد اعضائه ويتم اختيارهم بقـــرار من رئيس الجمهورية . (٥) يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية . (٦) الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقـــابل تعويض عادل وفقا للقانون . (٧) انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعفى احد من ادائها في غــــير الاحوال المبينة في القانون . (٨) القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغــــير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة . (٩) كل مـــا قررته التشريعات المعمول بها في سوريا وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها . ويجوز الغاء هذه التشريعات او تعديلها وفقا للنظام الجديد . (١٠) لا يترتب على العمل بهذا النظام الاخلال باحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاجنبية . وتظل هـــذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ووفقـــا لقواعد القانون الدولي . (١١) يستمر ترتيب المصالح العامة والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا النظـــام معمولا به في كل من سوريا ومصـــر الى ان يعاد تنظيمه وتوحيده بقرارات من رئيس الجمهورية . (١٢) يكون المواطنون اتحـــادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية. (١٣) يتولى رئيس الجمهورية اعداد دستور الجمهورية العربية المتحدة وعـــرضه للاستفتاء وتتم الموافقة باغلبية الاصوات الصحيحة للمشتركين في الاستفتاء .

واصر الاشتراكيون علـــى الغاء الفقرة الاخيرة ، فاستبدلت بالنص التالي : « يعمل بهذا الدستور المؤقت الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة . »

وهكذا سرنا بعد الطعام مباشرة في موكب مؤلف من عشرات السيارات الى قصر شويكار . ولاحظت ان الهتافات الموجهة تنادي بناصر والقوتلي وفي بعـــض الاحيان بصبري العسلي . وعندما

وصلنا الى القصر دعينا الى توقيع محضر اعلان الوحدة ، فوقعناه جميعنا واتجهنا الى الشرفة المطلة على باحة جانبية اجتمع فيها ما يقدر بالفي شخص يحملون اللافتات ويصرخون باعلى الاصوات ما امروا به من تحية العروبة والوحدة وعبد الناصر والقوتلي دون الانتباه للخطب والاقوال التي كانت تذهب ادراج الرياح . وخطب الرئيس عبد الناصر وتبعه القوتلي ورفعا يديهما متشابكتين . وظهرت في الصور الفوتوغرافية خلفهما ، والكآبة تعلو وجهي . وقد لاحظ احد الخبثاء فيما بعد ان اساريري كانت تنم عما يخالج فؤادي من معارضة للوحدة .

المناداة بقيام الجمهورية العربية المتحدة

وبعد انتهاء الخطباء امسك عبد الناصر بيد العسلي ودفعه الى ناحية الميكروفون وناوله محضر الاجتماع بالمناداة بقيام الجمهورية العربية المتحدة . ففرح العسلي ايما فرح بهذه اللفتة السامية وقال : « انه لشرف عظيم يا سيادة الرئيس . » فأجابه : « انه تقدير لخدماتك الجلى. » واليكم هذا النص الذي قراه العسلي من شرفة قصر شويكار بالقاهرة ، في ١٩٥٨/٢/١ :

في جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة في القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧هـ الموافق اول فبراير سنة ١٩٥٨م ، اجتمع فخامة الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر بممثلي جمهوريتي سوريا ومصر السادة : صبري العسلي ، عبد اللطيف البغدادي ، خالد العظم ، زكريا محيي الدين ، حامد الخوجة ، حسين الشافعي ، مأمون الكزبري ، انور السادات ، اسعد هارون ، عبد الحكيم عامر ، صلاح الدين البيطار ، كمال الدين حسين ، خليل الكلاس ، نور الدين طراف ، صالح عقيل ، فتحي رضوان ، عفيف البزري ، محمود فوزي ، كمال رمزي استينو ، علي صبري ، عبد الرحمن العظم ، محمود رياض .

وكانت غاية هذا الاجتماع ان يتداولوا في الاجراءات النهائية لتحقيق ارادة الشعب العربي ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين ، من ان شعب كل منهما ، جزء من الامة العربية . لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الامة المصري ، والمجلس النيابي السوري ، من الموافقة الاجماعية على قيام الوحدة بين البلدين ، كخطوة اولى ، نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذاكروا ما توالى في السنين الاخيرة من الدلائل القاطعة على ان القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ساد العرب في مختلف اقطارهم ، وحاضرا مشتركا بينهم ، ومستقبلا مأمولا من كل فرد من افرادهم .

وانتهوا الى ان هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب

الى الحرية والسيادة ، وسبيل الانسانية الى التعاون والسلام ، ولذلك فان واجبهم ان يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الاماني الى حيز التنفيذ ، في عزم ثابت واصرار قوي . ثم خلص المجتمعون من هذا كله الى ان عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية واسباب نجاحها قد توافرت بعد ان جمع بينهما في الحقبة الاخيرة كفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحا واكد انها حركة تحرير وتعمـــير وعقيدة تعاون وسلام .

لذلك رأى المجتمعون ان يعلنوا اتفاقهم التـــام ، وايمانهم الكامل ، وثقتهم العميقة ، في وجوب اتحاد سوريا ومصر ، في دولة واحدة ، اسمهـــا الجمهورية العربية المتحدة .

كما رأوا ان يعلنوا اتفاقهم الاجماعي على ان يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية ديموقراطيا رئاسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم رئيس الدولة ، ويكونون مسؤولين امامه .

كما يتولى السلطة التشريعية في هذه الجمهورية مجلـــس تشريعي واحد ، وسيكون لها علم واحد ، يظلل شعبا واحدا ، وجيشا واحدا ، في وحدة يتساوى فيها ابناؤها في الحقوق والواجبات، ويدعون جميعا لحمايتها بالانفس والمهج والارواح، ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها . وسيتقدم كل من فخامـــة الرئيس شكري القوتلي وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر ببيان الى الشعب يلقى امـــام المجلس النيابي السوري ومجلس الامة المصري ، في الاربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ ، يبسطان فيه ما انتهى اليه هـــذا الاجتماع من قرارات ويشرحان اسس الوحدة التي تقوم عليها دولة العرب الفتية .

كما سيدعى الشعب في مصر وسوريا الى استفتاء خلال ثلاثين يوما على اسس الوحدة وشخص رئيس الدولة .

والمجتمعون ، اذ يعلنون قراراتهم هذه ، يحسون باعمق السعادة واجمل الوان الفخر ، اذ شاركوا في الخطوة الايجابية ، في طريق وحدة العرب وتضامنهم ، تلك الوحدة التي عاشت تملأ قلوب العرب كأمل مرموق ، وهدف عظيم ، حقبة بعد حقبة وجيلا بعد جيل . والله نسأل ان يكلأ هذه الخطوة ، وما يتلوها من خطوات ، بعين رعايته الساهرة ، وبفضل عنايته السابغة ، وان يكتـــب للعرب في ظل الوحدة ، العزة والسلام .

القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق اول فبراير سنة ١٩٥٨ م

وبعد ان انتهت التلاوة بدأ العناق والمصافحة بـــين الحاضرين ــ بحسب علاقتهم، بعضهم مع بعض ــ للتعبير عن شعور الاغتباط بهذا الدمج .

ثم دفعنا وسط هذا الزحام الغليظ الى قاعة تصدرهـــا عبد

الناصر ، حيث اخذ يوزع علينا الاوسمة التي منحونا اياها — وهي وسام النيل للوزراء وقلادة الجمهورية لرئيس الوزراء صبري العسلي . وبذلك قبضنا ثمن موافقتنا على رغبات مصر .

وكان الناس حولي ينظرون الي شزرا كأنما اقترفت جرما . فاذا كلمني احد فتكلفا ، وان ابتسم فتصنعا . وكان الترحيب شديدا بالعسلي وبالبيطار . اما سائر الوزراء فكانوا يندسون في الصفوف ويستعطفون ويستنجدون ، او بالاحرى يستجدون ابتسامة صفراء على وجه احد الوزراء المصريين . وكانوا يطلقون النكات استدراجا لقهقتهم ، اذ كانوا عالمين بأن المصريين ارباب نكتة . وكان اكثر القوم اظهارا لانسجامهم هما صلاح البيطار والبزري . فكانا يروحان ويجيئان في الابهاء ، وايديهما متشابكة ، والابتسام ينفر من شدقيهما . وكنت اتساءل كيف تعمقت جذور هذه الصداقة والمحبة بين الرجلين ، وانا اعرف شعور البزري نحو البيطار ! على ان هذا الرياء المصطنع من الطرفين لم يدم طويلا . فعندما اعفي البزري من قيادة الجيش الاول ، ولم يكن مضى على تاليف الحكومة الجديدة سوى خمسة عشر يوما ، كان البزري جالسا في بهو فندق شبرد بالقاهرة فشاهده البيطار من بعيد . وبدلا من ان يقبل عليه ويظهر له اسفه لتسريحه ، تهرب من مواجهته متسللا خلف العواميد !

الفصل الثالث

قيام الجمهورية العربية المتحدة

نقل الي ابن عمي عبد الرحمن العظم ، سفيرنا في القاهرة ، ان التيار ضدي شديد جدا ، وان الجميع يعتقدون اني ضد الوحدة . وكنت اجيبه باني لست كذلك كما يزعمون ، فالوحدة العربية الشاملة هدف سعينا اليه من زمن بعيد . لكنني ضد ما يريدون تحقيقه من الحاق سورية بمصر والقضاء على كيانها وعلى ما حازته في الآونة الاخيرة من رفعة وسمو . فاصبحت الدول تنظر اليها كسيدة الموقف في الشرق الادنى ، يسعى البعض لازالتها من الوجود والقضاء على حريتها وسلوكها السياسي ، ويسعى البعض الآخر لاكتساب عطفها ومحبتها . فبينما الفريق الاول ينفق الاموال جزافا في سبيل اثارة الفتن وخلق المؤامرات وتأليب جميع الدول العربية ضدنا ، نرى الفريق الآخر يغدق علينا القروض والمساعدات الفنية والاسلحة والذخائر كي نستطيع الصمود تجاه من يريد القضاء على استقلالنا وحريتنا .

عداء المصريين لي

واني اجزم بأن العداء الذي كنت اشعر به في قلوب المصريين نحوي ناشىء ليس عن معارضتي كيفية تحقيق الوحدة والاساليب التي يرغبون فيها ، ولكن عن انني كنت القائل بالصداقة مع الاتحاد السوفييتي وبالاعتماد عليه لمحاربة امريكا وسائر الدول الاستعمارية. واما هم فكانوا في الحقيقة اقرب شعورا الى امريكا واميل الى التفاهم معها : الا ان موقف الولايات المتحدة من اسرائيل وعدم بيعها الاسلحة للعرب كانا السد الحاجز الذي لم يكن من السهل تجنب الاصطدام به . ولولا خوفهم من ان يتهمهم الناس بالاعتراف باسرائيل وقبولهم الصلح مع اليهود وما يؤدي اليه ذلك من انهيار الشعبية الكبرى التي حازها عبد الناصر في المحيط العربي ، لكانوا اقدموا على مصادقة الولايات المتحدة علنا والوقوف من الاتحاد السوفييتي الموقف العدائي الصريح .

الا ان المصريين ، رغم ادعائهم الحياد الايجابي ورفضهم الارتباط باي حلف عسكري مع امريكا او بريطانيا فقد ارضوا الامريكيين بمحاربة الشيوعية وملاحقة اتباعها في مصر وسورية ، تماما كما كان يفعل نوري السعيد في العراق . واما منح القواعد العسكرية وعقد المحالفات ، فقد صرف الامريكيون النظر عنهما نهائيا لانهم تأكدوا من انهم اذا الحوا على عبد الناصر واقنعوه بقبولها ، فانه يفقد شعبيته فورا ويصبح كنوري السعيد ، آلة غير مجدية . لكنه الآن يحقق لهم هدفهم بمنع انتشار الشيوعية في الشرق الادنى واحلال البرود في العلاقات بين سورية وروسيا محل الود والصداقة . وقد ارتضى الامريكيون ذلك خوفا من ضياع كل شيء من بين ايديهم .

مخطط امريكا في ايجاد زعيم للعرب

وقد سعى دالاس فيما سبق الى دعم الملك سعود ورفعه الى زعامة الامة العربية . فدعاه ايزنهاور بمطلع ١٩٥٧ الى واشنطن ووفق بينه وبين الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق .ثم جاء الملك سعود الى مصر واجتمع مع عبد الناصر والملك حسين والقوتلي ووزرائهم . غير انه فشل في محاولته تزعم الجبهة العربية التي كانت تعمل الولايات المتحدة على ايجادها . اذ رفض عبد الناصر تأليف تلك الجبهة والتفاهم مع الامريكيين ، لان عبد الناصر كان يريد هو نفسه ان يتزعم هذه الجبهة وان يتصرف بمقدرات سورية والاردن والسعودية ويساوم عليها . وهذا ايضا ما جعله يحارب حلف بغداد اذ شعر ان قيادة الدول العربية التي ستشترك في هذا الحلف سوف تكون للعراق ونوري السعيد لا له .

ثم ان هذا السبب نفسه هو الذي جعل عبد الناصر يتبنى فكرة الوحدة مع سورية .فقد ترامى عند قدميه المدنيون والعسكريون وسلموه زمام بلدهم وارتضوا بمحو كيان سورية . وكان من قبل يدعي بان الشعب المصري مازال غير متفهم ومتقبل للوحدة ، وذلك عندما كان المتفاوضون معه من الوزراء السوريين يحتفظون لسورية بكيان خاص وبلا مركزية واسعة ، بحيث لم يكن بامكانه المساومة على سورية تجاه الامريكيين وغيرهم .

وكان هذا كله من اسباب عدوله عن جعل الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية نيابية وتمسكه بان تكون رئاسية . ثم اصدر الدستور المؤقت ومنح نفسه حق التشريع في غياب مجلس النواب ، كما انه لم يدع البلاد الى انتخابات نيابية وقد مضى على اعلان

الوحدة نحو سنتين . كل ذلك لكي يضمن لنفسه حرية التصرف ، ليس بمقدرات سورية فحسب ، بل بمقدرات مصر ايضا ، دون رقابة نيابية . وتبع هذا التشبث ما قام به من اثارة الفتنة في لبنان لتهديم كيانه واقامة حكم يسير في ركاب سياسته ، وما قام به من اشعال الثورة في العراق لقلب نظام حكم عبد الكريم قاسم ، مشجعا الكيلاني وعبد السلام عارف على استلام الحكم توطئة لاعلان انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة . وبذلك تتم مناورته للاستيلاء على هذه المناطق الستراتيجية الهامة ولوضع اليد على منابع البترول وانابيبه من العراق حتى البحر المتوسط . فاذا اضفنا الى ذلك تسلطه على قناة السويس كان له ، حسب برنامجه ، رقعة كبيرة يحكمها كالسيد المطلق ويساوم عليها ما شاءت له اهواؤه .

وعندما كنت انا متوليا معارضة حلف بغداد كان الرضاء عني في القاهرة عظيما . ويشهد الله انني لم اتبع هذا الاتجاه بغية ارضاء عبد الناصر ، بل ارضاء لضميري وما كنت اخشاه من الخطر المحيق بسورية من جانب الدول المستعمرة وعملائها . لكن عندما قدمت مشروعي لتوحيد بعض المرافق السياسية والعسكرية مع مصر واصطدمت بمعارضة المصريين ، تبين لهم انني عنيد لا ارضخ الا لما اجده مؤتلفا مع مصلحة بلدي . لذلك فاني لم اتنازل عن مشروعي رغم المغريات التي لوحوا بها . فكان انهم عاكسوني في انتخاب رئيس الجمهورية السورية وسندوا القوتلي المطواع . ثم انهم لمسوا هذه المرة ايضا اني شديد المراس لا اطأطيء الراس امامهم كما يفعل زملائي .

وقبل ان تظهر معارضتي للوحدة بدأ السفير المصري في دمشق ، محمود رياض — والمضحك انني انا الذي رشحته لهذا المنصب والححت على عبد الناصر في تعيينه — يحرض الجرائد والاحزاب ضدي عندما بلغه انني مقدم على تأليف حزب سياســـي جديد . فهو في ذكائه وفطنتـــه استنتج ان النصر سوف يكتب لهذا الحزب وان الانتخابات النيابية القادمة سوف تمنحه اكثرية كبيرة في مجلس النواب تجعل منه الحزب المسيطر على مقدرات البلاد . فخشي ، لموقفي الحر المستقل ، ان لا اسلس لمصر القياد في توجيه سياسة سورية . وهكذا بدأ يعبيء ضدي ما استطاع ان يعبأه من حقد النواب وحسد رجال الاحزاب الاخرى . فنجح في ايقاع الفرقة بيني وبين اكرم الحوراني وجماعته ، بعد ان لوح لهم بان مصيرهم الاندحار

والابعاد والاقصاء ، اذا ما تم لي النجاح في الانتخابات المقبلة .

حفلة عبد الناصر على شرف الوفد السوري

وفي المساء اقام الرئيس عبد الناصر على شرف الوفد السوري حفلة عشاء كبرى في قصر عابدين حضرها ما يقرب من مئة مدعو . وعندما عدنا ، عبد الرحمن وانا ، الى داره قرب منتصف الليل هتف القوتلي له طالبا ان تقيم السفارة في الليلة المقبلة حفلة عظيمة في حديقة الدار . فاظهر السفير صعوبة تحقيق هذه الرغبة سواء من حيث دعوة المدعوين او تحضير الصيوان والطعام . لكن القوتلي اصر اصرارا شديدا . ثم بدأ السفير يتصل بالمحلات المختصة بهذه الولائم . ولم يأوي الى فراشه حتى انجز توصية جميع اللوازم . وقلت في نفسي : يا ليت القوتلي ابدى جزءا من هذا الاصرار في محادثات الوحدة ، لكان خفف قليلا عن سورية . لكنه كان يهتم بالولائم ومظاهر الابهة والعظمة اكثر من اهتمامه باي شيء آخر .

وكانت الحفلة حافلة بحسن الذوق في الترتيب وبجودة الاطعمة. وقد لبى الدعوة اكثر من الف شخص . والذي جلب النظر هو انه قبل موعد حضور المدعوين ، جاءت هيئة من قسم المباحث وطلب افرادها من السفير ان يجوبوا غرف السفارة ، واحدة واحدة . وسألهم عن السبب وعما اذا كان ثمة ما يستوجب هذا التدبير المخالف للعرف الدبلوماسي ، فأجابوه بأنهم يخشون ان يكون احد الناس قد اختبأ في مكان ما فيطلق على الرئيس قنبلة او طلقات نارية . ثم طلبوا منا ان نترك الغرفة التي كنا ننتظر فيها قدوم الرئيس ، فامتثلنا صاغرين . وفتشوا الغرفة وغيرها من الغرف والممرات تفتيشا دقيقا واحتلوا الدار ووضعوا في كل زاوية منه حارسا . وكان وجه السفير يحمر شعورا بالانفعال الذي انتابه . فروحت عنه وقلت له : « هذا بدء الاحتلال والسيطرة ! وبعد اعلان الوحدة لن تبقى سفير دولة مستقلة بل احد رعايا الامبراطورية . »

وكنا قد عقدنا اجتماعا مع الرئيس والوزراء المصريين في الساعة الحادية عشرة ، انتهينا منه في الساعة الثالثة بعد الظهر. وبذلك فاتنا تناول طعام الغداء عند السيد جميل مردم بك الذي ظل هو ومدعووه ينتظرون حتى الثانية .

وفي هذا الاجتماع قرأ الرئيس عبد الناصر نص برقية وردته من امام اليمن يعلن فيها رغبته في الانضمام الى مصر وسورية باتحاد فيدرالي ، فاغتبط الحاضرون وصفقوا . لكن فاتهم ان يلحظوا ان

امام اليمن نفسه لم يقترح ان ينضم الى وحدة كالتي نحن نقيمها بين مصر وسورية ، بل رجح الاحتفاظ بكيان دولته وسيادتها المحلية . واعلن الرئيس انه سيجيب بالموافقة وبدعوته الى الحضور بنفسه الى القاهرة لتثبيت النصوص وتوقيع الاتفاق ، او الى ارسال وفد مفوض . ولم يبد الرئيس رغبته في ان يشترك احد من السوريين في هذه المباحثات . وكانت هذه اول بادرة منه بابعاد السوريين عن القضايا الاساسية وبافتتاح سياسة التسلط والانفراد بالحكم . وعقد الاتفاق فيما بعد على ايجاد « الدولة العربية المتحدة » التي تشترك فيها الجمهورية العربية المتحدة واليمن ويرئس اتحادها مجلس ثنائي مؤلف من رئيس الجمهورية العربية وامام اليمن ، ويرعى شؤونه مجلس مؤلف من مندوبين متساوين في العدد من كل فريق ، الى آخر ما هنالك من الشروط والقيود التي جعلت الاتحاد وهميا اكثر منه امرا واقعا وعمليا . ولم تمض سنة على توقيع الاتفاق ، حتى اعلن الامام سخطه على الاسلوب المصري . فبردت العلاقات واصبحت اجتماعات مجلس الاتحاد محل تندر الناس ، لا سيما ان رئيسه كان السيد احسان الجابري !

ولم اعد اذكر كل ما دار في هذا الاجتماع ، اذ اني كنت قطعت الامل بتعديل اي فقرة من مشروع الوحدة . ولم اكن ادري ان هذا المشروع نفسه سوف يتقلص في نص جديد قضى على الحسنات القليلة التي كان يحويها .

عودة الوفد السوري الى دمشق

وفي اليوم التالي اجتمعنا في قصر القبة وتوجهنا الى مطار الماظة حيث ودعنا الرئيس عبد الناصر ووزراؤه واعضاء السلك السياسي العربي وكبار رجالات العرب المقيمين في القاهرة ، مثل الحاج امين الحسيني والامير عبد الكريم الخطابي . وتعانق الرئيسان وتصافحت الابدي . وكان ذلك آخر وداع لرئيس دولة سورية المستقلة .

وبعد ان اقلعت الطائرة اخبرونا بان ثمة احتياطات وتدابير اتخذت لصيانة الطائرة وركابها من الوقوع في قبضة الصهيونيين . فلم نكد نطير من القاهرة حتى هبطنا في مطار صوير ، قرب السويس . وهناك ادخلونا في « هنكر » كبير مخصص لايواء الطائرات . وكان من الالومنيوم ، وكان البهو يحتوي كراسي وموائد خشبية متعددة . فجلسنا وقارنا بين قاعة الطعام الانيقة التي خصصوها لنا في قصر القبة وبين هذه الموائد المعدة لصغار الطيارين من الضباط . وجلبوا

لكل واحد منا صحنا مملوءا بالارز واللحم ، فوقه رغيفان من الخبز . ودار علينا الجنود باقداح الماء والاباريق ، فنظرنا ، بعضنا الى بعض نظرة الاستغراب من هذه الحفاوة المعدة لرئيس جمهورية . صحيح ان كرسيه زال من تحته ، لكنه لا يزال حتى الساعة يتمتع بأمتيازاته وبحق المطالبة بالمعاملة اللائقة على الاقل . وكان عفيف البزري يقول : « هكذا يأكل الضباط ، وهنا يجلسون » . فقلت : « هناك ، على كل حال ، قاعـات للجنود يجلسون فيهـا ويأكلون ، وليتهم يجعلوننا نشاهدها ! »

وبعد الانتهاء من تناول الطعام ركبنا الطـائرة من جديد ، فتوجهت بنا نحو الساحل . ولما وصلنا اليه ، لحظت اننا نقترب من البحر هبوطا . ولم تمض برهة حتى اصبحنا على علو عن الماء لا يتجاوز العشرة امتار ، فظننا ان عطبا طرأ على محركات الطائرة . لكن البزري انبرى يطمئننا ، فقال بان هذا هو الاحتياط الذي اتخذوه. فالطائرة عندما تكون على ارتفاع قليل عن سطح الماء لا تستطيع اجهزة الرادار التقاط اثرها ، وبذلك تنجو من المراقبة . وظللنا نطير على هذه النحو ، حتى اقتربنا من الساحل اللبناني ، فارتفعت الطائرة واجتازت جباله واوصلتنا الى دمشق بسلام .

مجلس النواب السوري يقر اتفاق الوحدة

وفي اليوم الخامس من شباط اجتمع مجلس النواب في الساعة الحادية عشـرة صباحا . وبعـد ان تليت رسالة رئيس الجمهورية رفعت الجلسة الى بعد الظهر ، حين تليت المضبطة التي وقعها النواب باعلان الوحدة وبترشيح الرئيس عبد النـاصر لرئاسـة الجمهورية وباجراء استفتاء لانتخاب الرئيس ومنحه صلاحية اصدار الدستور . ولم يتغيب عن الجلسة سوى النائب الشيوعي خالد بكداش ، اي ان بعض النواب الذين كانوا يهملون حضور الجلسات بانتظام لم يتأخروا عن الحضور هذه المرة ، بل اثبتوا وجودهم . وفي مقدمة هؤلاء نائب حلب السيد رشدي كيخيا الذي كان استقال من النيابة ورفض حضور الجلسات منذ اكثر من اربعة شهور . لذلك كان اشتراكه في هذه الجلسة برهانا على دعم حزب الشعب للوحدة مع مصر ، بعد ان فقد الامل بتحقيق الاتحاد مع العراق . ولعلهم اعتقدوا ان الوحدة معناها ابعاد الجيش عن السيطرة على شؤون البلاد الداخلية والخارجية .

وبعد ان طرح الحوراني ، رئيس الجلسة ، المضبطة عـلى التصويت وقوبلت بعاصفة من الهتاف المتواصل ، نهض النائب

سهيل الخوري وصعد على طاولته صائحا بملء شدقيه : « يعيش الرئيس عبد الناصر ... يعيش ... يعيش ... تعيش الوحدة .. تعيش .. تعيش ! » فاستغرب النواب هذا الهتاف الذي يشبه الهتافات في الحفلات الشعبية ، لاسيما انهم يعلمون ان الخوري الصغير كان الى زمن قريب عدو مصر ، يعارض التصريح الثلاثي والتفاهم مع مصر والسعودية ويدافع عن حلف بغداد !

ورفعت الجلسة واعيننا تجول في انحاء قاعة الاجتماعات ، قانعين بانها المرة الاخيرة التي نجلس فيها بين جدرانها المزركشة . وعادت بي الذاكرة الى ما شاهدته هذه القاعة من صدام بين الجبهتين الوطنية والاستعمارية ، وكيف كنا نهزم مؤيدي حلف بغداد ونشن عليهم الحملات الشديدة . وخيل الي انني اقرأ من فوق المنبر خلاصة المذكرة الامريكية، كاشفا بها القناع عن نوايا الاميركيين الحقيقية وعن اطماعهم في الشرق الادنى . وتذكرت الجلسة التي فشلت بها في انتخاب رئاسة الجمهورية ، وكيف ان حزب الشعب والحزب الوطني والكتلة الدستورية وكتلة العشائر وحدوا جهودهم واجتذبوا الى جانبهم فريقا من زملائي نواب الكتلة الديمقراطية ، يؤيدهم بذلك رئيس الاركان الزعيم شوكت شقير وتساندهم كل من مصر والسعودية ولبنان والعراق والولايات المتحدة وبريطانيا وحتى فرانسا . فصرفت الاموال ، وبذلت الجهود الجبارة لمقاومة نجاحي . وهكذا سقطت في معركة كان خصمي فيها كل تلك الدول العربية والاستعمارية ومعظم الاحزاب . على ان الذي اثلج صدري هو ان القوتلي لم يحز الاكثرية في الدورة الاولى وفاز في الدورة الثانية بتسعين صوتا مقابل واحد واربعين صوتا حرا . واخيرا عادت بي الذاكرة الى آخر جملة قلتها بعد ظهور نتيجة الانتخاب وفوز القوتلي، وهي حفظ الله سورية !

القوتلي يقيم الولائم

ولم يشأ الرئيس القوتلي ان تنتهي مدة ولايته القسرية الا باحتفالات وولائم ، جريا على عادته وطبعه بحب الظهور ، فتوالت الدعوات ظهرا ومساءا في نادي الشرق . اذ كان يرسل الى الهيئات ان تقيم له حفلة يتصدرها ، فتلقى الخطب في مديحه ، وبذلك ينسى مرارة انتزاع كرسي الرئاسة من تحته . وكان يجيب الخطباء بما لا يخرج على ما اعتاد عليه من الاسلوب الفارغ من المعاني . لكنه كان محشوا بعبارات العروبة والوطن الاكبر والوحدة والجهاد .. ولا ينقصه في الختام الا ان يحيي نفسه بنفسه ، نتيجة المديح المفطى

الذي كان يكيله لها . ثم انهى القوتلي موسم الحفلات بوليمة اقامها على شرف الوزارة . ولاحظنا انه لم يحتفل بنا حينما ولينا الحكم في العام الماضي ، وذلك لانه كان غير راض عن الوزارة . اما الآن ، فانه اقام لنا تابينا لا تكريما !

ثم فوجئت بزيارة اللواء بزري لي بعد ان كان انقطع عني منذ جرى بحث الوحدة . وقال لي : « ستقيم الاركان حفلة غداء لمناسبة انتهاء مهمتك كوزير للدفاع . » فشكرته وقلت له بان لا لزوم لهذه الحفلة . لكنه اصر مدعيا بان العادة جرت على اقامة حفلة لكل وزير يغادر وزارة الدفاع . ولم اشأ الاصرار على الاعتذار حتى لا يفسر ذلك تفسيرات شتى . وفي هذه الحفلة خطب اللواء البزري مادحا اياي حسب العادة، فأجبته بأن تلك كانت المرة الخامسة التي تسلمت فيها وزارة الدفاع وتركتها لكني في هذه المرة فرح بهذا الترك، لان ما كنت اسعى اليه بكل قواي ، وهو توحيد الجيشين السوري والمصري ، قد تحقق ولله الحمد . والتفت الي محمود رياض الجالس عن يميني واحنى راسه . فقد كان مطلعا على ما جرى بحضوره من مناقشات بيني وبين عبد الناصر والصاغ صلاح سالم ، كنت اطالب فيها بايجاد صندوق مشترك يؤدي الى توحيد الجيشين . لكنهما كانا يرفضان ذلك .

الاستفتاء على مشروع الدستور المؤقت واقراره

ثم اعدت العدة لاجراء الاستفتاء الذي حدد موعده في الحادي والعشرين من شهر شباط . وجاءت قسائم الانتخاب من مصر مطبوعة جاهزة ، ووزعت على اللجان . وفي صباح اليوم الموعود اجتمعنا في دار رئيس الجمهورية ، حيث تقرر ان يسير الوزراء وضباط الاركان بقافلة من السيارات الى مركز الانتخابات في حي الشاغور ، مسقط راس الرئيس القوتلي .

فسارت القافلة مسرعة . وبينما كنت الهو بالنظر الى الجهة اليمنى من الشارع ، اذا بصدمة شديدة تلقيني على الجدار الحاجز بين مقعدي ومقعد السائق . فوقعت نظارتاي على الارض وارتطم راسي بالزجاج وجرحت يدي وارتميت في ارض السيارة على غير وعي . وكانت سيارة فاخر الكيالي هي السبب في تصادم سيارتي بالسيارة التي كانت تسير امامها والتي يستقلها هاني السباعي وزير المعارف ، فارتطم راسه بالزجاج الخلفي وسال منه الدم . وقلت في نفسي هذا فال غير حسن . ثم لحقنا الموكب ، فاذا الازدحام في سوق مدحت باشا يوقف رتل السيارات على مسافة تزيد على المئة

متر . ولم يكن ثمة سبيل لوصول سيارتي امام مركز الانتخاب ، فأشرت على السائق بأن يذهب بنـــا الى مركز سوق ساروجه ، حيث سجل ولادتي . وهناك لم اجد اثرا للازدحام المصطنع امام مركز الشاغور . فكان الموظف جالسا وراء مكتبه ينتظر المقترعين على غير جدوى . فنظرت الى السجل الذي يشطب فيه اسم كل مقترع عند قيامه بهذا العمل، فرأيت ان المشطوبين لا يتجاوز عددهم العشرة . ولما خرجت من المركز لم اجد على الباب الخارجي احدا ما عدا جنديا جاء لحراسة الصندوق !

وفي المساء وردت الينا نتائج الاستفتاء ، فاذا بها تشير الى ان ٢٥ر٩٩٪ من اصحاب الحق في الاقتراع قاموا بواجبهم . حتى ان نتائج بعض المدن كانت تدل على ان جميع اصحاب هذا الحق اشتركوا في التصويت . وفي جملة هذه المدن ، تلك التي كان ينتمي اليها احد الوزراء فاخر الكيالي . وهذا اقترع في مركز الشاغور مع زملائه ، فهل اقترعوا بالنيابة عنه ؟ والحقيقة ان نسبة المقترعين لم تتجاوز ٥٪ من اصحاب الحق فيه ، لكن الصناديق ملأت اوراقا زادت في بعض المراكز على عدد المسجلين . وذلك تماما كما تم في التصويت العام الذي جرى في ١٩٤٩ لانتخاب حسني الزعيم ، وفي ١٩٥٣ لانتخاب الشيشكلي . وهكذا كانت النتائج واحدة كلما اشرف الجيش على حماية الصناديق .

وفي اليوم الثاني قدمت الحكومة كتاب استقالتها لتفسح المجال امام الرئيس المنتخب ليضع موضع التنفيذ الدستور المؤقت وليؤلف الحكومة الجديدة . فجاء الرد من القاهرة بان تستمر الحكومة في تصريف الشؤون العامة .

عبد الناصر في دمشق

وفي صباح ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ هتف لي احد الاصدقاء بأن الرئيس عبد الناصر وصل قبل قليل الى مطار المزة وتوجه توا الى دار القوتلي ، فانتظرت ان يردني طلب بالحضور اليه . لكن الانتظار طال دون جدوى ، فعزمت على الذهاب ، وهناك رأيت الحشود بدأت تتجمع امام الدار ، فلم اتمكن من الدخول الا بشق النفس . وكان عبد الناصر والقوتلي والعسلي وعامر وسائر الوزراء والضباط واقفين على الشرفة فوق المدخل يحيون الجماهير وتحييهم ويتناوبون الخطب . وظلت الجماهير تتجمع حتى غصت الشوارع المحيطة بالدار وبقصر الضيافة . ثم نزل الرئيسان والوزراء الى البهو الكبير ينتظرون ان تتمكن قوى الامن من شق طريق لسيادة

الرئيس . وفي جملة ما قاله عبد الناصر حينذاك : « لم اكن اظن ان الشعب المصري يتقبل الوحدة بهذه النسبة الكبيرة . اذ كانت نتائج الاستفتاء في القطر المصري كما اعلنت تدل على ان ٩٩٫٨ من اصحاب حق الاقتراع اشتركوا فعلا . وهذه اكثر من النسبة المعلنة في دمشق عن النتائج في القطر السوري . فقلت في نفسي : اذا كانت الحكومة المصرية اتبعت الطريقة نفسها التي اتبعتها الدوائر الرسمية في سورية ، فالامر غير مستغرب !

ولما طال بنا الانتظار على غير طائل اخذ عبد الحميد السراج على عهدته ايصال الرئيسين الى دار الضيافة تحت حراسته . وحين خرجا من الباب تدفقت الجماهير على السيارة المكشوفة التي استقلاها . ورغم وقوف الحرس الخاص على رفاريف السيارة وفي مقدمتها ومؤخرتها فقد كادت الجماهير ان تطبق على الرئيسين !

وقد ظهر في الجريدة السينمائية كيف اوشك نفس القوتلي ان ينحبس ، فامتقع لونه وصار يلوح بيديه كالغريق المشرف على الهلاك .

وبعد ساعتين تمكنت السيارة من اجتياز المسافة بين دار القوتلي ودار الضيافة التي لا تتجاوز مئة وخمسين مترا ... وظلت الجماهير المحتشدة طوعا او غصبا محيطة بالقصر مالئة الساحة والشوارع المجاورة حتى ساعة متاخرة من الليل ، وهي تهتف وتهتف دون الانتباه لما كان يلقيه الرئيس بين فترة واخرى من خطب حماسية يشاركه في بعضها القوتلي والحوراني والعسلي والبزري.

وكان الناس باكثريتهم فرحين بتحقيق الوحدة التي ظللنا ندعو اليها عشرات السنين . وكان اكثر الشباب تحمسا البعثيون الاشتراكيون والشيوعيون . وفي آخر الامر وصلت جماهير القرويين التي بعثت دوائر الدرك باستجلابهم ، فجاءوا بخيولهم وطبولهم وزمورهم ورأياتهم يهتفون ويهزجون ويرقصون الدبكة . واخذ القوم ببهجة توحيد القطرين العربيين وراحوا يعللون النفس في مضمار الحرية والديمقراطية ومحاربة الاستعمار والصهيونية بقوى اعظم من ذي قبل .

ثم عاد الوزراء الى بيوتهم ، ما عدا من التصق منهم بحاشية الرئيس ، كالبيطار والكزبري والكيالي .

وفي صباح اليوم التالي اعلن الرئيس انه يستقبل وفود المهنئين بادئا برئيس مجلس النواب وباعضاء الحكومة . وحضرنا في الوقت

المعين ، فوجدناه واقفا في صدر البهو الكبير وخلفه السراج الذي ما ابتعد عن الرئيس لحظة واحدة منذ وطأت قدماه ارض الشام ، لكي يحرسه ويحفظه من الاذى . ومررنا امام الرئيس الذي اكتفى بمصافحتنا . ورحنا ننتظر الى العسلي لنرى ما سيفعله واذا بأحد مرافقي الرئيس المصريين يدلنا على باب الخروج . فخرجنا وسط الجماهير المحتشدة كالامس وسرنا مسافة طويلة حتى عثرنا على سياراتنا . وذهب كل منا الى داره ، واذ بالعسلي يهتف لي بأن الرئيس ابلغه اسفه لما حصل وانه يدعوه والوزراء الى العودة الى القصر . فسألت العسلي : « الأجل الوقوف خلفه الى جانب الحاشية ؟ » فأجاب : « اظن ذلك ! » فقلت له : « اني باق في الدار . » لكن العسلي والوزراء ذهبوا وبقوا ثلاثة ايام واقفين على اقدامهم خلف الرئيس حتى تمت مراسم التهنئة . ثم عاد منهم الى داره من عاد ، وبقي من بقي بغية التزلف .

ولم يستقبل الرئيس ، بقصد التشاور معه ، سوى القوتلي والحوراني والعسلي ، بناء على الحاح الكيالي في عدم اغفال العسلي . وكان المنتظر ان يستدعي الرئيس الجديد رجال السياسة كلهم لاخذ رايهم والتشاور معهم ، لكن ظهر فيما بعد ان الامر مبيت، وهو الاكتفاء بالعسلي والكيالي والحوراني والبيطار وبعض الضباط الذي سهلوا له مهمة وضع اليد على سورية . واكتفى من العسلي بالاجتماع اليه في مكتبه مستطلعا . وكان الشيء الوحيد الذي فاتحه به عبد الناصر هو انه يشفق عليه من ان يعينه رئيسا للمجلس التنفيذي لان المهمة في اول الامر شاقة ، حتى ان البغدادي نفسه رفضها قائلا : « تريد ان تحرقني ؟ » واستمرت الخلوات بين الرئيس والحوراني ومحمود رياض طوال العشرة ايام التي سبقت اعلان الدستور المؤقت وتاليف النظام الجديد . ولم استغرب عدم دعوتي والبحث معي ، اذ اني كنت متاكدا من ان ليس لي دور في العهد الجديد . الا انني استغربت ان لا يدعى آخرون من سائر الاحزاب والفئات . وكنت اظن ان عفيف البزري سوف يكون رئيس المجلس التنفيذي،غير ان المستقبل القريب برهن على ان مسايرة الجماعة له لم تكن الا للافادة من مركزه لدى بعض الضباط حين اعلان الوحدة، لكي لا يشذ احد عن قبولها ، على ان يخرج من الحلقة بالتدرج هو وكل سياسي وكل ضابط له مركز مرموق . وهكذا اقصى البزري ، ثم تبعه كثير من الضباط ثم لحقهم العسلي . اما جماعة حزب الشعب والاخوان المسلمون وغيرهم من المستقلين فابعدوا عن المراكز وجرى

اطفاء اسمائهم ، بحيث لم تعد اية صحيفة تكتب عنهم ولو خبرا عن سفرهم او مرضهم او ما شابه ذلك .

واكتفى الرئيس بالعناصر الموالية له في الجيش ، وبجماعة حزب البعث الاشتراكي . فاعتمد عليهم في تنفيذ خططه ، وولاهم المراكز الحساسة في الدولة . اما اشتراك العسلي والكيالي وحومد، فلم يكن الا تغطية للحقيقة وطمسا لها .

ووصل الى المسامع ان الحوراني والبيطار والكلاس لم يتركوا احدا من رجال السياسة الا اتهموه بشتى التهم الحقيقية او الكاذبة. وقيل ان الكيالي ايضا لم يبخل في هذا المضمار . واذا كان الامر صحيحا ، فانه عمل مخز .

وسألني احد الاصدقاء سؤالا فيه الكثير من الدقة والانتباه . قال : « لم يكن البعثيون الاشتراكيون داعين الى الوحدة مع مصر في اول الامر ، وكانت جهودهم مقصورة على المطالبة بالاتحاد معها اتحادا فدراليا ، حتى ان هذه الجهود نفسها كانت تتنازعها فترات من الفتور والسكوت المطبق . فكيف انقلبوا بين عشية وضحاها فاصبحوا يعتبرون عدم الموافقة على الوحدة خيانة قومية ؟ »

لماذا دعا البعثيون الى الوحدة بدل الاتحاد

فاجبت صديقي : « لنفرض في البدء امرا لا شك عندي فيه ، وهو انهم في مجموعهم قوم وطنيون قوميون بلا مراء . لكن الى جانب هذا الشعور السامي تستحوذ عليهم نزعة الى السيطرة على الحكم وتكييف اتجاهه وسياسته حسبما يشاؤون . وهم لذلك لا يتأخرون عن اعتناق اي مذهب او مبدأ سياسي او طريقة حكم يرون فيها الطريق الموصل الى هدفهم . فكانوا ينادون بالديمقراطية وبالحياة الدستورية حينما كانوا يرجون منها ان توصلهم الى الحكم او السيطرة عليه . وهاك محاضر جلسات مجلس النواب من ١٩٤٣ حتى اوائل ١٩٤٩ ، ومن ١٩٥٤ حتى مطلع ١٩٥٨ ، فهي تشهد عليهم كلها . فغيرتهم على الدستور وعلى الحريات العامة كانت مترافقة في اقوالهم مع نقمتهم وتهجمهم على المخالفات الدستورية وما كان يرتكبه الوزراء — حقيقة او ظلما وافتراءا منهم — من خروج على القانون والتماس للاصدقاء والاقرباء . وقد ابوا الاشتراك في الحكم وتحمل مسؤلياته حينما لم يقتنعوا بانهم سائرون به حسب اغراضهم . لكنهم في كل وثبة قام بها احد الضباط الطموحين كانوا يسعون للتسلط عليه وتوجيه خطواته وسلوكه . ثم لا يلبث هذا الطوق الخانق ان تنقطع حلقاته ، فيفلت الدكتاتور من قبضة يدهم

ويبعدهم عنه . وعندئذ يرتمون في احضان المعارضة ويشتركون في المؤامرات المعدة لقلب النظام الذي اقصوا عنه . »

وهكذا التف الحوراني حول حسني الزعيم صبيحة انقلابه المشهور وصار له مكتب خاص في دائرة اركان الجيش ، الى ان اقصاه زعيم الانقلاب . وعندما انقلب الزعيم الحناوي على حسني الزعيم واستلم قيادة الجيش والسيطرة على شؤون سوريـــة ، اشترك الحوراني في الحكومة التي الفها هاشم الاتاسي كوزير للزراعة ، وذلك حتى اليوم الذي ثار فيه فريق من الضباط واعتقلوا الحناوي ورفاقه الضباط ، حين اصبح الحوراني ملازما للشيشكلي الذي عقد له لواء القيادة الفعلية . وظلت العلاقات طيبة بين الحوراني والشيشكلي الى ان شعر الاول بانه غير واصل الى اهدافه عن طريق الشيشكلي ، فقلب له ظهر المجن وبدأ يتآمر ضده . فنفاه الدكتاتور الى بيروت ، ثم عمل على ابعاده عن لبنـــان . فهرب الحوراني الى روما بصحبة البيطار وعفلق .

والمرة الوحيدة التي اخلص الحوراني فيها لنظام الحكم وسيده اخلاصا حقيقيا ، كانت اثر اعلان الوحدة . وما كان هذا الاخلاص مرتبطا بعقيدة ثابتة، وانما خلقته وغذته السلطة غير المحدودة التي منحها عبد الناصر لجماعة البعث الاشتراكي في ادارة شؤون الدولة وتكييف سياستها الداخلية والاجتماعية . ثم انه اطلق يدهم في ضرب خصومهم الضربات القاصمة ، وفي املاء دوائر الدولة بالمنتسبين لحزبهم وتمكين محاسيبهم واقربائهم من الاثراء والانتفاع وتخصيصهم بعشرات الالوف من الدونمات في اراضي الغاب ، بينما حدد قانون الاصلاح الزراعي لكل فرد مع عائلته ١٢٠٠ دونم فقط .

وهكذا اثبتت التجربة ان الحوراني وانصاره من البعثيين ومن الاشتراكيـــين هم كلهم انتهـــازيون للفرص ، يقتنصون لانفسهم ولمحاسيبهم الغنائم والمرابح ، ويسكتون عن انحطاط الحكم وتدهور البلاد ، ويرفضون الازمات الاقتصادية ولو هي عمت جميع الطبقات عدا طبقتهم — ولا يعترضون على قيام الحكم الفردي البوليســـي الدكتاتوري ولو زج في السجون الوف الناس وقتل منهم مـــن قتل وعذب من عذب وشرد من شرد ، ما دام ان القائم او القائمين بهذه الاعمال الشنيعة شركاؤهم في الحكم .

اما اذا ولى الحاكم وجهه عنهم وقص اظافرهم وقطع ايديهم وابعدهم عن التسلط على البشر ، فيا ويله منهم . فهو دكتاتور

مستبد ، وطاغية يستحق الشنق . مساوىء عهده لا تحصى ، مفاسده وعوراته لا تعد .

وما العروبة والوطنية المتطرفة والديمقراطية الدستورية الا ملاءات يلتف بها هؤلاء اخفاء لهزالهم الوحشي ، وقناعا يسترون به وجههم الشيطاني ، وذلك خداعا للناس وتخويفا لهم ، فلا يقاومونهم . حتى اذا ما كثر عديدهم وقويت سواعدهم ، القوا هذه البراقع وهجموا على فريستهم هجوم الذئاب على النعاج يعملون فيها تهشيما واكلا .

وقد خدعنا بهم قبلا ، واستهوتنا اقوالهم المعسولة ، وبهرتنا حميتهم وغيرتهم على الوطن ، وصفقنا لخطبهم الرنانة ، وافتخرنا بما روي لنا عن بسالتهم في حرب فلسطين التي تطوعوا لها ، فظننا بهم الخير وكان هو الشر بعينه . فاتفقنا معهم وحالفناهم ضد اصدقاء لنا واقرباء ، اعتقادا منا اننا نحالف قوما شرفاء مخلصين للوطن ، اعداء للاستعمار ، فاذا بهم يقلبون لنا ظهر المجن حينما لم يعد التحالف معنا مفيدا لهم، ويلتحقون بصف الوحدة دون الاحتفاظ لبلدهم بما يضمن له كيانه وحقوقه وفعاليته . وهم لم يكتفوا بتركنا وشأننا ، بل دابوا على محاربتنا وتهشيمنا وطي اسمنا في سجل النسيان .

وهكذا ، فلم يعد خالد العظم بنظرهم ذلك الرجل الذي كانوا يستنجدون به في الملمات ، يشدون ازرهم به كما كان الامر في الانتخابات النيابية في ١٩٥٤ وفي الجمع بينهم وبين الحزب الوطني لضمان تاليف حكومة تعارض اتجاه حزب الشعب في السياسة الخارجية وفي انتخابات رئاسة الجمهورية في ١٩٥٥ ، حين ادى وقوفه في المعركة الى تجنب حزب الشعب تقديم مرشح عنه ، وفي معارضة المشروع الذي قدمته الحكومة لاستلام مهمة اصدار النقد من المصرف السوري ، وفي جمع الكلمة لدعم الجمهورية المصرية على اثر تاميم قناة السويس ، وفي تاليف التجمع القومي في مجلس النواب الذي اتاح لهم الاشتراك عمليا في الحكم والتغلغل في دوائر الحكومة ، وفي الوصول الى منصب رئاسة مجلس النواب . . .

لكن خالد العظم حاول ان يؤلف حزبا سياسيا ، وهذا الحزب سوف يكتب له النصر في الانتخابات النيابة القادمة ، فيجتمع حوله عدد من النواب يبطلون سحر الاحزاب الاخرى ويأخذون زمام الامر بيدهم . ولو كانوا مطمئنين الى ان الجيش سوف يقف الى جانبهم ،

لهان الامر عليهم . ولكنهم ظنوا انه سيكون الى جانبي ، فيتم التضامن بين الاكثرية النيابية والقوى المسلحة . وبذلك لا يبقى في البلاد سوى القوى الشعبية من عمال وفلاحين ، وهم مع الشيوعيين فيها على تنازع وتصارع . وهذا خالد بكداش زعيم الشيوعيين الذين يحاربونه وحزبه ، فهو سيدعم جبهة خالد العظم . . . بذلك يتم جمع عناصر الامة كلها تحت زعامة العظم وسيطرته على شؤون الدولة والسياسة الخارجية ، فضلا عن زعامة عفيف البزري للجيش وزعامة خالد بكداش للقوى الشعبية . وهذه هي الطامة الكبرى . فلا حوراني ، ولا عسلي ، ولا قدسي ، ولا مبارك ، ولا عجلاني ، ولا قوتلي ، بل العظم وشركاؤه .

وقد وصل بهم الخوف الى حد توهمهم ان ثمة مؤامرة حكتها مع البزري وبكداش لقلب نظام الحكم واستلام زمامه والتحالف مع الاتحاد السوفييتي . وراحوا يشيعون هذا الامر همسا كأنه خبر سري قد اكتشفوه . فاثروا بذلك على عقول البسطاء ، وخاصة على الذين كانوا اذا ما ذكرت كلمة الشيوعية على مسامعهم ارتعدت فرائصهم خوفا على ممتلكاتهم وحرصا على مراكزهم السياسية او الاجتماعية من ان تغتصبها الكتلة الجديدة وتنتزعها من ايديهم .

محمود رياض يؤلب الناس ضدي

ولم يكن محمود رياض سفير مصر اقل منهم نشاطا في الدس علي في كل الاوساط ، لانه كان يرمي الى ايجاد جبهة تسير خلف عبد الناصر . وسواء كانت مثل هذه الجبهة على تفاهم قليل او كثير ، الا انه يكفيها تفاهمها ضدي وضد سياستي الخارجية الرامية الى الاعتماد على صداقة الاتحاد السوفييتي ومساعداته العسكرية والفنية والمالية التي كان يقدمها لسورية ، وذلك لكي تستطيع الصمود في وجه اسرائيل والدول الاستعمارية بزعامة الولايات المتحدة . وهذا التفاهم السلبي تمكن محمود رياض من خلقه ضدي بتوحيد صفوف حزب الشعب واعضاء الكتلة الدستورية النيابية والعشائر والحزب الوطني وحزب البعث الاشتراكي . اذ قال لبعضهم : الوحدة مع مصر تقضي على نفوذ الجيش وتهدم اركان التجمع القومي . وهكذا عدل حزب الشعب وحلفاؤه عن الدعوة الى الاتحاد مع العراق وانساق مع الدعوة الى الوحدة مع مصر . وقال للاخرين: الحزب الجديد الذي سيؤلفه خالد العظم سيؤمن له الاكثرية في المجلس النيابي الجديد ، وبذلك تطير رئاسة الوزراء من يد الحزب الوطني . وهكذا طار صواب العسلي واتباعه . وقال للاشتراكيين :

العظم متحالف مع الشيوعيين ، فجمد الدم في عروقهم !

وكانت الاتهامات بانني شيوعي تنصب كالغيث في السنة الماطرة ، فتغسل ما في قلوب الاخصام من غل ونقمة . فتتضافر الجهود وتصفى القلوب وتتجه الافكار كلها بتلهف وشوق الى صاحب الرسالة الذي بعث به الله لينقذ سورية مما كان سيجرها اليه خالد العظم ، وهو جحيم الشيوعية والابتعاد عن الدول الساعية الى الحرية والسلام : الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى !

وكان منهم القومي العربي المتلهف الى جمع كلمة العرب ، والاقطاعي الخائف على ارضه من توزيعها على الفلاحين ، وصاحب المعمل الخائف على مصنعه من ان يتسلمه عماله ، وصاحب العقار الوجل على ممتلكاته من ان تصبح مشاعا للعموم ، والتاجر الحريص على حرية التجارة والعمل الحر ، وصاحب الثقافة الامريكية والانكليزية والافرنسية المشبع بفكرة الحريات ، وعملاء هذه الدول الاستعمارية واجراؤها ، سواء منهم من تغمست يده في المؤامرات العديدة التي جربت تلك الدول خلقها واثارة الفتنة بها او المحكومون من قبل المحاكم العسكرية لاشتراكهم بتلك المؤامرات .

وكان منهم البسطاء الذين خدعهم سراب العروبة والوحدة العربية ، والرعاع الذين تحملهم سيارات الجيش والدرك من الاحياء والقرى الى المدينة بسيوفهم ورماحهم يهزونها ويلعبون بها هازجين هاتفين كأنهم في عرس الضيعة .

خيبة الامل بالوحدة

كل هؤلاء خدعوا في اول الامر ، وراحوا يهتفون للوحدة ولعبد الناصر ، ويحمدون الله على انقاذهم وانقاذ اموالهم واملاكهم من خطر الشيوعية ، وذلك على يد عبد الناصر ، وبفضل الوحدة . اما خالد العظم ، فقد خلصوا منه ومن انصاره في الجيش وفي الاحزاب . واما سجن المزة ، فسيعشش فيه البوم بعد اليوم وتنسج العنكبوت خيطانها بين جدرانه . وهكذا تنجو النفوس من ظلم المكتب الثاني وزبانيته ، وينعم الجميع بنعمة الحرية والرخاء ، وتهرع بقية الدول العربية الى الانضمام بعضها الى بعض ، فتذوق اسرائيل مرارة سوء المصير !

فباي آلاء ربكما تكذبان ؟

لكن لم تكن مرت على اعلان الوحدة ستة شهور ، حتى بدا الناس يفتحون عيونهم ، ويصحون من سباتهم طائفة طائفة ، وفوجا بعد فوج . وكان اول من صحا ، فوجد نفسه ملقى في الشارع ،

عفيف البزري . فقد حلم انه تسلم قيادة الجيش الاول ، وانه تسلم رئاسة المجلس التنفيذي ، وبذلك اجتمعت في قبضة يده الشؤون العسكرية والمدنية ، فاصبح حاكم سورية المطلق ، يسوسها ويدير امورها كما ساس وأدار المحكمة العرفية بدمشق . لكن فاته ان عبد الناصر كان يضحك منه ، فرمى به ارضا ، كمـــا يرمي المرء بقشرة الليمون بعد ان يعصرها ويأخذ لبابها .

ثم كانت استفاقة طبقة الزراع من اهل حماه — من اهلي ومن سواهم — على عراء اجسادهم مما كانوا يملكون . وانصبت غضبة رجال الحزب الاشتراكي عليهم ، فنفذوا قانون الاصلاح الزراعي في حقهم بكل شدة ، حتى بالخروج على نصوصه تشفيا وانتقاما . والله يشهد اني كنت على خصام مع ابناء عمي ، الومهم على معاملتهم القاسية للفلاحين . لكنهم ما كانوا ليرتدعوا ، لاسيما ان رجال الحكومة كانوا يساعدونهم — على الاخص منهم صبري العسلي — فظنوا ان عجلة الدهر لا تدور ، وان كل حال لا يزول .

واما التجار ، فبدات صحوتهم بنسبة ما كان يصدر عن وزارة الاقتصاد الوطني من قرارات تبيح الاستيراد وتمنعه ،وتزيد التعرفات الجمركية صعودا بدون ترو ، وتصدر القرارات وتلغيها وتعود اليها فتعدلها ، وفقـــا لمشيئة الوزير ومصلحة اصدقائه او ملتمسيه من اصحاب العلاقة .

واما اصحاب المعامل ، فكفــت ايديهم عـــن ادارة شؤون العمال كما يفرضه قانون العمل . اذ اخذ الحكام يملون عليهم ارادتهم بتعيين الموظفين والعمال وبعدم السماح لهم بتسريحهم ، ولو وفقا لقانون العمل نفسه . وهكذا تكدست لديهم المنتوجات بسبب عدم تصريفها الى البلاد العربية المجاورة التي اقفلت حدودها في وجهها نظرا للعلاقات السيئة بفضل سياسة حكامنا !

واما اصحاب الاموال ، فقد ارعبتهم القوانين الصادرة ذات المفعول الرجعي ، فاخذوا يخرجون اموالهم الى لبنان وسويسرا ، خوفا من ان نصل اليها يد الطامعين .

وتدهورت قيمة الاراضي المعدة للبناء والابنية بصورة عامة لعدم الاطمئنان الى المستقبل ، وخشية صدور تشريع جديد ينص على تأميم العقارات والبيوت والدكاكين ، كما فعل تيتو .

واما الموظفون من مدنيين وعسكريين ، فسرح منهم المئات ،

وبات غير المسرحين غير مطمئنين الى بقائهم في الوظيفة . وجيء من القاهرة بالموظفين المصريين ، فحشدت بهم الدوائر واصبحت تعج بهم عجيجا .

ونقم الطلاب للتدخل في انتخابات رابطتهم . ثم هاجوا عندما صدر القرار بالغاء شهادة الدكتوراه في الطب والاقتصار في منحها على جامعة القاهرة .

واما الفلاحون الذين ظنوا انهم اصبحوا يملكون الارض التي كانت لابائهم واجدادهم على حد اقوال وزير الاصلاح الزراعي ، فقد لمسوا لمس اليد الفرق بين التدجيل والتنفيذ ، اذ لم تتغير حالهم عن ذي قبل . وجل ما هنالك انهم صاروا يسلمون الى مصلحة الاصلاح الزراعي ما كانوا يسلمونه الى صاحب الارض حصة معينة من المحصول ...

ولم توزع عليهم الاراضي ولم يخصص لاحدهم شبر منها . اما الاوراق التي وزعها عليهم شكري القوتلي وعبد الناصر وتيتو ، فظنوها سندات تمليك بما سيوزع عليهم من الاراضي . فبدأوا يتساءلون اذا كان نفعها في الماء وشربه يعود عليهم بأية فائدة .

واما رجال الاحزاب فقد منعوا عن العمل السياسي ، فانقطعت عنهم جماعاتهم ، الا رجال حزب البعث الاشتراكي الذي مارس في الخفاء نشاطه الذي كان يمارسه في العلن . فدخلت في عداده الانواع ، لا ايمانا بمبادئه المغرية ، لكن طمعا في الحصول على وظيفة ، او احتفاظا بمنصب معرض للزوال !

وبالاضافة الى اسباب نقمة هؤلاء جميعا ، ما كان من سلب الجرائد حرية الكتابة ، وفرض نشر المقالات التي يكتبها المحررون في دوائر الدعاية ، وهي تارة مع الشرق وطورا مع الغرب ، وتارة تمدح زيدا وطورا تشتمه. ناهيك بالقانون الذي صدر بتخيير اصحاب الصحف بين الاستمرار على اصدار صحفهم في هذه الاوضاع وبين اسقاط امتيازها وقبض التعويض الذي قدر بما يعادل مطالب موظفي ادارات الصحف وعمالها فقط ، بحيث لم يبق منه شيء لصاحب الصحيفة .

على ان الطامة الكبرى نزلت على رؤوس الرجال الذين تولوا قيادة سياسة سورية منذ اربعين عاما ، يلقون الدروس في الوطنية والعروبة ويوجهون خطى بلادهم نحو الحرية والاستقلال . اذ اصبحت العروبة بازا يتصيد به الحكام الجدد . فساءت العلاقات

بيننا وبين كافة الدول العربية بسبب المؤامرات التي حيكت والحروب الاهلية الداخلية التي اثيرت في بلادهـا ، وذلك بقصد الحاقهـا بالجمهورية العربية المتحدة او ارغامها على التبعية لها .

وتردت الامور في سورية في السياسة الخارجية وفي الحكم البوليسي وفي الشؤون الاقتصادية والمالية والعمرانية ، بحيث صار الناس يشكون من الوحدة كأنما هي السبب في هذه المحن . وفاتهم ان سوء معالجة الامور هو الدافع لهذا التردي .

وهذا ما جعل دعاة العروبة والوحدة العربية الكاملة يخشون ان يسفر عن هذه الخطوات ما يؤثر في عقلية المجموع ، ليس في سورية فحسب بل في لبنان والعراق وسائر البلاد العربية ، فيحجمون عن الالتحاق بالركب ويتخوفون من الوحدة العربية ، كمـا كانوا يتخوفون من الاستعمار والانتداب .

وكنت في الملاحظات التي ابديت ، وفي الدفاع عن المبادىء التي رغبت في جعلها اساسا للوحدة حريصا علـى ان تكون هذه الوحدة ، او بالاحرى هذه التجربة الجديـــدة كالمغناطيس يجذب العناصر العربية الاخرى للانضمام اليها. وكنت اخشى من النتائج. وقد تحقق مع الاسف ما كنت اخشاه. فتباعدت الامة العربية ، بعضها عن بعض ، في كل قطر . وبـات السوريون انفسهم غير راضين ، فيا للتعاسة !

شذذت عن ايراد الوقائع بتسلسلها التاريخي ، وابتعدت عن ذكر تتابعها بدافع السبق الى ذكر النتائج قبل ان ينتهي سرد الحوادث . فلنعد الى متابعة التطور في اخراج الوحدة الى الوجود .

مؤامرة ضد عبد الناصر

عندما وصلت الى دار السيد شكري القوتلي لحضور المأدبة التي دعا اليها احتفاءا بالرئيس عبد الناصر وصحبه ، وجدت الناس يهمسون بمؤامرة اكتشفت . ولم نفهم الحقيقة الا عندما اعلنت الخبر محطة الاذاعة بدمشق . وهو يتلخص في ان الملك سعود تولى بنفسه القيام بمؤامرة ترمي الى اغتيال الرئيس عبد الناصر ، وذلك باسقاط الطائرة التي سيمتطيها وهو راجع الى القاهرة ، املا في عرقلة تحقيق الوحدة بين مصر وسورية . وسردت محطة الاذاعة كيف ان النائب عزيز عباد اجتمع مع الملك سعود ، فاعطاه شكات بمبلغ اجمالي، قدره مليونان من الجنيهات الاسترلينية باسم عبد الحميد السراج . وذكرت ارقام هذه الشكات بما لا يترك مجالا للشك في صحة الخبر.

والحقيقة لا تخرج عما ذكر من حيث الوقائع . لكن ما لم يذع هو ان السراج نفسه بعد ان جاءه من يجس نبضه ، اراد توريط الملك فبعث عباد الى الرياض لينقل الى الملك اشمئزاز الجيش من الوحدة ويبين له ان في الامكان ايجاد عناصر في الجيش نفسه تتولى القيام بانقلاب عسكري يحول دون تنفيذ مشروع الوحدة ، وان الامر متوقف على تخصيص المال اللازم للنفقات الضرورية ولتأمين تأييد بعض الضباط . وقد صدق الملك ما نقل اليه . والمضحك في ذلك هو ان يدخل في روعه ان السراج نفسه هو الذي سيأخذ الامر على عاتقه.

فصدرت اوامر الملك بمنح المال لعزيز عباد ، وذلك شكاته بمليوني جنيه ، علق منها في جيب عباد مئة الف على سبيل السهو والغلط !

وعلق الملك سعود في هذه الاحبولة . فاضطر الى الاعتكاف وتسليم زمام الامور الى اخيه الامير فيصل .

اما السراج ، فقد كسب بذلك شعبية كبيرة . كيف لا ، وقد ضحى بعشرين مليون ليرة سورية في سبيل امانته وولائه لعبد الناصر والوحدة . وكان الملك سعود اول رئيس دولة يتناوله عبد الناصر بالطعن والشتم في الخطب العديدة التي القاها واذاعها من محطات دمشق والقاهرة الاذاعية . ولحقه فيما بعد الملك حسين وخروشوف وعبد الكريم قاسم وابو رقيبة وكميل شمعون وسامي الصلح ونوري السعيد وفاضل الجمالي ، بخطب قاسية اختلط فيها القذف والشتم بالتهديد وايغار الصدور والاثارة . وقامت على اثر هذه الخطب ثورات وفتن في لبنان والعراق ذهب ضحيتها مئات القتلى والوف الجرحى . ثم قتل نوري السعيد وسجن الجمالي واقصي الصلح ولم تجدد ولاية شمعون وجرح عبد الكريم قاسم في محاولة اغتياله . اما الملك حسين فصمد للتحدي والهجوم وقضى على المؤامرات التي حيكت ضده . اما خروشوف فلم يزل حيا يذرع الدنيا جيئة وذهابا ، لكنه لمس تباعد العربية المتحدة عنه وتقربها الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا . ولم يزل ابو رقيبة حيا يرزق ، رغم ما يزعمه من محاولة قتله بيد غذتها مصر بالسلاح .

ودرج الرئيس عبد الناصر على هذا الاسلوب الذي سبقه اليه هتلر عند ما كان يهاجم بنيش رئيس جمهورية تشكو سلو فاكية ، لانه كان يرفض اخضاع بلاده لمشيئة المانيا . وقد جرب الرئيس عبد الناصر هذه الطريقة لالهاب الجماهير حماسة وتقديرا لجرأة

زعيمها ، فسخر من اخصامه واوسعهم شتما وتحقيرا : دالاس ، وبلاك ، عند تأميم قناة السويس ، وغي موله ، وبينو ، والنطوني ايدن عند العدوان على بور سعيد . وكان اول رئيس دولة عربي يستعين بالقضاء على اخصامه بالشتم والسباب ، تمهيدا للقتال معهم . لكن القدر كان حريصا كل مرة على استجابة سؤال عبد الناصر ، فيهزم اعداءه قبل ان تصل يده اليهم . وهكذا نرجو ان نرى زوال اسرائيل من الوجود ، بفضل الهجوم بالاذاعات على بن غوريون واعوانه اليهود !

تأليف اول حكومة في عهد الوحدة

كنت قبل ان يعلن الرئيس عبد الناصر الدستور المؤقت ويؤلف الحكومة الجديدة اقضي الوقت الطويل في مكتب العسلي نتبادل واياه ما يصل الى علمنا من الاخبار . ولم يكن المشار اليه مطلعا على نوايا عبد الناصر . وكنا ننتظر على احر من الجمر اعلان تأليف الحكومة ، هو للاطمئنان على الاشتراك فيها ، وانا للخلاص من اعبائها . وعند انتهاء الدوام الرسمي ، ظهر الخميس ٦ آذار ١٩٥٨ ، عدت الى الدار ، واذ بالسيد صالح عقيل وزير الدولة المشرف على الدعاية والانباء يوافيني باول خبر صحيح منذ توليه شؤون المطبوعات وهو ان الوزارة الجديدة تألفت ولم يشترك فيها ، بالاضافة الى ، كل من اسعد هرون ، وصالح عقيل ، وهاني السباعي ، ومأمون الكزبري ، وحامد الخوجة . وكان هو بالطبع متأثرا من اغفال اسمه بين الوزراء الجدد . وقد انتهى به هذا التأزم الى اصابته بنوبة قلبية اودت بحياته ، رحمه الله . فقد كان رجلا طيب السريرة ، حسن السمعة ، عفيف اليد واللسان .

وكان تأليف الحكومة الجديدة على الوجه الآتي : عبد اللطيف البغدادي ، والمشير عبد الحكيم عامر ، واكرم الحوراني ، وصبري العسلي : نوابا لرئيس الجمهورية . وعبد الحميد السراج : وزيرا للداخلية في الاقليم الشمالي ، عبد الوهاب حومد : وزيرا للعدلية ، امين النفوري : وزيرا للمواصلات ، احمد عبد الكريم : وزيرا للشؤون البلدية ، فاخر الكيالي : وزيرا للمالية ، حسن جبارة : وزيرا للتخطيط ، صلاح الدين البيطار : وزيرا للدولة ، خليل الكلاس: وزيرا للاقتصاد .

وتعين عفيف البزري فريقا وقائدا للجيش الاول .

وكان تعليق العسلي على تأليف الوزارة هو انه احسن ما يمكن ان يعمله الرئيس . اما الاوساط الاخرى ، فقد استنكرت سيطرة

البعثيين الاشتراكيين على الوزارة ، والاقتصار على بعض الضباط وبعض الشخصيات الضعيفة .

وفي الوقت نفسه اعلن الدستور المؤقت وكان على غير ما جاء في المشروع الذي عرض علينا في القاهرة . وفيما يأتي نص الدستور المؤقت الذي اذاعه الرئيس عبد الناصر من دمشق في ٥ آذار ١٩٥٨ :

الباب الاول : الدولة العربية المتحدة

مادة ١ — الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الامة العربية .

مادة ٢ — الجنسية في الدولة العربية المتحدة يحددها القانون ويتمتع بجنسية الدولة العربية المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية او المصرية او يستحق ايا منهما بموجب القوانين والاحكام السارية في سورية ومصر عند العمل بهذا الدستور .

الباب الثاني : المقومات الاساسية للمجتمع

مادة ٣ — التضامن الاجتماعي اساس للمجتمع .

مادة ٤ — ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعي فيها مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

مادة ٥ — الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ولاتنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

مادة ٦ — العدالة الاجتماعية اساس الضرائب والتكاليف العامة .

الباب الثالث : الحقوق والواجبات العامة

مادة ٧ — المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .

مادة ٨ — لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة

مادة ٩ — تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ١٠ — الحريات العامة مكفولة في حدود القانون .

مادة ١١ — الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين والتجنيد اجباري وفقا للقانون .

الباب الرابع : نظام الحكم

مادة ١٢ — رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور .

الفصل الثاني : السلطة التشريعية

مادة ١٣ — يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الامة يحدد عدد

اعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ويشترط ان يكون نصفهم على الاقل من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

مادة ١٤ ـ يتولى مجلس الامة مراقبة اعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .

مادة ١٥ ـ يجب الا تقل سن عضو مجلس الامة عن ثلاثين سنة ميلادية .

مادة ١٦ ـ مقر مجلس الامة مدينة القاهرة ويجوز دعوته للانعقاد في جهة اخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ ـ يدعو رئيس الجمهورية مجلس الامة للانعقاد ويفض دورته .

مادة ١٨ ـ لا يجوز ان يجتمع مجلس الامة ، دون دعوة ، في غير دورة الانعقاد والا كان اجتماعه باطلا وتبطل بحكم القانون القرارات التي تصدر منه .

مادة ١٩ ـ يقسم عضو مجلس الامة امام المجلس في جلسة علنية ، قبل ان يتولى عمله ، اليمين الآتية : اقسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على الجمهورية العربية المتحدة ونظامها ، وان ارعى مصالح الشعب وسلامة الوطن ، وان احترم الدستور والقانون .

مادة ٢٠ ـ ينتخب مجلس الامة في اول اجتماع عادي له رئيسا ووكيلين .

مادة ٢١ ـ جلسات مجلس الامة علنية . ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية او عشرين من اعضائه ، ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع امامه تجري في جلسة علنية او سرية .

مادة ٢٢ ـ لا يصدر قانون الا اذا اقره مجلس الامة . ولا يجوز تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ رأيه فيه مادة مادة .

مادة ٢٣ ـ يضع مجلس الامة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية ادائه لاعماله .

مادة ٢٤ ـ لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستجوابات وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ٢٥ ـ يجوز لعشرين من اعضاء مجلس الامة ان يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شرح وتبادل الرأي فيه .

مادة ٢٦ ـ لمجلس الامة ابداء رغبات او اقتراحات للحكومة في المسائل العامة.

مادة ٢٧ ـ انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها لايكون الا بقانون ولا يعفى احد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون .

مادة ٢٨ ـ ينظم القانون القواعد الاساسية لجباية الاموال العامة واجراءات صرفها .

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

مادة ٢٩ — لا يجوز للحكومة عقد قرض او الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة .

مادة ٣٠ — لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدود .

مادة ٣١ — يعين القانون طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الامة ، كما يحدد السنة المالية .

مادة ٣٢ — يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الامة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل لبحثه واعتماده . وتقر الميزانية بابا بابا . ولا يجوز لمجلس الامة اجراء تعديل في المشروع الا بموافقة الحكومة .

مادة ٣٣ — تجب موافقة مجلس الامة على نقل اي مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد بها او زائد على تقديراتها .

مادة ٣٤ — الميزانيات المستقلة والملحقة تجري عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة .

مادة ٣٥ — ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الاخرى .

مادة ٣٦ — لا يجوز في اثناء انعقاد دورة مجلس الامة وفي غير حالة التلبس بالجريمة ان تتخذ ضد اي عضو من اعضائه اية اجراءات جنائية الا باذن المجلس. وفي حالة اتخاذ اي من هذه الاجراءات في غيبة المجلس يجب اخطاره بها .

مادة ٣٧ — لا يجوز اسقاط عضوية احد من اعضاء مجلس الامة الا بقرار من المجلس باغلبية ثلثي اعضائه بناء على اقتراح عشرين من الاعضاء ، وذلك اذا فقد الثقة والاعتبار .

مادة ٣٨ — لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الامة ، فاذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ الحل .

مادة ٣٩ — اذا قرر مجلس الامة عدم الثقة باحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة . ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير الا بعد استجواب موجه اليه . ويكون الطلب بناء على اقتراح عشرين عضوا من اعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة ايام على الاقل من تقديمه . ويكون سحب الثقة من الوزير باغلبية اعضاء المجلس .

مادة ٤٠ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولي الوظائف العامة . ويحدد القانون احوال نظم الجمع الاخرى .

مادة ٤١ — لا يجوز لاي عضو من اعضاء مجلس الامة ان يعين في مجلس ادارة شركة في اثناء مدة عضويته الا في الاحوال التي يحددها القانون .

مادة ٤٢ — لايجوز لاي عضو من اعضاء مجلس الامة في اثناء مدة عضويته ان يشتري او يستأجر من اموال الدولة او يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه .

مادة ٤٣ — يتقاضى اعضاء مجلس الامة مكافأة يحددها القانون .

الفصل الثالث : السلطة التنفيذية

مادة ٤٤ — يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور .

مادة ٤٥ — لا يجوز لرئيس الجمهورية ، في اثناء مدة رئاسته ، ان يزاول مهنة حرة او عملا تجاريا او ماليا او صناعيا او ان يشتري او يستأجر شيئا من اموال الدولة او ان يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه .

مادة ٤٦ — لرئيس الجمهورية ان يعين نائبا لرئيس الجمهورية او اكثر ويعفيهم من مناصبهم .

مادة ٤٧ — يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم . ويجوز تعيين وزراء دولة ونوابا للوزراء . ويتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ويقـوم بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية .

مادة ٤٨ — لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية او للوزير ، في اثناء مدة توليه منصبه ، ان يزاول مهنة حرة او عملا تجاريا او ماليا او صناعيا او ان يشتري ، او يستأجر من اموال الدولة او ان يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه .

مادة ٤٩ — لرئيس الجمهورية ولمجلس الامة حق احالة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأدية اعمال وظيفته . ويكون قرار مجلس الامة باتهام الوزير بناء على اقتراح مبرم من خمس اعضائه على الاقل . ولا يصدر قرار الاتهام الا باغلبية من اعضاء المجلس

مادة ٥٠ — لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها واصدارها.

مادة ٥١ — اذ اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى مجلس الامة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه . فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا واصدر .

مادة ٥٢ — اذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم الى المجلس واقره ثانية بموافقة ثلثي اعضائه اعتبر قانونا واصدر .

مادة ٥٣ — لرئيس الجمهورية ان يصدر اي تشريع او قرار مما يدخل اصلا في اختصاص مجلس الامة اذا دعت الضرورة الى اتخاذه في غياب المجلس على ان يعرض عليه فور انعقاده . فاذا اعترض المجلس على ما اصدره رئيس الجمهورية باغلبية ثلثي اعضائه سقط ما له من اثر من تاريخ الاعتراض .

مادة ٥٤ — يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ويشرف على ادارتها .

مادة ٥٥ — رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة .

الفصل الثالث : قيام الجمهورية المتحدة

مادة ٥٦ — رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الامة ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة . على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة او التي تتعلق بحقوق السيادة او التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامــــة .

مادة ٥٧ — لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارىء .

مادة ٥٨ — تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما مصر وسورية ، ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويقوم بدراسة وبحث الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة في الاقليم .

الفصل الرابع : القضـــاء

مادة ٥٩ — القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة .

مادة ٦٠ — القضاة غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين بالقانون .

مادة ٦٢ — جلسات المحاكم علنية ، الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظـــام او الآداب .

البـــاب الخامس : احكام عامة

مادة ٦٣ — تصدر الاحكام وتنفذ باسم الامة .

مادة ٦٤ — مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٦٥ — يبين القانون العلم الوطني والاحكام الخاصة به . كما يبين القانون شعار الدولة والاحكام الخاصة به .

مادة ٦٦ — لا تسري احكام القانون الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الامة .

مادة ٦٧ — تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد عشرة ايام من تاريخ نشرها ويجوز مد هذا الميعاد او تقصيره بنص خاص في القانون .

الباب السادس : احكام انتقالية وختامية

مادة ٦٨ — كل ما قررته التشريعات المعمول بها في كل من اقليمي مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لهــــا عند اصدارها . ويجوز الغاء هذه التشـــــريعات او تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور .

مادة ٦٩ — لا يترتب على العمل بهذا الدستور الاخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الاجنبية وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ووفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة ٧٠ — الى ان يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة، تصدر الى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الاقليمي الحالي لكل من سورية ومصر .

مادة ٧١ — يستمر ترتيب المصالح العامة والنظم الادارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولا بها في كل من سورية ومصر الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٢ — يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧٣ — يعمل بهذا الدستور المؤقت الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة .

جمال عبد الناصر

فروق اساسية بين هذا الدستور ومشروع الدستور الاول

وهنالك فروق اساسية بين هذا الدستور المؤقت وبين مشروع الدستور الذي بحثناه في القاهرة ، كما اثبته بنصه في الفصل السابق من هذه المذكرات . وهذه هي :

١ — لم يحدد الدستور المؤقت عدد اعضاء مجلس الامة بل تركه لرئيس الجمهورية، وهذا يتناقض مع مبادىء الديمقراطية.

٢ — اجاز الدستور المؤقت للمجلس التشريعي أن يسقط عضوية احد النواب ، وهذا ايضا غير جائز في النظريات الدستورية .

٣ — اجاز الدستور المؤقت لرئيس الجمهورية اصدار ما هو داخل في اختصاص البرلمان من تشريعات في غياب المجلس ، واشترط لالغاء هذه التشريعات اتفاق ثلثي الاعضاء . وفي حالة الرد يبقى تنفيذ التشريع المردود صحيحا في المدة المنقضية بين اصداره والاعتراض عليه . وهذا كله مناف لمبدا عدم جواز تخلي السلطة التشريعية عن صلاحية التشريع للسلطة التنفيذية . وهو يعطي رئيس الجمهورية صفة الدكتاتور ، ليس على الشؤون التنفيذية فحسب ، بل على الشؤون التشريعية .

٤ — لم يوضح الدستور المؤقت كيفية انتخاب رئيس جديد

اذا شغر منصب الرئاسة قبل اصدار الدستور النهائي ، الا اذا اعتبرنا ان نائب الرئيس يقوم بالمهمة حكما . في حين ان المشروع منح الرئاسة لرئيس المجلس التشريعي . وارى ان المبدأ الذي ورد في الدستور المؤقت افضل مما جاء في المشروع .

٥ ــ حرم الدستور المؤقت الشعب العربي في مصر وسورية من حق ابداء موافقتهم على الدستور المؤقت . وهذا خلاف ما كان اقره مجلس النواب السوري .

٦ ــ سلط الدستور المؤقت يد رئيس الجمهورية على البرلمان من حيث دعوته للانعقاد وفض اجتماعاته ، وبهذا خروج على مبادىء الدساتير النيابية البرلمانية التي حصرت هذا الحق بالمجلس نفسه . ويمنع الدستور المؤقت النواب من حق تعديل مشروع الميزانية الذي تقدمه لهم الحكومة ، وهذا خرق صريح لحقوق النواب الاساسية . اذ انه ، في هذه الحالة ، تصبح الميزانية التي تحضرها الحكومة نافذة بدون تعديل .

٧ ــ منح الدستور المؤقت لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارىء ، بدون استشارة مجلس النواب ، خلافا لما جاء في المشروع . وهذا ايضا مخالف للمبادىء الدستورية التي لا تجيز اعلان هذه الحالة الا في حالة الحرب او الاضطرابات العنيفة ، وبشرط موافقة مجلس النواب . ذلك لانها توقف مفعول جميع المواد الدستورية المتعلقة بحرية الافراد وبصيانة المساكن وغير ذلك من اطلاق يد الحكومة اطلاقا كاملا .

٨ ــ احسن الدستور المؤقت بذكر الحصانة القضائية ، لانها من مستلزمات الحياة العامة في الدول الحرة .

٩ ــ لم ينص الدستور المؤقت على عرضه على الاستفتاء الشعبي واكتفى بالتصريح بعرض الدستور النهائي على الشعب .

هذه هي المسائل التي ظهر فيها الفرق واضحا بين ما جاء في المشروع الذي وزعه علينا الرئيس عبد الناصر في اجتماعات القاهرة في اواخر كانون الثاني ١٩٥٨ ، اي قبل اعلان الوحدة، وبين ما جاء في الدستور المؤقت . وغني عن البيان ان المشروع ، بحد ذاته ، افضل من الدستور المؤقت ، هذا اذا صرفنا النظر عن ذكر المسائل التي هي في الاصل مخالفة للحياة النيابية الصحيحة .

وقد رايت ان اثبت هنا نص الملاحظات التي ارسلت الى عبد الناصر ، عن طريق احد رجال مخابراته بدمشق ، في ١٩٦١ :

ملاحظات ارسلتها الى عبد الناصر بشأن الحالة في سورية

١ — موقفي من الوحدة لم يتغير ، وقد عملت مع كل من سعى لتوحيد كلمة العرب وجمع شتاتهم ، وساظل مؤيدا للوحدة وداعيا لجعلها شاملة كل الاقطار العربية . وسبق ان ابديت عدم ارتياحي لاستبدال الوحدة باتحاد فدرالي . وعندما جرت المباحثات بشأن الوحدة في مطلع ١٩٥٨ ابديت في مجلس الوزراء ملاحظات على التفاصيل والاساليب سجلت بمحاضر تلك الاجتماعات في دمشق والقاهرة .

٢ — لدي آراء في شأن ما يجري منذ ذلك الحين ، سواء بتأييد بعض الخطوط العامة والقرارات او بابداء ملاحظاتي عليها عندما يبدو لي انها غير مؤتلفة مع المصلحة العامة . وهذه الملاحظات الايجابية السلبية لا تستهدف سوى الخير العام ، بل هي تدعو صاحب الامر الى الاستمرار في خطته او تعديلها او الرجوع عنها . وذلك كله حرصا على سلامة الوحدة ، لان الناس هنا وفي سائر البلاد العربية يظنون ان الوحدة مسؤولة عن الاخطاء . وهذا ما يجب ان يحال دونه . وجل من لا يخطىء . فالحكم قد يخطىء والناقد قد يخطىء ، وبارك الله بمن يخلصك النصح ويسديك الراي البريء ، وقبح الله من يجعل ديدنه التهليل والتكبير ويخفي عنك الحقائق ويقودك بنفاقه الى سوء العاقبة ، والشكر مرة لمن يخلصك القول ولو اخطأ ، ومرتين اذا اصاب .

٣ — لا ريب في ان كثيرين من الناس مشنزون اليوم من سوء الحال وعقم بعض التدابير التي افترض فيها معالجة الامور . وقد زاد سوء الموسم في السنين الثلاث الماضية في الضيق الذي يشكو منه المزارع والتاجر وغيرهما . ولو كان بعض المسؤولين في دمشق يستطيعون معالجة الامور بالتدابير الصحيحة ، ولو كفوا الناس اثقال التصاريح غير الصحيحة بقصد التطمين واغفال الحقائق ، لهان الامر واتخذت تدابير من شأنها التخفيف عن الناس وهم بتلك الازمات المالية الشديدة . غير ان الخبرة تنقصهم ويغشى نظرهم الغرور والاعتداد بالنفس .

٤ — كثيرون من المسؤولين المصريين ، ان لم يكن غالبهم ، يجهلون واقع سورية الاقتصادي والاجتماعي . وهم معذورون بذلك ريثما يكتسبون الخبرة الكاملة . وقد غشهم من اعتمدوا عليهم من

السوريين ، فساروا على ارشادهم في طريق لا تؤدي الى توطيد قواعد الوحدة واستجلاب القلوب .

٥ — اجتمعت قبل عامين بالسيد كمال رفعت في القاهرة وابديت له ملاحظات عديدة . وكان يتجنب شيوع خبر اجتماعنا . واني المس نفس الشعور الآن . فهل ثمة فائدة من هذه الاتصالات ؟

٦ — سيادة الرئيس لا يجتمع مع احد في سورية عدا الوزراء ، ويكتفي بما يقوله له هؤلاء . وثمة آخرون في سورية ممن خدموا البلاد في السابق واحسنوا تصريف شؤونها واوصلوها الى الذروة يستطيعون ان يخدموا هذا العهد ايضا برايهم المخلص ولا ينشدون اية مكافأة ولا يطلبون اية وظيفة مهما سمت . فالاستماع الى رايهم — ثم الاخذ بما يرى موافقا للمصلحة — من شأنه اطلاع الرئيس على الآراء العامة بمختلف وجوهها . واما الجنوح الى الحصول على هذه الآراء عن طريق اشخاص لا يفهمون في اكثر الاحيان ما هو السؤال ولا يستطيعون نقل الجواب كما هو ، فذلك لا يؤدي الى الغرض نفسه . فالاتصالات المباشرة افيد واضمن .

٧ — لقد وثقت البلاد كلها بالرئيس ولا تزال عند حسن ظنها به . وهي تطلب منه تحقيق آمالها به ، من حيث اقامة حكم محبب الى القلوب واستبعاد النظام الارهابي . والقلوب لا تستجلب بالشدة والقسوة ، بل بالرفق وحسن المعاملة . ونحن نضن على الوحدة ان تكون قائمة على التخويف ، بينما القلوب جاهزة لرعايتها والحفاظ عليها . ولو كانت الوحدة وليدة الضغط والارهاب لجاز صيانتها بالقوة . اما وقد نشأت عن رغبة عامة وترحيب كامل ، فما معنى الحرص على سلامتها بالشدة والعنف ؟

٨ — لا حاجة لتأكيد الاحترام والولاء للرئيس ، فهذا امر مفروغ منه . وقد لاقيت في هذا السبيل ، منذ ١٩٥٥ ، الشدائد على انواعها . ولا يزال مقامه عندي كبيرا ورجائي له عظيما بالنجاح ، لا سيما ان اي فشل سيعرض البلاد لكارثة . واما التعاون معه ، فمتى رفضته ؟ وما هو التعاون الذي استطيع معه ؟ وانا على اي حال حاضر لابداء رايي في كل ما يطلب مني او يعرض علي . غير انني لم استشر في مطلع قيام الوحدة باي امر ولم يعرض علي شيء رفضته .

٩ — ارى الفائدة كبيرة في ازالة الحجاب بين الرئيس والمرؤوس ، وفي اطلاق حرية القول وعدم مؤاخذة احد على كلامه او

رايه ضمن حدود القانون . فبذلك يستطيع المسؤول معرفة راي الناس ، فياخذ منه ما صفا ، ويفرج عن الناس ضيقهم وتذمرهم ، ويضمن لهم ايصال شكواهم الى مرجعها . اما منع الناس من الاجتماع بعضهم مع بعض ، ومضايقتهم بشتى الوسائل — كبخش اطارات السيارات والشتم والمضايقة — فليست هذه الوسائل من شان الدولة التي تخدم نفسها . وكذلك الحؤول دون الكتابة الحرة في الصحف (مع امكان احالة الكاتب الى المحكمة وفقا للقانون) اذا كان القصد منه اسكات الناس بالتهديد والوعيد . فهو انما يخلق الكبت والضغط ويثير التذمر وعدم الرضى .

١٠ — الدولة مكلفة بحماية الناس من تعدي بعضهم على بعض . اما اذا عمد المكلفون بحماية النـــاس الى ارتكاب نفس الاعمال التي يجب عليهم مكافحتها ، فالى من المشتكى ؟ وهل ترتفع سمعة الدولة التي يتقدم بعض موظفيها على هذه الاعمال ولا يمنع فاعلها والآمر بها عن الاستمرار في غيه ، على الاقل ؟ واذا دام الامر كذلك ، فمن يضمن انه لا يزيد في غلوائه فيتعرض للارواح وللاموال بالإذى الممنوح شرعا وقانونا ؟ ونحن الآن معذورون بعدم الاطمئنان ، لكن ايماننا بأن حياة الانسان في يد ربه ورهن القدر المحتوم يجعلنا لا نعلق اهمية كبرى على اي تهديد . ولا نخشى الموت لاننا واثقون ايضا بأن المسؤول الاول لا يرتضي لعهده ان تصطبغ نهايته بالدم البريء .

١١ — يشيع بعض الاذناب هنا ان جهاز الحكم المحلي سيتغير قريبا ، وان الجهاز الجديد ، بفضـــل رئيسه المرتقب ، سيوقف الاتجاه الاشتراكي في سياسة الدولة . وقد اخذت بعض الاوساط التجارية والصناعية تطمئن وتتقبل هذه الشائعة تقبلا حسنا ، كما راحت جماعات تسعى لاقامة حفلات تكريمية ، توطئة لخطة مكتومة يستفيد منها البعض .

١٢ — واما الاشتراكية فادين بها واريدها تطورية ترافق امكانيات البلاد وحاجاتها وتستهدف زيادة الدخل الضروري والعام . واحرى بأن يحدد لكل من القطاعين العام والخاص حدودا تتناسب مع الضرورة وامكانيات الدولة والافراد ، فلا يقضى على النشاط الضروري الذي اوصل البلاد الى الرفعة . كل ذلك وفقا لمخطط عام يحضره ، بالاشتراك والتفاهم ، خبراء الـــدولة واصحاب رؤوس الامـــــوال .

١٣ — لا خوف من السوريين ان يقوموا بثورة ضد الوحدة وهم قد ارتضوها . وهم لا يطلبون من الرئيس سوى اصلاح الحال . اما محاولة حمل الرئيس على ظن السوء بزيد وعمرو ، فما هي الا للإيقاع بالناس وحماية المراكز والمناصب .

١٤ — الشخصيات السياسية السابقة لا يكنون للرئيس اية ضغينة ، بل كل احترام وتبجيل . واجزم بأن الاجتماع معهم فرادى وجماعات يتيح للرئيس سماع ما يخفيه عنه من له مصلحة في احتكار اذن الرئيس . وعلى اي حال ، فهذه الاجتماعات تزيل من قلوب هؤلاء القوم شعور العزل والابعاد . ومن جهة ثانية ، فان ثقة الناس — قلتهم او كثرتهم — بهم لما تزال قائمة — هزلت او زادت — ولا يصدقن الرئيس ما ينقل اليه من ان شعبية زيد او بكر قد انخفضت الى الحضيض ، والا فما معنى تخوف اولئك منهم ومن اجتماعاتهم والسعي للحؤول دونها ؟ وهذه الثقة تخدم الوحدة ، لان الناس — عدا ما يمس مصالحهم الخاصة — يستوحون ما يبديه اولئك السياسيون من آراء او توجيهات . ولا يغترن احد بزوال فكرة الحزبية حتى الآن . وعلى سبيل المثال نذكر الاثر الناتج عن الدعم العلني الذي يبديه احد كبار الساسة السابقين . فلو كان سائر الساسة يسيرون على غراره ويظهرون للملأ ما يعتقدون بصلاحه ، لخمدت دسائس عمال الاستعمار ضد الوحدة وانجلت امور كثيرة بما فيه الخير العام . لكن هؤلاء الساسة مبعدون او مبتعدون . هم محاطون بهالة من الشك وسوء الظن يخلقها عدم الاتصال بهم مباشرة ، والاكتفاء بما ينقله الجواسيس المرتزقة عن لسانهم .

١٥ — استبشر الناس خيرا بقدوم شخصية مصرية كبرى ، كالمشير عامر ، الى دمشق لمعالجة الوضع ، باعتباره حياديا في الخلافات التي كانت سائدة من قبل . وقد ادت مهمة المشير احسن الثمرات ، وبدات امارات الارتياح تظهر . لكنها ما لبثت ، مع الاسف ، ان خمدت برجوعه الى القاهرة وابقائه فيها .

١٦ — اردنا بهذه الملاحظات تمهيد السبيل وايضاح حقيقة راينا في بعض الامور . وقد نكون اخطانا في بعضها وعذرنا في ذلك اخلاصنا . فاذا لقيت هذه البادرة قبولا حسنا ، سواء من حيث محتواها او اسلوبها ، فنحن على استعداد لبيان التفصيل والاجابة على كل ما نسال ، وذلك في محادثات واجتماعات لا يخيم عليها جو

الخفاء والتستر .

١٧ ـ بيان ما يجيش في الصدر لا يسعه كتاب ، ولا افيد من مقابلة يستطيع المتحادثون فيها ان يسردوا رايهم وان يجيبوا على ما يطرح عليهم من اسئلة وملاحظات تؤدي ـ ما دامت النوايا طيبة ـ الى تفاهم . وبقدر ما تكون الشخصية كبيرة ، تقترن نتائج الاجتماع بالنجـــاح .

١٨ ـ اما المضايقات التي الاقيها ، وعدم رعاية احكام القرارات الصادرة عن الرئيس نفسه في قضاياي الحقوقية ، فأمر اتركه الى حين اصلاح الامور بصورة عامة . فسير امور الدولة على وجهها الصحيح يكفل زوال اسباب هذه الشكاوى .